

شك أن هذا الالتباس أهون فيهون الخطب، فلا يفرّق بين "زيل وكيد" في اكتساء الجنس.

قوله: (وتقول فيما لم يسم فاعله "قيل وبيع" بالكسر، "وقيل وبيع" بالإشمام، و"قول وبوع" بالواو، وكذلك "اختير وانقيد له" تكسر وتشم، وتقول "اختور وانقود له"، وفي فعلت من ذلك "عُدِت يا مريض، واختُرِت يا رجل" بالكسر والضم الخالصين والإشمام. وليس فيما قبل ياء أقيم واستقيم إلا الكسر الصريح).

فيما قبل المعتل من ماضي الأجوف إذا بني للمفعول الكسر والضم والإشمام، وهو الإشارة إلى الضم، والعلة أن المعتل في الأصل مكسور، وما قبله مضموم فسكن المعتل لاستثقال الحركة عليه، وتنقل إلى ما قبله الحركة، ويقلب المعتل ياء، إن كان واوا على طريقة القلب في ميراث، أو تنقل [هي][1] [إليه][2] ويشم هو شيئا من الضمة؛ للدلالة على أصالة الضمة، أو لا ينقل؛ ليصرح بعلم البناء للمفعول، ويقلب المعتل في هذا الوجه واواً إن كان ياء على وتيرة القلب في نحو: موقن، قال:

لَيْتَ وَمَـــا تَنْفَعُ لَيْتَ لَيْتُ

لَيْتَ شَبَاباً بُــوعَ فَاشْتَرَيْتُ[3]

والأصالة للوجه الأول؛ لأن إسكان [العين][4] إنما يكون بنقل حركتها، وبإشمام الضمة وإخلاصها لا يتحقق النقل للكسرة الخالصة، وإنما لم يجئ قبل أن أقم واستقم غير الكسر الصحيح؛ لأن / الإشمام والضم الخالص كانا لانضمام ما قبل المعتل، وما قبله[306/أ] فيهما ساكن في: أقْوِم واسْتُقْوِمَ، بزنة أكرِم واسْتُخْرِج، بضم الهمزة والتاء.

قوله: (وقالوا: عَوِر، وصَيِدَ، وازدوجوا، واجتوروا، فصححوا العين؛ لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها وهو أَفْعَال وتفَاعَلوا) .

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ ".

(3) البيتان من الرجز. قائلهما رؤبة، وهما له في ملحق ديوانه 171.

والشاهد فيهما قوله "بوع"، حيث أخلص ضم فائه عند بنائه للمجهول على لغة بعض العرب، والمشهور " بيع ".

والبيت من شواهد: أسرار العربية 92، المغني 632/2، الهمع 248/1 .

(4) سقط من " ب ".

من العيوب، والموضوع لها باب أفعَال؛ لأن العيب أمر عظيم، فلما زاد المعنى ناسب أن يزاد في اللفظ، وفي باب أفعال امتنع الإعلال باكتناف الساكنين المعتل[1]، فيمتنع في عَوِر؛ لأن أصله أَعْوَار، والأصل هو المنظور إليه .

وأما "ازدوجوا" فتركُ الإعلال فيه؛ لكونه في معنى تزاوجوا؛ لأن كلا من الفعلين لاثنين فصاعدا.

ويقولون: اختار، بالإعلال دون اختير؛ لزوال الداعي إلى التصحيح، وهو كونه بمعنى تفاعل، والشبه بين التصحيحين أن عَوَر فَرعٌ على أعوار كَازدوجوا على تَزَاوَجُوا، بدليل أن "افتعل" في كونه لاثنين لا يطرد اطراد تفاعل، ولأن افتعل من فعل، وتفاعل من فاعل، وفاعل لاثنين دون فعل.

قوله: (ومنهم من لم يلمح الأصل، **فقال: عار يعار**) .

يعني منهم من لا ينظر إلى أن الأصل والقياس "أفعال"، بل جعله من باب "خاف"، فأعله كإعلاله[2].

قوله: (**وقال:** .... *** أعارتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعارا)[3].

أوله: **وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي** *** ....

وقوله (أعارت) وجيه عندي، وهو أنه أسند الفعل إلى العين، بخلاف قولهم عور الرجل، فالفعل مسند إلى الرجل لا إلى جزء منه، ولا شك أن العيب المضاف إلى الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء، فلما انتقصت رتبة العيب في البيت ساغ أن لا يلتفت إليه كأن "عار" ليس من أفعال العيوب.

قوله: (**وما لحقته الزيادة من نحو عور في حكمه. تقول:** أعور الله عينه. **وأصيد بعيره**).

---

(1) أي إحاطتهما به، من اكتنفه أي أحاط به. اللسان " ك . ن . ف " 5/442.

(2) هي لغة قليلة نادرة، ابن يعيش 75/10، شرح الشافية 99/3،100.

(3) البيت من الوافر. قائله ابن أحمر، وهو في الأزهية 262.

والشاهد فيه " أعارت، تعارا " على لغة قليلة، والكثير "أعْوَرت، تعْوَر والأصل لم تعر".

والبيت من شواهد المنصف 260/1، ابن يعيش 75/10، شرح الشافية 99/3. اللسان " ع . و . ر " 462/4، الخزانة 198/5.

العين في الأصل صحيحة، فكذا في الفرع.

قوله: (ولو بنيت منه استفعلت لقلت: استعورت، و"ليس" مسكنة من "ليس" كصيد. كما قالوا: عَلْم في عَلِم، **ولكنهم ألزموها الإسكان؛ لأنها لما لم تصرَف تصرّف أخواتها لم تجعل على لفظ صيد ولا هاب، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل، نحو: ليت، ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لست).**

هذا التخفيف قياس [وقد مر في تخفيف ليس][1].

قوله: (وقالوا في التعجب: **ما أقوله، وما أبيعه !).**

إنما لم يقل نحو، ما أقوله وما أبيعه، وإن كانا فعلين؛ لأن هذا النحو أشبه][2] الاسم من حيث إنه لزم بناء واحدا، فلم يجئ له مضارع، واسم فاعل وغيرهما، كما أن شأن الاسم كذلك، ولما ذكرنا من الشبه صغر هذا النحو وإن كان التصغير من خصائص الاسم، ونحو أسود وأبيض من الأسماء مصحح، فكذا هذا النحو من الأفعال، وكذا الحكم في الصيغة الأخرى للتعجب، تقول: أقول به وأبيع به؛ لأنه لما ارتضع [القسمان][3] ضرعا واحدا، وهو التعجب أجري هذا مُجرى ذلك في ترك الإعلال، كما أن عين "يذر" فتح بدون حرف الحلق؛ لكونه في معنى يدع، بل هذا أولى؛ لأنهما حرما التصرف، فلم يُنقل افعلا إلى افعلن، كما لم يجئ المضارع وغيره لما أفعله.

قوله: (وقد شذ عن القياس نحو: أجودت. **واستروح، واستحوذ. واستجود.**

---

(1) يقصد ما ذكره في قسم الأفعال باب الأفعال الناقصة. عند الحديث عن **قول المصنف**: (وأصله ليس كصيد **البعير)، حيث** قال: (وإنما قلنا إنه من باب فعِل بالكسر، لا من باب فعَل بالفتح؛ لأن الكسر أثقل فتسكينه في باب المناسبة أدخل، قالوا في علِم علْم، بسكون اللام، ولم يقولوا في ضرَب ضرْب، بسكون اللام .

وفي بعض حواشي المفصل. ذكر أبو الخطاب الأخفش قال: رأيت سيبويه في المنام بعدما توفي. فسألته من أي باب هو ؟ فقال: من باب صيد البعير .

فإن قلت: لم لم يقل لا بأس بإعلالها كهاب في هيب ؟

قلت: لأنه بمنزلة الحرف، وهو "ما" النافية. والحرف متجرد عن قبول التصرفات، ولذا لم يجئ له مضارع ولا أمر ولا نهي) المخطوط أ/230.

(2) سقط من " ب ".

(3) في " ب " [قسمان] .

واستصوب، وأطيبت، وأغيلت، وأخيلت، وأغيمت، واستفيل) .

قد جاء الأصل في أفعل واستفعل؛ لأن ما قبل حرف العلة ساكن، ألا ترى أنه لم يجئ الأصل في فعل نحو قول؛ لتحرك ما قبل المعتل، وكذا لم يجئ الأصل في افتعل؛ لتحرك ما قبل المعتل.

أما نحو: ازدوجوا بالتصحيح، فلما ذكرنا،استحوذ عليه الشيطان غلب[1] وأغيلت صارت ذات غيل، وهو لبن الحامل[2]، وأخيلت السماء من الخال، وهو السحاب[3]، وأغيمت السماء تغيمت[4]، واستفيل صار كالفيل[5].

قوله: (وإعلال اسم الفاعل **من نحو: قال وباع، أن تقلب عينه همزة، كقولك: قائل، وبائع، وربما حذفت كقولهم: شاك، ومنهم من يقلب فيقول: شاكئ**)[6].

[اسم الفاعل][7] لما جرى على الفعل وحظي بعمله ريم فيه الإعلال؛ [لإعلال][8] فعله للمشاكلة، فقلبت الواو والياء من قاول وبايع ألفا، ثم انقلبت الألف همزة، كما في كساء ورداء، ووجه الشبه أن حرف العلة في قاول وبايع لما قرب من الطرف صار كأنه في الطرف، ألا ترى إلى قولهم صُيَّم في صُوَّم تشبيها له بعصيّ في عصوّ، وامتناعهم من صُيَّام في صوَّام؛ لزوال المشابهة بالبعد عن الطرف، وقوله:

.... * فَمَا أَرَّقَ النِّيَّامَ إِلاَّ سَلاَمُهَا**[9]

(1) اللسان " ح . و . ذ " 181/2.

(2) اللسان "غ . ي . ل " 79/5.

(3) اللسان " خ . ي . ل " 339/2.

(4) اللسان "غ . ي . م " 80/5.

(5) اللسان " ف . ي . ل " 181/5.

(6) سر الصناعة 271/1، التخمير 4/ 390 ، 391. ابن يعيش 77/10 .

(7) سقط من ب و ج".

(8) سقط من ب و ج".

(9) البيت من الطويل، قائله ذو الرمة، وهو في ديوانه ص 431.

وصدره: ألاطرقتنا ميَّةُ ابنَةُ مُنْذر *** ....

ورواية الديوان: ألا خيَّلَتْ ميٌّ وقَدْ نام صُحْبَتي *** فما نفَّر التَّهويم إلا سلامُها

=

مثله نزر فدع ذكره.

فإن قلت: فلم تركوا إعلال نحو: شقاوة، ونهاية، وعدوا التاء مانعة عن مشابهة كساء ورداء، ولم يعدوا الحرف الواحد هنا مانعا ؟

قلت: الإعلال هنا للمشاكلة، وهي أمر لازم، لا يسوغ نبذه، فلما قرب حرف العلة من الطرف جعل كأنه في الطرف؛ لئلا يلغى هذا الأمر اللازم، وليس الإعلال فيما أوردت للمشاكلة للفعل كيف وما يعل من هذا النحو من الأسماء أسماء الأجناس في الغالب كالرجل ونحوه فهذا هو الفرق الواضح.

فإن قلت: للإعلال وجهان آخران أيضا الحذف والإسكان مع نقل الحركة، فلم لم يعل اسم الفاعل بأحدهما ؟

قلت: لأن في الحذف إزالة صيغة [اسم][1] الفاعل، وفي الإسكان والنقل تغيير قاول إلى قائِوْل، بواو ساكنة قبلها همزة مكسورة، وفساده بين لا يخفى، وهنا إعلالان ليسا بمطردين كالأول، أحدهما: أن تحذف العين نحو شاكِ، في شائكٌ من شاك الرجل يشاك، ظهرت شوكته، أي حدته[2]، الكاف حرف إعراب، والوزن فال، والثاني نحو: شاكي في شائك.

وقوله: (وحذفت) الضمير فيه للعين، والمراد أن الواو في "شاوك" قلبت ألفا، ثم حذفت الألف قبل أن انقلبت همزة؛ لأن حذف الساكن أولى من حذف المتحرك.

قوله: (وفي جائي قولان: أحدهما **أنه مقلوب كالشاكئ، والهمزة لام الفعل، وهو قول الخليل، والثاني أن الأصل جايئ، فقلبت الثانية ياء، والباقية هي نحو همزة قائم**).

الأصل جايئ بهمزة بعد ياء، قلبت الياء التي هي غير همزة فاجتمعت همزتان،

=

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، أما على الرواية الأولى فتشاهد فيه "النيَّام" القياس فيه "النوَّام"، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وهو من الشاذ.

والبيت من شواهد: المنصف 5/2، ابن يعيش 93/10، الممتع 498/2، شرح الشافية 143/3، اللسان " ن . و . م " 281/6.

(1) في " أ " [الاسم] .

(2) اللسان " ش . و . ك " 493/3.

فوجب قلب الثانية ياء، ثم أعل إعلال قاض[1].

ومذهب الخليل أن أصل "جايئ" / بهمزة بعد ياء[2]، قلبت العين إلى موضع اللام. [ج/197]

والفريق الأول حجتهم أن القلب أكثر تغييرا من الإبدال، فالمصير إلى ما هو أقل تغييرا أولى.

وحجة الخليل أن فيما ذهبوا إليه ما يؤدي إلى كثرة الإعلال، فقلبت العين إلى موضع اللام، فصار جائي على وزن "فالع" فأعل كالإعلال في قاض.

والدليل على صحة هذا القول أن هذه الياء لو كانت منقلبة عن الهمزة لساغ ردها إلى الأصل كما في خطيئة .

[قوله: (وقالوا في عور وصيد عَاوَد وصَايَد **كمقاوم ومباين)]**[3].

لأن العين [في الأصل][4] [صحيحة][5]، فتصح في الفرع.

قوله: (وإعلال اسم المفعول **منهما أن تسكن عينه، ثم إن المحذوف منهما واو مفعول عند سيبويه، وعند الأخفش العين، ويزعم أن الياء في مخيط، منقلبة عن واو مفعول، وقالوا: مشيب بناء على شِيب بالكسر، ومهوب على لغة من يقول: هُوب، وقد شذ نحو مخيوط ومزيون ومبيوع، وتفاحة مطيوبة).**

الإعلال لما ذكرنا من المشاكلة في اسم الفاعل تسكّن عينه مع نقل / حركتها إلى [ب/220] الفاء، فيلتقي ساكنان، فيحذف واو مفعول عند سيبويه، وتقلب ضمة الفاء في اليائي كسرة؛ لتصح الياء، فَمَقُول مَفُعْل، ومَبِيع مَفِعْل[6].

---

(1) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه. التخمير 392/4، ابن يعيش 78/10. الممتع 509/2. شرح الشافية 129/3.

(2) سر الصناعة 271/1. التخمير 392/4، ابن يعيش 78/10. الممتع 509/2. شرح الشافية 129/3. الكتاب 377/4.

(3) سقط من ب و ج .

(4) سقط من ب و ج .

(5) في " أ " [صحيح] .

(6) الكتاب 348/4. المقتضب 100/1. التخمير 393/4، ابن يعيش 78/10. الممتع 454/2. شرح الشافية 3/147.

وحجته أن علامة اسم المفعول الميم [دون الواو][1]، ألا ترى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو، غير أن الواو [زيدت لإثبات الفرق بين اسم المفعول "لفعَلَ"، وبينه "لأفعل"، على ما مر ذكره في قسم الأسماء[2] / . [307/أ]

وقيل][3] نشأت من إشباع ضمة عين مَفْعُل الجاري يَفْعُل؛ لئلا يلزم المثال المرفوض وهو مَفْعُل، فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصلي.

وعند الأخفش تحذف العين وتقلب ضمة الفاء في اليائي كسرة[4]؛ لتقلب واو مفعول ياء، تنبيها على أنه يائي، وحجته على أن الواو علامة للمفعولية، فلا يجوز إسقاطها. فمن أسقط بعدما أثبت فهو بلا مراء كالراقم في الماء.

والجواب ما ذكرنا أنها ليست بعلامة.

فإن قلت: الواو تساعد الميم في الدلالة على هذا المعنى، ففي إثباتها وضوح.

قلت: هذا شيء يؤرقك ظاهره، وليس كما ذكرت؛ إذ لا دليل في لفظة [مقول][5] على أن الواو واو مفعول، فأين الوضوح.

وحجة أخرى له، أنك تقول: يقال تنقل الحركة من العين، [وقلبها][6] ألفا، فلزم أن يُسوغ نقل الحركة من العين فحذفها في مقول، ويجعل حذفها هنا بمنزلة قلبها هنالك.

---

(1) في " أ " [والواو] .

(2) يقصد قوله في قسم الأسماء باب اسم المفعول، عند **قول المصنف**: (**هو الجاري على يفعل من فعله. نحو مضروب؛ لأن أصله مفعل ومكْرم، ومنطلق به ...**)، **حيث** قال: (اسم المفعول جار على الفعل. فإن الواو في "مضروب" زيادة نشأت من ضمة عين مَفْعُل، كالواو الناشئة من ضمة الطاء في قوله:

وإنَّني، حيثمَا يُثْنِي الْهَوَى بَصَرِي * منْ. حيثمَا سلَكُوا أَدْنُو فانْظُورْ**

وإنما زادوا الواو لرفضهم مثال مَفْعُل في الكلام.

فإن قلت: قد جاء مَفْعُلٌ في قوله: .... *** **لِيوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ**

وقوله: **بُثَيْنَ الزمي لا أنَ لا إنَ لَزِمتَهُ *** علَى كثْرَةِ الوَاشِين أيَّ معُونِ**

قلت هما جمع مكْرُمة ومعونة). المخطوط أ/188.

(3) سقط من " ب و ج " .

(4) المقتضب 101/1، التخمير 393/4، ابن يعيش 78/10، 79، الإيضاح 435/2، الممتع 454/2–460.

(5) في " أ " [منقول].

(6) في " ب " [وقلبها].

والجواب أن غرضهم بالإعلال هنا تسكين العين والحذف لإزالة التقاء الساكنين، لا للإعلال، فلا تختص بالعين، ولزوم المسخ في اليائي على مذهب الأخفش مؤذن بأن الرجحان للمذهب السيء، فتأمل وأنصف.

فإن قلت: وكذا التغيير الذي سميته مسخا لإثبات الفرق بين الواوي واليائي.

قلت: لمّا علم أن واو المفعول لا تبقى، لم يبق معنى لتقدير ثباتها، فلم لم يقل بتقدير ثبات العين؛ لئلا يلزم مسخ حرف جاء لمعنى عنده، وليكون الأصل على الأصل دليلا، وهو الواو والياء اللتان هما عينان في مقول ومبيع، ولا تُجعل الياء المغيّرة من واو مفعول بعد سقوط العين دليلا على أنه من بنات الياء.

ومما يرجح مذهب سيبويه أن على قول أبي الحسن نقل الحركة وحذف العين، وقلب الواو ياء مع إبدال [الضمة][1] كسرة، وتغيير حرف [دليل][2] على معنى عنده.

وعلى قول سيبويه النقل والحذف، لكن لحرف لم يجئ لمعنى، وليس بجزء للكلمة فيكون أهون من ذلك [الحذف، وإبدال الضمة كسرة، لكن لإقرار العين على أصله، وهو الياء.

والإبدال على قول أبي الحسن][3]؛ لإخراج الحرف عن أصله، ولا شك أن الراجح ما هو أقل تغييرا.

ومما يزيد وضوحها لرجحان المذهب السيء أنهم قالوا "مشيب"، بناء على لفظة "شيْب"، والياء في لفظة شيب عين، فكذا الياء في مشيب؛ لأنها بإزاء تلك الياء، فيكون الذاهب واو مفعول، شيب خلط[4]، مطيوبة، قال:

فَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ[5]

---

(1) في " أ " [الضم].

(2) في " أ " [دليلا].

(3) سقط من " ب ".

(4) اللسان " ش . و . ب " 489/3.

(5) البيت من الرجز، مجهول القائل، ولا يعرف له سابق ولا لاحق، وهو في المصنف 47/3.

والشاهد فيه " مطيوبة "، حيث جاءت على الأصل كمخيوط، وهذا مطرد، ولا اعتداد بمن أنكره.

والبيت من شواهد: المقتضب 101/1، الخصائص 260/1، ابن يعيش 80/10، اللسان " ط . ي . ب " 212/4، تاج العروس " ط . ي . ب " 358/1.

رأيت في حاشية بعض نسخ المفصل أنه إذا أنفذ العاشق إلى المعشوق تفاحة فعمل عليها من المسك والعنبر يقال تفاحة مطيوبة في استعمالهم.

قوله: (وقال: .... * يَوْمُ رَذَاذ عَلَيْه الدَّجْنُ مَغْيُومُ**[1]

قال سيبويه: (ولا نعلمهم أتموا في الواو؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات)[2]**، وقد روى بعضهم ثوب مصوؤون).**

الرذاذ المطر الضعيف[3]،والدجن الباس،الغيم السماء،[وأغيمت السماء وتغيمت][4].

أوله: **حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ *** ....**

قوله: (ورأى صاحب الكتاب[5] **في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، فإذا بنى نحو: بُرُد من البياض، قال: بِيض، والأخفش**[6] **يقول: بُوضَ، ويقصر القلب على الجمع نحو: بيض في جمع أبيض).**

"رأى" على لفظ بناء الفعل الماضي، الياء إذا وقعت عينا ساكنة بعد ضمة، فصاحب الكتاب يكسر ما قبل الياء؛ لتسلم من الانقلاب كبيض في جمع أبيض، وفي بناء مثل برد من البياض، والأصل فيهما بُوَض، وأبو الحسن وافقه في الجمع. فقال: بيض، وخالفه في المفرد، فقال: بوض محتجاً بأن الجمع أثقل من المفرد، والياء أخف من الواو، فناسب أن يعصي الأثقل الأخف، والمفرد على أصله، فلا يفتقر إلى إقامة دليل؛ ولأن الجمع أقبل

---

(1) البيت من البسيط. قائله علقمة الفحل، وهو في : الفحل علقمة، ديوان علقمة، شرح الأعلم الشنتمري. تح/مجموعة من الأساتذة، دار الكتاب العربي، حلب. 1969ف، ط/1، 59.

والشاهد فيه مغيوم"، حيث جاز الإتمام في مفعول، من ذوات الياء على لغة بني تميم. والإعلال "مغيم" أفصح.

والبيت من شواهد المقتضب 101/1، الخصائص 261/1، الأمالي الشجرية 210/1، التخمير 394/4، ابن يعيش 78/10، الخزانة 294/11.

(2) الكتاب 349/4.

(3) اللسان " ر . ذ . ذ " 64/3.

(4) سقط من " أ " .

(5) الكتاب 360/4، سر الصناعة 136/2، التخمير395/4، ابن يعيش 81/10، الممتع 369/2. شرح الشافية 136/3.

(6) المقتضب 101/1، سر الصناعة 136/2، التخمير 395/4، ابن يعيش 81/10. شرح الشافية 136/3.

للتغيير من المفرد، ألا تراهم قالوا: عصيّ بالقلب، ولم يقلبوا نحو عتو، إلا قليلا، ولأنهم لم يكسروا الميم في ميقن وميسر؛ لئلا تزول صيغة اسم الفاعل، فيلزم أن يقال في بناء مثل: بُرُض من البياض بُوض لأبيض؛ ليعلم ما قصدت.

فأما بِيض في جمع أبيض فمعلوم أن هذا النحو يجيء على فعل؛ لاطراد تلك الصيغة في جمع مثله، فلا يلتبس الأمر على السامع فافترقا.

وحجة صاحب الكتاب [أن الغرض في نقل الضمة إلى الكسرة المحافظة على سلامة [الياء][1]، وفي هذا المعنى لا فرق بين المفرد والجمع، ومذهب صاحب الكتاب][2] أولى؛ لتقويه بالنقل والمعنى.

أما النقل فلِما ثبت من قولهم: أبيض وبيض، وهو محل الإجماع.

وأما المعنى فلأن الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير أحدهما، ولا شك أن تغيير الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من قلب الأمر؛ لأن المحافظة على الحرف أقل تغييراً من المحافظة على الحركة.

قوله: (ومعيشة عنده **يجوز أن يكون مَفْعِلة، ومَفْعُلة**[3]**، وعند الأخفش هي مفعَلة**[4] **ولو كانت مفعُلة لقلت: معوشة**).

هذه المسألة فرع المسألة المتقدمة، معيشة يجوز أن تكون قبل الإعلال بكسر الياء أو ضمها، فلو كانت بالكسر، فالياء لما سكنت [للإعلال تقلب كسرتها إلى العين، ولو كانت بالضم فالياء لما سكنت][5]، وتقلب الضمة إلى العين قلبت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من أن تستهلكها الضمة كما في "موقن".

وعند الأخفش هي بكسر الياء لا غير، إذ لو كانت الياء مضمومة فعنده لا يقال إلا معوشة كما في بُوض؛ لأن كل منهما مفرد.

---

(1) سقط من " ج ".

(2) سقط من " ب ".

(3) الكتاب 360/4، التخمير 396/4، ابن يعيش 81/10، الممتع 507/2. شرح الشافية 136/3. اللسان " ع ي ش" 477/4.

(4) التخمير 395/4. ابن يعيش 81،82/10، مجموعة الشافية 291/1.

(5) سقط من " ب ".

قوله: (وإذا بني من البيع مثل: تُرَتِّب قال: تبيّع، **وقال الأخفش: تَبوّع)**[1].

تُبيِّع بضم التاء وكسر الياء، وهذه المسألة أيضا من الفروع .

قوله: (والمضوفة **في قوله:**

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةَ[2]**** ....

كالقود والقصوى عنده، وعند الأخفش قياس).

لما قصد مَفْعُلَة بالضم قلب الياء واواً، ولم يكسر ما قبلها، وهذا يقوي مذهب الأخفش لكنه شاذ.

الثاني أن هذا جاء على الأصل كالقود، تمامه:

........................* أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقَ مِئْزَرِي**

والمضوفة الشدة[3]، من قولهم ضاف التجأ، وأضافه ألجأه[4]، وفلان محمي المضاف، وكل شيء بلغ نصف غيره فقد نصفه، تقول نصَف الإزارُ ساقه، ونصف الشيب رأسه[5].

قوله: (والأسماء الثلاثية المجردة إنما يعل منها ما كان على مثال الفعل نحو: باب، ودار، وشجرة شاكة، ورجل مال؛ لأنها على فَعَل أو فَعِل، **وربما صح ذلك)**.

بفتح عين الأول وكسر عين الثاني، [فباب ودار أصلها بَوَب ودَوَر، بفتح الواوين، كما أن قال أصله قَوَل، وشاكة ومال، أصلهما شَوِكة ومَوِل، بكسر الواوين؛ لأن القائم مقام اسم الفاعل في باب عَلِم "فَعِل" بالكسر كفَرِح فهو فَرِحٌ.

---

(1) تابعة لمسألة "معيشة" وما قبلها.

(2) البيت من الطويل قائله أبو جندب الهذلي. وهو في شرح الحماسة للمرزوقي 29/2، ويروى على ثلاثة أوجه مضوفة، مضافة، مضيفة.

والشاهد فيه "مضوفة" والأصل مضيفة، حيث قلب الياء واوا، على مذهب الأخفش. وقد عده النحاة شاذا.

والبيت من شواهد: المحتسب 214/1، المنصف 301/1، التخمير 396/4، ابن يعيش 81/10، الممتع 470/2، شرح شواهد الشافية 383/4، مجموعة الشافية 291/1، الخزانة 417/7 .

(3) اللسان " ض . ي . ف " 149/4.

(4) اللسان " ض . ي . ف " 149/4.

(5) اللسان " ن . ص . ف " 198/6.

فإن قلت: مالٌ اسما أيضا، فلعل قولهم: رجل مال، وصف بالاسم كأنه من اتصاله خلق من المال.

قلت: ذاك عدول عن الظاهر؛ لأنه لما ثبت له الفعل، وقيل: مال بمال، فالظاهر أنه مشتق منه، وترك الظاهر لغير دليل فساد ظاهر][1].

[إنما أعلوا الثلاثي لما كانت علة إعلاله هي الأصلية في إعلال الفعل، وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، كقولك: باب ودار، مع مشابهة الفعل الذي هو أصل في الإعلال.

وأمّا إذا زاد على ثلاثة فإنه لا يتجمع الأمران جميعا؛ لأنه إن تحركت وفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل، وإن كان على وزن الفعل لم يكن ذلك، فلا يلزم إعلاله مطلقا، إلا بما سنذكره باعتبار غير ذلك][2].

[**قوله: (** نحو القود **والحوكة والخونة والجورة، ورجل روع وحول)]**[3].

[الحوَكة جمع حائك، والخوَنة جمع خائن، والجوَرة جمع جائر؛ لأن فاعلا تجمع على فَعَلة كفاجر وفجرة، ورجل / روِع جبان[4]، وحوِل كثير الحيلة[5]، والواو فيهما[308/أ] مكسورة، وفيما سبق من الأمثلة مفتوحة.

تُرك الإعلال في هذا النحو لشيئين؛ للثبات على الأصل. وللتنبيه على أن الأصل ليس كالفعل في قوة علة الإعلال.

وقد جاءت الحاكة والخانة أيضا، أنشد الأصمعي:

فَإِذَا تُصَاحِبُهُم نُصَاحِبُ خَانَةً * وإِذَا تُفارِقُهُم نُفَارِقُ عَنْ قِلَي**[6]][7]

[**قوله: (وما ليس على مثاله** ففيه التصحيح، **كالنومة واللومة والعيبة والعوض**

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) اللسان " ر . و . ع 148/3.

(5) اللسان " ح . و . ل 190/2.

(6) البيت من الوافر، قائله سعنة بن غريض، وهو في المنصف 56/3.

والشاهد فيه "خانة"، حيث جاء المصدر مُعلاً، والأصل "خونة"، وهو من شواهد: التخمير 397/4.

(7) سقط من " ب و ج ".

والعودة).

النِومَة كثير النوم، واللومَة كثير اللوم، والعيَبة كثير المعايب، والتاء منهن كالهاء في قعدة وجثمة في أنها للمبالغة، والعوَدة جمع عود، وهو الجمل الهرم[1]، والعود يجمع على عوَدة، فهذه الكلمات كان فيها النقل في الموازنة .

فإن قلت: الألف لا تجيء بعد الضم والكسر فهذه حجة واضحة وتكفي غنية في تصحيحها فأي معنى في التعلق بحديث الموازنة ؟

قلت: كلامنا ليس في الإعلال بالألف، بل في الإعلال مطلقا، كقلب الواو في عوض ياء، فإذن لا بد من حديث الموازنة][2].

[وكذلك أعل نحو: باب ودار، ولم يعل نحو اللومة والنومة والعوض والعودة، فأما نحو القود وشبهه فشاذ، وقياسه الإعلال، ولكنه جاء مصححا تنبيها على الأصل، وتنبيها على أنه ليس كالفعل في قوة علة الإعلال، ألا ترى أنه لم يأت نحو: قَرَم كما أتى نحو القود][3].

قوله: (وإنما أعلوا "قيما"؛ **لأنه مصدر بمعنى القيام، وصف به في قوله** ﴿ دِيناً قِيماً ﴾[4]، **والمصدر يعل بإعلال الفعل، وقولهم: حال حولاً كالقود).**

[أورد "قيما" اعتراضا؛ لأنه اسم ثلاثي، وقد أعل، وليس على مثال الفعل. وكان قياسه أن يقال: "قوما" كما عوض، وأجاب عن ذلك بأنه مصدر، والمصادر تعل بإعلال أفعالها؛ لجريها عليها، إلا بما ذكر من مثل الفعل، ثم اعتذر عن وقوعه صفة؛ لتحقق مصدريته، فجعله من المصادر الموصوف بها، كقولك: رجل عدل وصوم وزور، ثم أورد الجواب اعتراضا، وهو قولهم: "حال حولا"، وأجاب عن القياس حيلاً، ولكنه شاذ كالقود][5].

[أصله قَيِمَ كضرب، في الخروج عن الموازنة، غير أنه مصدر كرضا، وصف به

---

(1) اللسان " ع . و . د ". 460/4.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) الأنعام، من الآية "163 .

(5) سقط من " أ ".

كما يقال: رجل عَدِل، فيعلّ باعتلال فعله؛ لمشاكلة كقيام، وخوان، فذاك أعل ليكون مشاكلا لفعله، وهو الأصح؛ لأنه ليس بمصدر الفعل فيعل للمشاكلة. فكذا فيما نحن فيه.

ومما يستشهد به للمصدرية أن فِعَلا بالكسر لا يوصف به، فيما عدا قولهم: قوم عِدَى، ومكانه سوَى، ولم يذكر سيبويه اسما في تعلق كسرة يشبهه، إذ الضم لغة][1].

قوله: (وفُعُل إن كان من الواو سكنت عينه؛ لاجتماع الضمتين والواو، فيقال: نور وعون في جمع نوار وعوان، ويثقل في الشعر، قال عدي بن زيد[2]:

.... * وفي الأَكُفَ اللاَمِعَات سُوُرُ[3]**

وإن كان من الياء فهو كالصحيح فمن قال: كتُب ورسل، قال: غُيُر وبُيُض في جمع غيور وبيوض، ومن قال: كُتْب ورُسْل، قال: غِير وبِيض).

[ذكره هنا؛ لأنه ثلاثي أعل، وليس على مثال الفعل، فذكر أن أمره منقسم إلى ما يضم وإلى ما يفتح، فإن كان من الواو / أعل بالإسكان؛ استثقالاً للضمتين، [ب/198] وإحداهما على الواو، وهو استثقال يوجبه الإعلال؛ لما فيه من الثقل البين، فيقال: نُوْر وعُوْن في جمع، نوار وعوان، وأصله نُوُر، وعُوُن .

وأما تصحيحة فشاذ، لم يأت إلا في ضرورة الشعر؛ لما فيه من الثقل، ولذلك عبر عنه بقوله: في الشِّعر[4].

[وقوله: (ويثقل) أي تحرك العين بالضمة؛ لأن الحركة على الواو ثقيلة.

وقوله: (الأكف اللامعات) كذا في نسخ المفصل[5]، وفي شرح أبيات الكتاب:

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) هو عدي بن زيد العبادي التميمي. شاعر جاهلي نصراني داهية. لم يعد من الفحول؛ لثقل لسانه. قال عنه بن قتيبة: (وعلماؤنا لا يرون شعره حجة)، قتل سنة 35 قبل الهجرة. الشعر والشعراء 225/1. الخزانة 381/1. الأعلام 220/4.

(3) البيت من الكامل، قائله عدي بن زياد وهو في الكتاب 359/4.

وقد ذكر الشارح الشاهد فيه، وهو من شواهد: المقتضب 113/1. المنصف 1 338. التخمير 400/4. ابن يعيش 83/10. رصف المباني 491 .

(4) سقط من " أ ".

(5) عتراض منه على رواية المفصل؛ لما فيها من خلل في الوزن. ثم صحح ذلك بذكر رواية شرح أبيات الكتاب. شرح أبيات المفصل 1306/2 بالهامش.

قَدْ حَانَ لَوْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ *** وقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ
عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَى وتَبْــــ *** ـــدُوا بِالْأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ

السوار يكون في الذراع لا في الكف، فلعله أراد في أذرع الأكف .

والشاهد في البيت تحريك الواو من "سُوُرُ" بالضم جمع سوار ، صحوت أفقت[1] عن اللهو واللعب معهن، وعن مبرقات من صلة "تقصر".

يريد قد حان أن تقصر عن حب نساء مبرقات بالزينة.

وقوله: (قد أتى لما) أي ما عهدته من قيامك بأشياء، وعصر أي مضى عصر بعد شبابك، فقد حان أن تقصر عما كنت تفعله، والبرى الخلاخيل، وهي شبيهة بالحلق التي تجعل في أنف الإبل، وتكون من صُفْر[2]، والمبرقات جمع مبرقة، وهي التي تظهر حليها وتلوح به حتى ينظر إليه الرجال فيميلوا إليها[3].

وقوله: (وتبدو بالأكف اللامعات) التقدير بأدرع الأكف][4].

[وقوله: (الأكف) هي جمع كف اليد؛ لأن السوار إنما يكون في الذراع لا في الكف، وسُوُر جمع سوار كحمار، ويجوز فيه تصحيح الواو في سوار؛ لأنه بانضمام الصدر فارق الموازنة، ولكن هذا التصحيح في الشعر؛ لاستثقال اجتماع الضمتين والواو. فيلزم التخفيف في أكثر الأحوال، والتخفيف والتثقيل لما ورد في الصحيح ككتْب وكُتُب كان إثبات التخفيف فيما نحن فيه مع ما فيه من ذلك الثقل أحق.

وقوله: (كالصحيح) لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو، ولأن الواو منها بدليل تولد الواو منها عند الإشباع دون الياء .

وقوله: (ومن قال كُتْب) أصله بضمة فسكون، وأهل الحجاز يحركون غيُور من الغيرة[5]، وبيوض من البيضة، يقال دجاجة بياضة][6].

---

(1) اللسان " ص . ح . و . ي " 18/4.

(2) اللسان " ب . ر . ي " 201/1.

(3) اللسان " ب . ر . ق " 195/1.

(4) سقط من "ب و ج".

(5) الإيضاح 440/2، الممتع 466/2 - 469، اللسان " ب . ي . ض " 278/1.

(6) سقط من " ب و ج ".

[وإن كان من الياء فجائز فيه وجهان:

أحدهما: تحرك بالضم على الأصل، فيكون كالصحيح، فيقال: غُيُر وبُيُض؛ لأنه ليس من الاستثقال كالواو فلا يلزم من كراهية الضم ثم كراهة ههنا .

والثاني: أن تسكّن عينه كما سكنت في كُتْب ورُسْل، وإذا سكنت وجب أن ينكسر ما قبلها؛ لتعذر النطق بياء ساكنة وقبلها ضمة، فيقال: بيْض، غيْر.

قوله: (وأما الأسماء المزيد فيها، **فإنما يعل منها ما وافق الفعل وزنه، وفارقه، إما بزيادة لا تكون في الفعل كقولك: مقال، ومسير، ومعونة**).

معنى موافقته في وزنه موافقته في الحركات والسكنات لا في حقيقة الزنة، فإن ذلك لا يستقيم مع مفارقته له في الزيادة أو في المثال، وإنما أعلوا ما وافق الفعل في وزنه تشبيهاً له من حيث وافقه في الصورة المذكورة][1].

وإنما اشترط المفارقة بزيادة أو بالمثال الذي لا يكون في الفعل كراهة اللبس فيهما.

وإنما لم يشترط ذلك في الثاني إما لأنه لو اشترط لم يعل إذ لا تتفق مقارنة أبداً.

وإما لأن علة إعلاله قوّته، فلا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته في العلة القوية.

وإما لأنه لا يكون إلا منوناً، وبخلاف الزوائد فإنه قد يكون غير منون، فيجيء اللبس فيه، ولا يجيء هنا، وهذا الوجه رتبته التقديم على أخويه][2].

[وقوله: (كقولك: مقال) ألا ترى أن الأصل مقول كأقول، ومسير كيسير، ومعونة كيقول، والتاء زائدة، فلا يقدح في الموازنة، وفيهن علم التأنيث في الفعل،فحصلت المفارقة بها، فأعلت بقلب الواو والياء الأول كما في إقالة، وتسكن الواو والياء مع نقل حركتها إلى ما قبلها في الأخيرين، كما في يسير ويقول، أي بسكون واواتها الثلاثة إزالة من عداد ما ذكرنا؛لأن الأعلام يُحتمل فيها ما يكره في الأجناس][3].

قوله: (وقد شذ نحو: مَكْوزة، **ومَزْيَد**، ومريم، ومدين، ومشورة، ومصيدة،

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

والفاكهة مقودة إلى الأذى، وقرئ[1] ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾[2]).

[وقياسها أن تنقلب ألفاً، ولكنهم استعملوه على الأصل تنبيها عليه، وإذا كان ذلك قد استعمل فيما هو أصل لهذا كأجود واستروح فهو هاهنا أجدر][3].

[ومَزْيَد اسم رجل، ومريَم اسم امرأة، ومدين[4] اسم مكان][5].

قوله: (وقولهم: "مقول" محذوف من مقوال، كمخيط من مخياط).

[هذا يرد اعتراضا في الظاهر على هذه القاعدة، لأنها على مثال الفعل، وقد فارقه بزيادة لا تكون فيه، فقياسه أن يعل كما يُعل مقام، وأجاب بأن أصله "مفعال"، وإذا كان كذلك لم يكن على مثال الفعل؛ لمفارقته له بالألف التي بعد العين، ولا يكون في الفعل مثل ذلك، فهو فيما كان مشبهاً به أجدر][6].

قوله: (وإنما بمثال لا يكون فيه كبنائك مثال يِحْلِيء من باع يبيع تقول يِبْيِع، بالإعلال؛ لأن مثال تِفْعِل بكسر التاء ليس في أمثلة الفعْل).

[هذا عطف على قوله (إما بزيادة)، يدل أنه لا بد للإعلال لهذا النحو من الاتحاد بين شيئين الموازنة والمفارقة، واشتراط المفارقة، ألا ترى أن ما به المفارقة لو وقع مشتركا صحح ذلك الاسم؛ ليرتفع الالتباس بينه وبين الفعل، / ويجعل بينهما المفارقة،[309/أ] ومثال "يِحْلِي"، وهو ما قسر من الأديم[7]، ليس في الفعل. فلذا تقول تِبْيِع بالإعلال. إذ بكسر الأول حصلت المفارقة فلا حاجة إلى فارق آخر][8].

[وهو أحد الشرطين على البدل أو على الاجتماع، وكذلك أعلت نحو: يِحْلي من باع

---

(1) قـرأ قتادة وابن بُريدة وأبو السَّمال « لَمَثْوبَة » وهي قراءة شاذة؛ لخروجها عن القياس. المحتسب 103/1، الكشاف 86/1، البحر المحيط 335/1.

(2) البقرة، من الآية "102".

(3) سقط من " أ ".

(4) هي قرية شعيب – عليه السلام –، معجم ما استعجم 1201/4، اللسان " م . د . ن " 30/6.

(5) سقط من " ب و ج ".

(6) سقط من " أ ".

(7) اللسان " ح . ل . ي " 131/2.

(8) سقط من " ب و ج ".

يبْيع؛ لأنه وافق الفعل فيما ذكرنا، وفارقه في الزنة التي لا يكون الفعل عليها، ولذلك قلت: يَبْيع، ولو صححت يبْيِع][1].

قوله: (وما كان منها مماثلاً للفعل **صحح فرقا بينه وبينه، كقولك: أبيض وأسود وأدور وأعين وأخونة وأعينة، وكذلك لو بنيت تَفْعَل أو تَفْعُل، من زاد يزيد، لقلت: تَزْيَد، وتَزْيُد، على التصحيح**) .

[يعني من غير المفارقة بأحد الوصفين، وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل، والمثال الذي لا يكون صحح فرقا بينه وبينه، كما في قولك: أسود وأبيض، ألا ترى أنك لو أعللته لا لتلبس بصيغة الفعل؛ لأنه لا يفارقه بزيادة ولا مثال له، في "أفعل"، وكذلك لو بنيت يَفْعُل أو يَفْعَل اسماً من زاد يزيد لوجب أن تقول: "يَزْيُد"، على التصحيح؛ لما ذكرناه من أداء الالتباس][2].

[فإن قلت: ففي انعكاس الحكم أيضاً حصول الفرق .

قلت: الإعلال بالفعل أولى؛ لأصالة الفعل في الإعلال؛ لأن تغير اللفظ على حسب تغير المعنى، ومعنى الفعل هو المتغير؛ لأنه زمان، وإعلال الأولين يلبس بفعل الماضي والباقية بفعل المتكلم، كما دور من دار، وأعين من عان، والتاء في الأخريين زيادة، وجودها كعدمها، وأخونة جمع خوان، وأعينة جمع عيان، وهو من أدوات الفدّان[3].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يشترط المفارقة في المجرورات ؟

قلت: لنيابة الموجب للإعلال وهو الشبه الدائم بينهن وبين الفعل، ولعدم المانع من الإعلال؛ لأن وزن الثلاثي من الفعل ليس بواجب الرعاية؛ لاشتراك الاسم والفعل فيه، والدليل عليه امتناعهم من عدّه من أسباب منع الصرف، بخلاف وزن المزيد فيه، ألا ترى أنك لو سميت بـــ"ضرب" صرفته، ولو سميت بـــ"يضرب" منعته الصرف.

وقوله: (لقلت يَزْيَد) ألا ترى إلى قولهم: تَزْوَد ويَزْيَد بالتصحيح، ولو جاء شيء من

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) الفدان ما يختص بالحراثة وأدواتها ، اللسان " ع . ي . ن " 483/4.

هذا النحو معلاً فعلى أنه منقول من الفعل[1]؛ كيَزِيد في اسم رجل][2].

قوله: (وقد أعلوا نحو: قيام وعياد واجتياز وانقياد؛ لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرف المشبه للياء وهو الألف).

[ذكر هذا الفصل ليبين أن في الأسماء المزيد فيها أسماء ليست على موافقة الفعل في وزنه، ومع ذلك فإنها أعلت؛ لئلا يفهم أنه لا يعل من المزيد فيه إلا ما ذكره، وقد أعل غيره مما ذكره في هذا الفصل، فمن ذلك المصادر نحو: قيام وعياد واختيار وانقياد، وعلّل إعلالها فقال: (لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبلها، والحرف المشبه بالياء بعدها، وهو الألف).

وقوله: (لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبلها) مستقيم .

وأما قوله: (والحرف المشبه بالياء بعدها وهو الألف) فلا حاجة إليه.

وبيان ذلك أنا نعل "قيمًا" كما نعل قياماً بإعلال الفعل والكسرة، فثبت أن الألف ملغاة.

وأما إعلال الفعل والكسر فلا بد من اعتبارهما، ألا ترى أنك تقول: قاومته قواماً، ولاوذته لواذا، فلم يعل كما لم يعل الفعل، وتقول: قام قومة، وعاد عودة، فلم يعل لما لم تقع الكسرة قبلها، فثبت اعتبار إعلال الفعل [والكسرة][3] جميعا، وإلغاء الألف، وإنما أعلوا إجراءً للمصدر مُجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي تناسب هذا الإعلال الخاص. وقد وقع في هذه الأمثلة، و"اختيار" بالخاء والراء ليس بمستقيم؛ لأنه لا يكون فيه إعلال؛ لأنه من ذوات الياء، والصواب أن يكون و"اجتياز" بالجيم والزاي أو بالحاء و الزاي][4].

[المصدر يقفوا أثر الفعل في الإعلال؛ لما سمعت غير مرة من حديث المشاكلة، فيعل هذا النحو بقلب واوه ياء؛ لأن كسرة ما قبلها ترومه.

فإن قلت: الواو تقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها، كما في "ميعاد" وقد ريم الإعلال هنا مع فوات أحد ذينك، فما بالهم لم يقلبوا الواو والياء في "قَوْل وبَيْع ألفا"؛

---

(1) اللسان " ز . ي . د " 219/3، 220.

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) في " ج " [والكسر].

(4) سقط من " أ ".

لانفتاح ما قبلها، وإن فات تحركها، للمشاكلة بينهما وبين فعلها ؟

قلت: الإسكان فرع من الإعلال، كما في يقول ويبيع؛ فلا بد لتحققهما أي فيما ذكرت من القلب وشبهه من التقاء الألف بالياء ووجه الشبه، فتحصل الإمالة، وانقلاب الألف ياء في نحو: "مفيتيح، ومفاتيح"، هذا ما قيل، وأنا لا أستجيد التمسك بحدوث الانقلاب، إذ لو كان هذا لزوماً للشبه للزم أن تكون الألف شبيهة بالواو قولهم: "كوَزة" وأثبت بعضهم وجه الشبه بأن الألف من الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفة، ويجوز أن يشبه الألف بالياء من حيث إن الياء أخف من الواو، ولا كلام في اتصاف الألف بالخفة][1].

قوله: (ونحو: ديار ورياح وجياد تشبيهاً لإعلال وحدانها **بإعلال الفعل مع الكسرة والألف**).

[فهذا قسم من المزيد يعل لإعلال واحده مع الكسرة، وذكر الألف أيضا وهي في هذا المحل خير منها في الأول، وبيان ذلك أنه لو لم يكن الواحد معلاً بل كان ساكنا لاعتبرت الألف باتفاق، وقد اتفق أنها معلة ساكنة، فيجوز أن يكون الإعلال في الجمع؛ لسكونها في الواحد والكسرة والألف، كما أعلوا نحو "رياض وثياب"، ويجوز أن يكون لأجل الإعلال في الواحد أو الكسرة من غير الألف، كما أعلوا نحو: "تِيَر" جمع تارة، و"ديم" جمع ديمة، وإذا احتمل الأمرين فليس إلغاء أحدهما أولى من الآخر، وهما في ذلك بمنزلة علتين إذا اجتمعتا، فإن الحكم عند المحققين[2] ينسب إليهما جميعا، ويصيران عند اجتماعهما كجزأي علة][3].

وأما في القسم الأول فلم يظهر للألف أثر البتة على كل تقدير، ألا ترى أنا بينا الامتناع من الإعلال عند فتحة الفعل وإن كانت الكسرة والألف موجودين، بخلاف هذا فإنا قد بينا أن للألف أثراً باعتبار قطع النظر، ولإعلال المفرد أثر مع قطع النظر عن الألف، فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر، فثبت أن ذكر الألف في هذا القسم أشبه من ذكره

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) الإيضاح 443/2.

(3) سقط من " أ ".

في القسم الذي قبله][1].

[وقوله: (لإعلال واحدتها) أي الجميع يتبع الواحد في الاعتلال، كديم في ديمة، والأصل من "دام يدوم"، كما أن المصدر يتبع الفعل في ذلك.

أوجه كون الواو تبينت، أي أُعلت هذه الكلمات، وإن صححت مفرداتها. وهي السَوْط والثّوْب والرّوْض، من الواو في المفردات ساكنة، فشابهت ألف دار، وياء ريح في السكون.

قوله: (ونحو: سياط وثياب ورياض؛ لشبه الإعلال في الواحد، **وهو كون الواو ميتة ساكنة فيه بألف دار، وياء ريح مع الكسرة والألف**).

ذلك في جمع دار وريح، وقد كسرت الراء والدال في الجمع. والدليل على أن الياء واو قولهم: ناورته والناس يتناورون][2].

[هذا القسم الثالث أعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والألف، ولا كلام في وجوب ذكر الألف؛ لما ثبت من تأثيرها، بدليل إعلال ثياب، وامتناع إعلال كِوَزة، فثبت اعتبار الألف.

قوله: (**وقالوا:** "تِيَر وديم"؛ **لإعلال الواحد والكسرة**).

وهذا قسم أعل لإعلال الواحد والكسرة، وهذا القسم إنما ذكره؛ لأن الفعل منسحب على الثلاثي، والمزيد فيه جميعا، فذكر أيضا أن من الثلاثي ما يعل، وإن لم يكن على مثال الفعل؛ لما ذكره، وإن كان الكلام في نفسه قد أدى إلى ذكر ذلك][3].

قوله: (**وقالوا:** ثيرة؛ لسكون الواو في الواحد **والكسرة**).

[السكون في الواحد، وكسرة ما قبل الآخر في الجمع. هذا في جمع "ثَوّر" من الحيوان، أما ثَوْر من الأقط فجمعه ثِوَرَة[4]][5].

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سقط من " أ ".

(4) اللسان " ث . و . ر " 358/1، وقد سبق الكلام عليه في باب الإبدال ص 344 من هذه الرسالة .

(5) سقط من " ب و ج ".

[وهذا في الشواذ؛ لأن سكون الواو في الواحد مع التصحيح لا يستثقل مع الكسرة، ما لم يكن الألف، فلذلك حكم بشذوذ نحو: ثيرة، والقياس ما أتى عليه][1].

[**قوله:** (وهذا قليل).

إشارة إلى الإعلال في نحو: تير وديم وثيرة ؛ لأن الإعلال في نحو: سياط قد نيط بشيئين الكسرة والألف، إذ السكون في سوط ليس بتغيير صريح كقلب الواو ياءً في سياط، فساغ أن لا يسكن إلى تغيير السكون في سوط، وإن كان السكون إعلالاً، ولا يناط به حكم ما لم يوجد ما يقويه، وهو ذانك الشيئان اللذان يقتضيان الياء، فلما عدم الألف فات أحد الشيئين، فظهر الضعف، فلذا قل الإعلال في هذا النحو وكثر التصحيح.

فإن قلت: لمّا نيط الإعلال بشيئين وقد فات أحدهما وجب أن يلزم التصحيح،كما أن منع الصرف لمّا نيط بشيئين زال بزوال أحدهما .

قلت: لمّا ثبتت الواو في "دوم" فقد وجد جزء الألف عليهما وهو الفتحة، فكأن الألف لم تثبت، ولأن التصحيح لما [كان][2] كثيراً في هذا النحو صار كأن لم يعل شيء منه، تنزيلاً للأكثر منزلة الكل][3].

قوله: (**والكثير** عِوَدة وكِوَزة وزِوَجة، وقالوا: طِوال؛ لتحرك الواو في الواحد، وقوله: .... *** **فَإِنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا**

ليس بالأعرف).

[لم تفد الكسرة والألف لمّا فقد إعلال الواحد، وسكون حرف العلة، فلما قوي بالحركة صح في الجمع، وكان أولى بالفتحة، وقد قال الشاعر:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ * فَإِنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا**[4].

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) البيت من الطويل، مختلف في قائله، فهو لأنيف بن زبان في شرح شواهد الشافية 385/4، ولأثال بن عبده في الخزانة 488/9.

والشاهد فيه "طيالها" جمع طويل، وهذا شاذ قياساً واستعمالاً، والأصل طوالها .

والبيت من شواهد الكامل 121/1، المحتسب 184/1، الأمالي الشجرية 56/1. التخمير 407/4، ابن يعيش 4/ =

والقياس طوالها][1].

[وقوله: (لتحرك الواو في الواحد) أن الجمع فرع على الواحد، فلما صح طويل صح طوال][2].

قوله: (وأما قولهم رِواء، مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا **يجمعوا بين إعلالين: قلب الواو التي هي عين ياء، وقلب الياء التي هي لامٌ همزةً**).

[الأصل في ريان رويان بالسكون، فكان القياس أن يقال: رياء بالإعلال، كما في سياط بل هذا أولى، إذ في سوط مجرد السكون، وفي ريان القلب إلى الياء، وهو ألمع في التغيير من السكون المجرد، والجمع يأبى للواحد في الإعلال، لكن امتنع قولك: رياً؛ للجمع بين إعلالين: قلب العين ياءً، وقلب اللام همزة؛ لأن أصله رواي من روي بالياء، وذلك بعيد عن مدارج الحكمة؛ لما فيه من الإجحاف بالكلمة][3].

وقوله: (رواء إلى آخره) هذا يرد اعتراضاً في باب ريح ورياح؛ لأن العلة إعلال الواحد مع الكسرة والألف، وإعلال الواحد ههنا حاصل والكسرة والألف؛ لأن الواحد ريان، وأصله رويان، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، والكسرة والألف في رواء واضح.

[وأجاب بأنه منع مانع من إجراء القياس في رواء، وذلك أنهم لو أعلوا على ذلك القياس لقالوا: رياء، وأصله روائي، وقلبت الياء التي هي لامه همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فلو قلبوا الواو التي هي عين على قياس رياح لجمعوا بين إعلالين: قلب الياء التي هي لامٌ همزةً، وقلب العين التي هي واو، فلذلك صححوه، وكان تصحيح العين أولى من تصحيح اللام؛ لأن اللام طرف، والطرف بالتغيير أولى؛ لأنه ليس في كلامهم ياء طرفا، بعد ألف زائدة، وفي كلامهم واو قبلها كسرة بعدها ألف كثيرا. ولأنه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين إذا وقعت اللام حرف علة، أعلت اللام أو لم تعل، كقولك: رَوي

=

45، الإيضاح 443/2، الممتع497/2.

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) سقط من " ب و ج ".

وقَوِي، ولو علل بأنه معتل اللام، فتصح فيه العين، بدليل "رَوِي وحَيِي" لكان وجهاً][1].

قوله: (ونواء ليس بنظيره؛ **لأن الواو في واحده صحيح، وهو قولك: ناوٍ**).

[الناوي الجمل السمين، من النيّ وهو الشحم[2].

روي أن أعرابية غنت عند حمزة ـ رضي الله عنه ـ في أول الإسلام، وهو سكران، والأغنية:

أَلاَ يَا حَمز بالشُّرُفِ النِّوَاءِ * وَهُنَّ مُعَقَّلات بالسماء**

ضَعِ السِّكِينَ في اللبَّاتِ مِنْهَا * وَضَرِّجْهُن حَمْزَةُ بالدِّمَاءِ**

وَعَجِّلْ مِنْ أَطَايِبِهَا طَعَاماً * لشُرْبٍ مِنْ قَدِيرٍ أَوْ شِواءِ**[3]

فقام ونحر شارفين، والشارف المسنة من النوق[4]، والقدير المطبوخ في القدر[5]][6].

[والواو في "ناوٍ" مصحح، وفي "ريان" مُعل، فلا يكون "نواء" نظير "رواء" في قولهم: الإعلال في رواء؛ تفادياً من الجمع بين إعلالين، وإنما صحح "ناوٍ"؛ لأن اللام، وهو الياء، قد أعلت بالإسكان، فإعلال ألفين يفضي إلى الجمع بين إعلالين][7].

[وقوله: (ونواء ليس بنظيره) يعني أنه لا يرد اعتراضاً على القاعدة التي ذكرناها؛ لأن كل واحد من جزأي العلة مفقود، وهو إعلال الواحد، وسكون حرف العلة فيه، و"ناوٍ" ليس كذلك؛ لأن الواو فيه متحركة، فكان نحو: "طَوِيل وطِوَال".

قوله: (ويمتنع الاسم من الإعلال **بأن يسكن ما قبل** واوه ويائه. **أو ما هو بعدهما. إذا لم يكن نحو الإقامة والاستقامة، مما يعتل باعتلال فعله**، وذلك قولهم: حول **وعوار**

---

(1) سقط من " أ ".

(2) اللسان " ن . و . ي " 285/6.

(3) الأبيات من الوافر، مجهولات القائل، وهن في: ابن حمدون، محمد بن الحسن. التذكرة الحمدونية. تح/إحسان عباس. بكر عباس، دار صادر، بيروت، 1996ف، ط 1، 339/8، 340.

والشاهد فيهن قولها "النِّواء"، حيث جاءت الواو في الجمع على أصلها في المفرد.

(4) اللسان " ش . ر . ف " 424/3.

(5) اللسان " ق . د . ر " 211/5.

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) سقط من " ب و ج ".

ومشوار وتقوال وسووق وغوور وطويل ومقاوم وأهوناء وشيوخ وهيام وخيار ومعايش وأبيناء).

لأن علة الإعلال الأصلية أن تتحرك ويتحرك ما قبلها، ولا يسكن ما بعدها كقولك: بناء ورمي، وما أعل فأسكن ما قبل واوه، وما بعدها، إنما كان حملاً له على أصل أُجْري مُجراه / على ما تقدم من الفصول، كما أعل الإقامة حملاً على أقام، وقائل ومقول، [ج/199] حملاً على قال، وكذلك غيرهما مما تقدم ذكره /][1]. [ب/222]

[وقوله (وذلك قولهم: حول) ترك الإعلال في هذا القبيل؛ للسكون، وذلك ثابت، فيمتنع قبل المعتل أو بعده أو فيه، أما الأولى فنحو: حول، وهو الرجل الكثير الحيلة[2]؛ لأنا لم نقلب واوه الثانية ألفاً؛ لأن انقلابها في نحو: قال؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو لتحركها وطلب المشاكلة فيه كما في أقال، وحول ليس فيه المشاكلة؛ لأنه ليس من جملة نحو أقام ولا من عداد نحو: "كان" وغيره مما طلبوا المشاكلة فيه / ، وقد سكنت الواو [أ/310] الأولى، فلم يبق طريق الإعلال إلا مفسداً.

والوجه الثاني أنك لو قلبت الثانية ألفاً يلزم تحريك الأولى أو حذف إحداها فيصير إلى حوال أو حيال، وأي فساد أقوى من إبطال وزن الكلمة.

وأما الثاني نحو: سووق جمع ساق، وغوور جمع غار بالواوين، وكذا نحو: قوول ويبوع بفتح أولهما امتنع الإعلال في هذا النحو؛ لأدائه إلى إبطال الصيغة فيه. أو نحو: فُعُول أوفَعُول مَدَّة لا تمسها الحركة، فلو سكنت الواو الأولى في الأولين، وانقلبت ألفاً في الأخريين لزم حذف إحداهما أو تحريكهما، وكلاهما ممتنع، فيمتنع الإعلال على أن سكون الواو الثانية قد كسر شوكة ثقل التصحيح؛ لأن اللسان بالواو إلى الساكن بعد حروف اللين يستريح، كما يستريح بالوصول إليه قبله، كما في مسألة الطي وإن كان السكون قبله أجلب للاستراحة.

وأما الثالث فنحو: "عُوَّار" بضم العين والتشديد، وهو القذى في العين[3]، و"مشوار"

---

(1) سقط من " أ ".

(2) اللسان " ح . ي . ل " 190/2.

(3) اللسان " ع . و . ر " 463/4.

وهو المكان الذي تعرض فيه الدابة للبيع[1]، و"تقوال" وهو مصدر "قال"، كالتسيار بمعنى المسير، ووجه ترك إعلال هذه الكلمات الهرب من أن يلزم الإجحاف بهن بحذف الحرفين من ثلاث سواكن بتغيير الإعلال، ولأن الإعلال لتحصيل الخفة، وفيهن نهاية الخفة بحصول السكون من كل جانب.

فإن قلت: فقد أحوجك المقام إلى الفارق بين تقوال وإقامة؛ أنك أعللت الإقامة مع اكتناف الساكنين المعتل في إقْوام، ولم تعل تقوالاً، وكلاهما مصدر.

قلت: الفارق أن الأفعال تلازم باب أفعل كأنه أعلق من الحرباء[2] وكذا استفعال مع استفعل، فلما تحققت هذه المصاحبة اللازمة بين المصدر وفعله في باب أفعل لزم أن يعل على طريقة التشاكل، و"تفعال" لم يتصف بتلك الملازمة، مع أن ذلك للمصدر ولشيء آخر، وهو إفادة المبالغة، فصار كأنه ليس بمصدر، فناسب أن يعمل مانع الإعلال، ولا يطلب المُشَاكِل.

"مَقاوم" بفتح الميم جمع مقامة، و"أهوناء" جمع هين، من هان عليه الأمر سهل وخف[3]، و"الهَيام" بالفتح رمل لا يتمالك أن يسيل في اليد؛ للينه، و"الخيار" خلاف الأشرار، و"أبيناء" جمع بيّن بالتشديد، وهو الفصيح][4].

قوله: (وإذا اكتنفت ألف الجمع الذي بعده حرفان **واوان. أو ياءان. أو واو وياء قلبت الثانية همزة، كقولك: في أول أوائل، وفي خير خيائر، وفي سيقة سيائق، وفي فوعلة من البيع بوائع، وقولهم: ضياول شاذ كالقود).**

[يعني إذا وقعت الألف بين الواوين أو الياءين أو الواو والياء فإن الثانية قلبت همزة، وعلة قلبها ما عرض لها من وجود حرف العلة قبل ألفها، واستثقل حرفا علة وبينهما ألف مع القرب من الطرف، فقلبت همزة تشبيهاً بقائل.

---

(1) اللسان "ش . و . ر" 490/3.

(2) مثل يضرب للرجل الحازم، في تعلقه بالأمر، كالحرباء لا تفارق الغصن الأول حتى تثبت على الثاني. اللسان "ح . ر . ب" 50/2.

ولم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الأمثال وقريب منه قولهم:(أعلق من قراد ومن الحناء)مجمع الأمثال 54/2.

(3) اللسان "هـ . و . ن" 371/6 .

(4) سقط من "ب و ج".

نزل وجود حرف العلة قبل ألفها في إيجاب إعلالها بمنزلة جري اسم الفاعل على فعله في إيجاب إعلاله، وإن كان قبل حرف العلة ساكن، وذلك قولك: في أول أوائل، وأصله أواول، وفي خير خيائر، وفي سيقة سيائق، وأصله [سياوق][1]، وفي فوعلة من البيع بوائع، وأصله بوايع، مثل بالواوين والياءين، وبالواو بعد الياء والعكس][2].

وإنما جعل بوائع جمع فوعلة من البيع وإن كان بوائع جمع بائعة؛ دفعا لوهم من توهم أن الهمزة في بوائع جمع بائعة فرع من مفردها، فأراد أن يدفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه، وهي فوعلة من البيع[3].

[وقوله: (وقولهم: ضياول) القياس أن تقول: ضيائِل؛ لاكتناف حرف العلة للألف كما في سيائق][4].

قوله: (وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف فلا قلب، كقولك: عواوير وطواويس).

[لأنها بعدت عن الطرف فاحتملت التصحيح؛ لأن قربها كان جزءاً في إعلالها كقولهم: عواوير وطواويس][5].

[وقوله: (فلا قلب)؛ لزوال مشابهة كسائر][6].

قوله: (وقوله:

.... *** وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ[7]

---

(1) في " ب " [سيائق] .

(2) سقط من " أ ".

(3) سر الصناعة 226/2، الممتع 344/4،345.

(4) سقط من " ج ".

(5) سقط من " أ ".

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) البيت من الرجز، مختلف في قائله، تفصيل ذلك في شرح أبيات المفصل 1312/2 بالهامش.

والشاهد فيه **"العواور"** صحح الواو الثانية؛ لأن الياء فيه مرادة، فكأنه وقع بعد الألف ثلاثة أحرف.

والبيت من شواهد: الكتاب 370/4، الخصائص 326/3، المحتسب 107/1، الإنصاف 785/2، تخمير 4/ 410، ابن يعيش 91/10، الإيضاح 447/2، الممتع339/1.

إنما صح أن الياء مرادة).

[أصله "عواوير"؛ لأنه جمع عوّار، فلم تقع الواو قبل الطرف، وحَذْفُ الياء وهي المرادة بمنزلة بقائها، فصححت لذلك][1]، وهذا يقوي ترك الإعلال في "مقول" على إرادة الألف.

وقبله: **غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِي *** وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ**

حَنَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي

يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك، فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً، وثاغري كاسر أسناني، والعوّار وجع العين، يريد: أن مرّ الزمان أفسد بصره، وحنّى عظامه، وقصّر خطوه][2].

قوله: (وعكسه **قوله:**

.... * فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ ونُمُرٌ**[3]

لأن الياء مزيدة للإشباع كياء الصّياريف).

[يعني عكسه في كون حرف العلة أعل مع بعده عن الطرف؛ لكون الياء مقدراً عدمها من حيث كانت زائدة، فقوله (بالعواور) في صحة الواو عكس قوله: (عيائيل) في إعلال الياء؛ لأن تلك قدرت موجودة، وهي معدومة، وهذه قدرت معدومة، وهي موجودة، وهما سواء من جهة أخرى، وهي أنهما مقرران على حالهما في المفرد، فعوّار في مفرده حرف علة، يجب قلبه ياء ساكنة في الجمع، وعيّل لا شيء في مفرده يجب قلبه ياء في الجمع؛ لأن عيلاً مثل خَيْر، وكما أن خيراً جمعه خيائر، فكذلك عيّل جمعه عيائل، فلم يعتد بما لا أصل له في المفرد، ولذلك لم يعتد بحذف الياء في عواور، ولا بإثبات الياء

---

(1) سقط من " أ ".

(2) سقط من " ب و ج ".

(3) البيت من الرجز، قائله حُكَيْم بن مُعَيَّة الربعي، وهو في شرح الأبيات المفصل 1316/2.

والشاهد فيه "عيائيل"، حيث قلبت الياء همزة، مع وقوع ثلاثة أحرف بعد الألف، لأن إحدى الياءين مزيدة، وهي غير مرادة.

والبيت من شواهد: الكتاب 574/3، المقتضب 203/2، التخمير 410/4. ابن يعيش 91/10. الإيضاح 448/2. الممتع 344/1، اللسان " ع . ي . ل " 480/4.

في عيائيل، حيث صححوا العواور، وأعلوا عيائيل، ولو اعتدوا بالعارض فيهما لأعلوا عواور، وصححوا عيائيل، ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فَهُمَا مستويان في كونهما لم يعتد بالعارض في كل واحدة منهما، وأحدهما عكس الآخر من جهة أن المعدوم في أحدهما موجود، أو الموجود قدر معدوماً، وشبه الياء في عيائيل ياء الصياريف، و[يعني][1] به جمع صيرف، لا جمع صيراف؛ لأنها إذا كانت جمع صيراف فليس للإشباع في الجمع، وإنما هي ألف صيراف قلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها .

ووقع في كثير من النسخ[2]: (وكحل العينين بالعواور) إنما صح؛ لأن الياء مرادة كياء "الصياريف"، فعلى هذا يكون الصياريف في هذا التقرير جمع صيراف][3].

قوله: (ومن ذلك إعلال "صُيَّم وقُيَّم"؛ **للقرب من الطرف، مع تصحيح "صوّام وقوّام"**).

[يريد الياء تبين؛ فإنهم يعلون ما قرب من الطرف كما أعلوا نحو: صيّم، ولم يعلوا صواماً، وليس الإعلال في صيم وقيم بواجب على ما هو في خيائر وبوائع، ولكنه جائز.

وإنما أراد أنهم يعلّون الشيء؛ ليبين أن للقرب أثراً في الإعلال؛ لأن الياءين سواء في الوجوب والجواز][4].

قوله: (وقولهم: فلان من صيابة قومه).

[صيابة من صاب يصوب، وقولهم: (فلان من صيابة قومه)[5]، أي من خيارهم][6].

قوله: (**وقوله:**

---

(1) في " ب " [وعني].

(2) الإيضاح 449/2.

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من " أ ".

(5) قول من أقوال العرب، يجري مجرى الأمثال، وهو في الصحاح " ص . و . ب " 166/1.

والشاهد فيه "صُيّابة"، وهو شاذ، والقياس "صُوّابة "؛ لأن الواو لما بعدت عن الطرف لا تعل.

وهو من شواهد: المنصف 5/2، التخمير 413/4، ابن يعيش 91/10، الإيضاح 449/2، الممتع491/2.

(6) سقط من " ب و ج " .

.... *** فَمَا أَرَّقَ النِّيامَ إلاَّ سَلاَمُهَا[1]

شاذ).

[لأنه أعل مع البعد، فجعله شاذاً؛ لفوات علة الإعلال][2].

[وأوله: **أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ** *** ....][3].

قوله: (ونحو: سيد وميت **وديار وقيام وقيوم، قلب فيها الواو ياء).**

[الأصل في الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون أن تقلب الواو ياء وتدغم، فلذلك قالوا: سيد إلى آخره، ولم يخالف هذا الأصل إلا فيما خيف فيه لبس مثال بمثال، فاغتفروا النقل خيفة اللبس، كما قالوا: سُوَيِّر وبُوَيِّع؛ لأنهم لو قالوا سُيِّر لالتبس بفُعِّل.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يتركوه في سيد؛ لئلا يلتبس بفعِّل أو فَيْعِل ؟

قلت: لأن فعّلا وفَيْعلا ليس من أبنيتهم، وإنما يخشون من لبس مثال بمثال من أبنيتهم، فأما المعدوم فلا يخشون التباسه، إذ هو منتف من أصله.

فإن [قلت][4]: فقيّام يلتبس بفعّال، وفعّال من أبنيتهم، ووزنه فيعال، فلم لم يتركوا الإدغام خيفة اللبس ؟

قلت: كونها ياء ينفي اللبس؛ لأنه لو كان فعالا لوجب أن يقال دوّار، وقوّام؛ لأنه من الواو، فكان في نفس الكلمة ما يرفع اللبس، فلم يرد هذا الإعلال إلى لبس، فكذلك فعل به ذلك، ولم يفعل بسوّير وتسوير؛ لما ذكرناه][5].

[والإدغام كما يجري في المثلين كذلك يجري في المقاربين، والواو والياء مقاربتان فيلزم الإدغام، والمدغم أبداً ساكن، فيلزم أن تكون السابقة منهما ساكنة، والواو أثقل من الياء، فتقلب الواو ياء، تقدمت أو تأخرت .

فإن قلت: الإدغام غير لازم في المتقاربين، مع قرب المخرج، وقد لزم الإدغام هنا

---

(1) مر الكلام عليه في هذا الباب، والشاهد فيه "النيام". كما أوضحه الشارح .

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " ب و ج ".

(4) في " ج " [قيل].

(5) سقط من " أ ".

مع بعد المخرجين، فمن أين ؟

قلت: لما اتحدتا من حيث المد فصارتا كأنهما مثلان، والإدغام في المثلين لازم، ولأن ثقل اجتماع المتقاربين أولى من اجتماع الواو والياء، لزم الإدغام وإن لم يلزم في المتقاربين.

فإن قلت: لم لم يلزم في أسيود ؟

قلت: لأن اجتماعهما عارض، ولا شك أن العارض دون اللازم.

فإن قلت: ما تقول في دلية ؟

قلت: لأن الطرف محل التغيير، والحشو متحصن، فتكون رتبة التغيير في الحشو أدنى من رتبة التغيير في الطرف، وقد نبهت على هذا من قبل فتذكر.

وقوله: (ديّار) أصله ديوار، من دار يدور، فإذا قلت: ما بدار ديار، فكأنك قلت: ما يدور بها أحد، وقيّام وقيّوم أصلهما قِيْوام وقيووم، من قام يقوم، والكلام فيهن كالكلام فيما سبق][1].

قوله: (ولم يُفعل ذلك في سُوَيّر وبويّع وتسوير وتبويع؛ لئلا يختلطا بفعّل وتفعل).

أي لو قيل في سُوَيِّر وتسوير، سيّر وتسير لم يُدْرَ أنهما فوعل وتفوعل، أم فُعِّل وتفعّل، وهذه هي النكتة التي لها متانة وحصافة في هذه المسألة.

فأما قول من قال /[2]: (الإدغام إنما ترك فيهما؛ لأن الاجتماع غير لازم، ألا تراك [311/أ] تقول: ساير وتساير، ولا اجتماع فيهما لهما)، فشيء لا سراب فيه، بل كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، ألا ترى أن الاجتماع غير لازم في أسيود؛ لأنه للتصغير كما أن الاجتماع هنا يعارض البناء للمفعول، ومع ذلك لم يقع فيه الإدغام، ولو قلت: الاجتماع لازم ما دام مصغراً، فمعارض لقولنا: الاجتماع لازم ما دام مبنياً للمفعول، فعلم أن الثلاثة التي لا مغمز لقناتها، ولامقرع لصفاتها هي ما ذكرنا.

والنكتة الثانية أن المقصود في هذه المسألة قلب الواو؛ لامتناع الإدغام بدونه، والواو في أسيود هي اللازمة؛ لصوغ الكلمة عليها .

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) مـن القائلـين بذلك ابن جني وتبعه ابن عصفور واخرون. سر الصناعة 266/2، ابن يعيش 94/10، 95. الممتع 477/2، 478.

وأما الواو في "سوير" فعارضة، فساغ أن تدعو كونها رخصة إلى ترك الإدغام، وكونها لازمة إلى تجويزه][1].

قوله: (وتقول في جمع مقامة **ومعونة ومعيشة: مقاوم ومعاون ومعايش، مصرحاً بالواو والياء،** ولا تهمز كما همزت رسائل **وعجائز وصحائف ونحوها، مما الألف والواو والياء في وحدانه مدات، لا أصل لهن في الحركة**).

[الألف في رسالة بمنزلة الواو في "قسور"، فكما أن واو قسور تقع بعد الألف إذا جمع، كذلك تقع ألف رسالة بعد الألف إذا جمع، فتجتمع ألفان، فيلزم تحريك إحداهما؛ لامتناع الحذف؛ لذهاب بناء الجمع لهذا النحو، فحركت الثانية وصارت همزة وكسرت؛ لأن الساكن إذا حرّك حرك بالكسر، أو لأن هذه الهمزة بإزاء الواو المقصودة في قساور، ثم أجري واو عجوز، وياء صحيفة مجرى ألف رسالة؛ لكونهما زائدتين للمد، كالألف، والألف فيما نحن فيه هي الأجدر بالأصالة؛ لأنها تصافح المد أبداً وتعانقه، وكذا هما كثيرا ما تروغه وتفارقه، فوضح مما ذكرنا أنهما تهمزان ابتداء بدون واسطة؛ لأنهما مدتان، لا أصل لهما في الحركة فاتبعتا الألف، والألف تهمز ابتداء، فكذا هما.

فإن قلت: فلم لم تسلك طريق قائم بأن تقدر أن الأصل عجاوز، ثم عجااز ثم عجائز بألف وهمزة ؟

قلت: هي في مسألتنا شاغرة لا تسلك، إذ الغرض في قاوم الإعلال للمشاكلة، وطريقة هاتيك وهنا لا مشاكلة؛ لأن عجائز ليس مما يطلب فيه المشاكلة، ألا ترى إلى تصحيح قساور.

فإن قلت: قد أصبت مشاكلة الصواب فيما أجبت، فَأَبِنْ لما قلبتا همزة ؟ قبل أن تعلها ألفاً مع أن في قلبهما ألفاً أولاً رعاية مناسبة، وهي أنهما رئي الألف أقرب منهما إلى الواو، فقلب الشيء إلى ما يقاربه أولى، ولأن الهمزة أقرب إلى الألف منها إلى الواو والياء، فجعل الشيء بدلاً عن قريبه أولى، فهذه شبهة أطارت قلبي، وأثارت شكي، وغادرتني حائراً، فأبت إلا بكشف على الغطا، ولا تبرح عني الخفا.

قلت: إن شئت فانظر **لما أُلقي إليك،** وأتلو عليك، وأنلنه من القبول له بأكمل ما

---

(1) سقط من "ب و ج ".

استجد، وأولى ما بلغ الإصغاء، وأحسن الاستماع بحقه، وهو أنَّا قد أقمنا الدليل على أن همزهما لاتباع الألف، فلو قلبتهما ألفا أولاً ثم همزته لكان طريقة غير طريقة الاتباع، فيلزم إهمال ذلك الدليل، وليس إلى إهماله سبيل، والواو والياء في و"حدان ومقاوم ومعاون ومعايش"، لسنا مدينين لتحركهما، فالواو في مَقْوَمَةَ مفتوحة، وفي مَعْوُنَةَ مضمومة، والياء في مَعِيشة مكسورة، فلم تشبها ألف رسالة، فلا يجريان مجراهما، فيصححان .

فإن قلت: ما تقول في قول العرب "مصائب" بالهمز مع أن الياء في مصيبة بزنة مكرمة متحركة.

قلت: ذلك محمول على أنه ظن "مُصيبة" فعيلة، لا مفعلة، واستعمل بالهمزة، ومثل هذا نفسه مستعمل، ولكن قياس غيره عليه ممتنع][1].

[وقوله: (وتقول: في جمع مقامة)؛ لأن الواو والياء إنما تقلب همزة بعد الألف إذا كانت متطرفة، أو عيناً في اسم الفاعل المحمول على فعله، أو كانت لا أصل لها في الحركة، أو أصلية وقبل ألفها ياء أو واو، وكقولك في جمع أوّل: أوائل، وفي بيّع بوائع، وليس هذا الباب بواجد من ذلك، فوجب أن تبقى الواو والياء على حالهما، ولذلك كانت قراءة من قرأ[2] ﴿ معائش ﴾[3] بالهمز خطأً[4].

وقد زعم بعضهم[5] أن مدائن شاذ من هذا الباب؛ لأنه من دان يدين، فكان قياسه أن يقال: مداين، بغير همزة[6]، ولا حاجة إلى ذلك، فإنه يجوز أن يكون من مدن بالمكان إذا

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) هي قراءة مروية عن نافع، وابن عامر، وزيد بن علي، والأعمش، والأعرج، وغيرهم:

- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، تح/سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية. دمشق 1980،{ XE "الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن مهران. المبسوط في القراءات العشر، تح/سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية، دمشق 1980،" } 270/1، إعراب القراءات السبع وعللها 176/1، البحر المحيط 271/4.

(3) الأعراف، من الآية "9".

(4) جرى الشارح على منهج المصنف وغيره في تخطئة القراءات المتواترة. ووصفها بالشاذة. الكشف 42/2. ابن يعيش 97/10.

(5) منهم أبو علي الفسوي في أحد وجهيه. اللسان " م . د . ن " 30/6.

(6) الإيضاح 451/2، اللسان " م . د . ن " 30/6.

قام به[1]، فعلى هذا يكون وزنه على فعائل مثل رسائل، ولا حاجة إلى تقديره على وجه يؤدي إلى شذوذه مع ظهور جريه على القياس.

وأما مصائب في جمع مصيبة فلا شك أنه شاذ؛ لأن الياء أصلية عن واو، فقياسه أن يقال: مصاوب، إلا أنه كثر في كلامهم، فخالفوا فيه القياس استخفافاً[2].

وذكر همزة رسائل دون جميع ما قلبت فيه الياء همزة؛ لأنه أشبه شيء بها في الصورة، والحكم فيه مختلف، ولم يذكر غيره؛ لوضوح الفرق بينهما، وإنما قلبوا في رسائل؛ لأنها زائدة مدة، فلما وقعت في موضع تحريكها كرهوا أن يحركوا ما لا أصل له في الحركة، فقلبوها حرفاً صحيحاً، وأشبه شيء بها مما قلب في مثله الهمزة قولهم: كساء ورداء وقائل وبائع، فلما قصد إلى قلب هذه كان الأولى أن تقلب لذلك، فقالوا: صحائف ورسائل][3].

قوله: (وفعلى من الياء إذا كانت اسماً **قلبت ياؤها واواً كالطُوبى والكُوسى، من الطِّيب والكَيس، ولا تقلب في الصفة، كقولك: مشية حِيكَى،** و﴿ قِسۡمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾[4]).

[مذهب صاحب الكتاب أن يقال: طيبي وكيسي؛ لأنه يقول في مثال بُرْد من البياض بُيْض، لا بوض، والعذرة له في قولهم: طوبى وكوسى بالواو، أن الياء لما غلبت على الواو في كلامهم – وإن شئت فتأمل فيما أسلفنا من مواضع قلبت فيها الواو ياء، ولم ينعكس إلا على القلة، كموقن – قلبت إلى الواو والياء؛ ليكون هذا التغليب، أعني تغليب الواو على الياء هنا تعويضاً عن تغليب الياء على الواو في تلك المواضع، ويصان تصرفهم عن الاعتساف في مهاوي الميل إلى أحد الجانبين دون الآخر.

فإن قلت: لِمَ لَمْ ينسحب هذا التغليب على فصلي الاسم والصفة معاً ؟

قلت: في ذلك إبطال؛ لأن الإبدال هو أن يوجد حرف في بعض الأمثلة كالياء في الدنيا، فهي غير موجودة في دنوت أدْنُ دنواً، وتقول: لما قلب الياء واواً للتعادل لزم أن

---

(1) اللسان " م . د . ن " 30/6.

(2) سر الصناعة 357/1، ابن يعيش 97/10، مجموعة الشافية 201/8، 202.

(3) سقط من " أ ".

(4) النجم، من الآية "22".

يخُص القلبُ بالاسم أو الصفة؛ لتحصل منه فائدة انفصال الاسم من الصفة، وتكون هذه الفائدة نتيجة هذا التصرف لا مقصورة على حده، فذلك ضعيف جداً][1].

[وقوله: (إذا كانت اسما) هذا مما جاء على خلاف قياس مذهب سيبويه[2]، وموافقاً لمذهب الأخفش[3]؛ لأن الياء إذا وقعت عيناً وقبلها ضمة فسيبويه يقول: يقلب الضمة كسرة، والأخفش يقول: بقلب الواو ياء، كذلك قد فعل ههنا، ولسيبويه أن يقول إن هذا الباب مستثنى؛ لأمور منها: كرهوا أن يلتبس مثال بمثال لا يرشد إليه أمر، ألا ترى أنهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم كونها فِعْلى أو فُعْلى، فراعوا ذلك في مثل هذا الآخر أنهم قسموا هذا الباب قسمين، فراعوا في كل واحد منهما أحد الأمرين، فإن أورد الخصم أحد الأمرين أُورد عليه الآخرُ.

وبيان أنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى اللبس أنهم فعلوه [في][4] الموضع الذي لا يؤدي فيه إلى اللبس، ألا تراهم قالوا: مشية حِيكَى، وأصلها حُوكَى، فقلبوا الضمة كسرة؛ لأن فُعْلة صفة، ليست من أبنيتهم، فأمنوا اللبس، فجروا على القياس المذكور من أصل سيبويه][5].

فإن قلت: لم خص الإبدال بالاسم ؟

قلت: هذا السؤال قام في فصل الانعكاس، فلا نسمعه، على أنا نقول الاسم أقوى من الصفة، بدليل أنهم لما حاولوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة غيروا الاسم دون الصفة، فحمل التغيير على الأقوى.

وقد كفى الأخفش في هذا القلب مؤونة الجواب؛ لأنه على أصله الذي مر في مسألة

---

(1) سقط من " ب و ج ".

(2) مذهب سيبويه هو التغيير بقلب الضمة كسرة فيما كانت عينه ياء، إذا كانت للتأنيث؛ لتسلم الياء، إذا كان على مثل أفضل وفضلى، ومنه طيبى وكيسى. الكتاب 389/4، التخمير 415/4، شرح الشافية 136/3.

(3) أما مذهب الأخفش فعلى عكس مذهب سيبويه، فهو يقول بقلب الياء واوا، وهو ما أ خذ به ابن جني والمصنف وغيرهم. سر الصناعة 31/1 ، التخمير 415/4، الإيضاح 453،454/2، شرح الشافية 136/3.

(4) سقط من " ب ".

(5) سقط من " أ ".

بُيْض[1]، فالطوبى تأنيث الأطيب، والكوسى تأنيث الأكيس، وقمسة ضيزى جائرة، وهي فُعلى بالضم، من ضاز يضيز إذا نقص[2]، أبدل عن الضمة كسرة؛ لتصح الياء، كما في بِيض، وحِيكى من حاك يحيك.

فإن قلت: فلعل كسرة الفاء أصلية ؟

قلت: ليست بأصلية؛ لأنه ليس في الكلام فِعلى بالكسر صفة ألفها للتأنيث، وإنما يأتي ذلك فيما ألفه للإلحاق كعُزهى وعِزهاة[3].

القول في الواو والياء لامين :

قوله: (**حكمهما أن تعلا أو تحذفا أو تسلما، فإعلالهما** متى تحركتا وتحرك ما قبلهما).

قد سبق أن انقلابهما إلى الألف بتحركهما وانفتاح ما قبلهما، إذ في ترك القلب اجتماع الأمثال .

قوله: (إن لم يقع بعدهما ساكن، **إمّا قَلْباً لهما إلى الألف إن كانت حركة ما قبلها فتحة، نحو غزا ورمى وعصا ورحى**) .

إذا وقع بعدهما ساكن يظهر الفساد، كما ذكرنا قبل في "دَعَوَا ورَمَيَا".

قوله:/ (أو لإحداهما **كأغزيت والغازي ودُعي ورضي وكالبقوي والشروي**[ب/223] **والجباوة، أو إسكانهما كيغزو ويرمي، وهذا الغازي**، ورامِيك، **وحذفهما في نحو: لا ترم، ولا تغز، واغز وارم، وفي يد ودم، وسلامتهما في نحو: الغزو والرمي، ويغزوان ويرميان وغزوا ورميا**).

(لأحداهما) عطف على (لهما) / و(إسكان) على (قلبا)، أي قلبا كما ذكرنا[ج/200] وإسكاناً كما نذكر.

قوله: (ويجريان في تحمل حركات الإعراب **مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما**

---

(1) **شرح الشافية 136/3، الممتع 467/2.**

(2) اللسان " ض . ي . ز " 147/4.

(3) سر الصناعة 97/1، الممتع 88/1، اللسان " ع . ز . ه " 330/4.

قبلها في نحو: دلو وظبي وعدو وعدي ومحواو وواو وراي وآي).

هذا تفصيل ما أجمله في الفصل السابق، أي يجريان مجرى الصحاح، سواء كان الساكن صحيحاً، كدلو، أو مدغماً، كعدو، أو معتلاً كمحواو، وهو اسم الفاعل / من الحوه، والأصل أحْواوّ كاحْمارّ [وستقف على السر في مصيره إلى احواويّ إن شاء الله تعالى][1]، وراي وآي [جمعا][2] راية وآية.

قوله: (وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا إلا النصب، **نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ وأريد أن تستقيَ، وتستدعيَ) .**

لاستثقالهم اجتماع الواو والضمتين في يغزو بالضم؛ لأنها أمثال، واجتماع المثلين مستكره، [فما ظنك بالأمثال][3]، وكذا الكلام في يرمي بالضم؛ لأن الضمة قريبة من الياء، ولا تذهل عن اجتماع الواو والياء في القافية، نحو صدود وعميد، والواو والياء في هو يغزو ويرمي في تقدير الحركة، ولذا قبلتا النصب؛ لخفته وقلبتا ألفين في يُغْزَى ويُرْمَى في المجهول.

قوله: (ورأيت الراميَ والعُمْيَ والمُضَوْضِيَ).

المضوضي هو اسم الفاعل من ضوضى القوم صاحوا[4]، وإنما لم يُعَدّ الواو في نحو رأيت غازياً، وإن كان انقلابها منوطا بشيئين بسكونها وانكسار ما قبلها، كما عاد الانصراف فيما لا ينصرف بزوال أحد الشيئين؛ ليطرد الباب [ويجريَ الرفع والجر على سنن واحد][5] .

قوله: (وقد جاء الإسكان **في قوله:**

.... * أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولاَ أَبٍ**[6]

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) في " ب و ج " [جمع].

(3) سقط من " ب ".

(4) اللسان " ض . و . ة " 146/4.

(5) في " أ " [ويجري مُجرى الجر والنصب على سنن واحد].

(6) البيت من الطويل، قائله عامر بن طفيل، وهو في الشعر والشعراء 336/1. وسيأتي ذكر صدره. والشاهد فيه "أنْ أسْمُو" بتسكين الواو، وحقه النصب "بأن"، ولكن سكّنه للضرورة الشعرية.

=

وقول الأعشى:

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ * ولاَ مِنْ حَفىً حَتَّى تُلاقِي مُحَمَّداً**[1]

وقوله: **يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيهَا** [2] ***......................

وفي المثل: **أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا**)[3].

أي جاء إسكان الواو والياء في هذه الأبيات، وأول البيت الأول:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ *** ....

والبيت الثاني من قصيدة مدح بها النبي ــ عليه السلام ــ، وذكر فيها ما جاءت به الشريعة، وأراد أن يلحق به ويسلم، ومنعته قريش، ومن أبياتها:

فَإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا * وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا**[4]

ورثى له رحمه[5]، والكلالة الكلال[6]، والحفي مصدر حفي الرجل من المشي رقت قدمه[7]، والضمير في "لها" لناقته، والتاء في تلاقي لتأنيث الغاية، وهي الناقة، ولو كان

=

والبيت من شواهد: الكامل 158/1، الخصائص 342/2، المحتسب 127/1، التخمير 419/4، ابن يعيش10/ 100، اللسان " ك . ل . ل " 429/5، المغني 677/2، الخزانة 343/8.

(1) البيت من الطويل، قائله الأعشى، وهو في ديوانه ص27 .

والشاهد فيه "حَتَّى تُلاَقِيْ" بإسكان الياء وحقها أن تنصب، ولكن سكنت للضرورة الشعرية.

والبيت من شواهد: التخمير 419/4، ابن يعيش 100/10، الإيضاح 456/2، الخزانة 177/1.

(2) البيت من الطويل، قائله الحطيئة، وهو في ديوانه ص151.

وتمامه: .... *** **بَيْنَ الطَّرِيِّ وَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا**

والشاهد فيه "إلاَّ أَثَافِيهَا"، بالتسكين، والقياس التحريك بالفتح "إلاَّ أَثَافِيَهَا" ولكنه سكنه للضرورة.

والبيت من شواهد: الكتاب 306/3، المحتسب 126/1، التخمير 419/4، ابن يعيش100/10، الخزانة 397/6.

(3) مثل عربي قديم يضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه.

والشاهد فيه "باريها" بالإسكان وهو شاذ، والقياس الفتح، والمثل جزء من بيت سيأتي ذكره، والمثل في: جمهرة الأمثال 9/1، مجمع الأمثال 9/2، المستقصى 247/1، الخزانة 349/8.

(4) البيت من الطويل، وتقدم ذكره في قسم الحروف، باب حروف النفي. ص 112 من هذه الرسالة .

(5) اللسان " ر . ث . ي " 35/3.

(6) اللسان " ك . ل . ل " 429/5.

(7) اللسان " ح . ف . ي " 119/2.

قوله: (حتى تلاقي) لخطاب الناقة على طريقة الالتفات، كقوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[1] بعد قوله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[2] لم يبق البيت شاهداً [للإسكان، وكذا قوله (عَفَتْ إلاَّ أَثَافيهَا) لو حمل على المعنى نحو: لم يبق إلا أثافيها، لم يبق شاهداً][3].

وفي المثل قال:

يَا بَارِيَ الْقَوْسِ بَرْياً لَيْسَ يُحْكِمُهُ * لاَ تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بارِيها**[4]

أصل السكون فيما نحن بصدده إنما [هو][5] في الألف؛ لإبائها الحركة أبداً، ثم شبهت الياء بالألف؛ لما بينهما من القرب [فجاء][6] إسكانها مجيئاً مستمراً، ولذا ذهب بعضهم[7] إلى أن إسكانها من أحسن الضرورات ثم شبهت الواو بالياء.

قوله: (وهما في حال الرفع ساكنان).

أي في الاسم والفعل، والعلل قد سبق بعضها آنفاً، وبعضها في صدر الكتاب[8].

قوله: (وقد شذ التحريك في قوله:

.... *** مَوَالِيٌّ كَكِبَاشِ **الْعُوسِ سُحَّاحُ**[9]

---

(1) الفاتحة، من الآية "4".

(2) الفاتحة، من الآية "1".

(3) سقط من " ب ".

(4) البيت من البسيط، قائله الحطيئة، وهو في شرح شواهد الشافية 411/4.

والشاهد "باريها" كما بينه الشارح وكما مر في المثل.

(5) في " ب " [هي].

(6) في " ب " [فجاز].

(7) هو أبو العباس المبرد، كما ذكر ذلك ابن جني. المحتسب 126/1، التخمير 420/4 .

(8) قسم الحروف، باب حرفي الشرط، ص 159 بالهامش.

(9) البيت من البسيط، مجهول القائل، منسوب لجرير في شرح شواهد الشافية 402/4، وليس في ديوانه.

وصدره: **قَدْ كَانَ يَذْهَبُ بِالدُّنيا ولَذَّتِها** *** ....

والشاهد فيه "مَوَالِيٌّ" بإثبات الياء، وكان الواجب أن يقال: "موالٍ"؛ لكون الياء تحذف من الاسم المنقوص في حال الرفع، وإثباتها فيه شذوذ.

والبيت من شواهد: التخمير 422/4، ابن يعيش 100/10، شرح الشافية 182/3.

ولا يقع في المجرور إلا الياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة).

العُوس بالضم ضرب من الغنم[1]، يقال: شاة ساحٌ أي سمينة: كأنها تسح الودك سحاً والجمع سُحّاح[2]، والمعنى أنهم خلفاء ناصرون.

قوله: (وحكم الياء في الجر حكمها في الرفع، وقد حكي لجرير:

فَيَوْماً يُجَازِينَ الْهَوَى غيْرَ مَاضِيٍ * وَيَوْماً يُرَى منْهُنَّ غُولٌ تَغوَّلُ** [3]

"غير ماضي" أي غير مستمر، وقيل: لا يمضي إلا المحب، وتغوّل تهلك، وغولٌ مرفوعةٌ يُرى، ويروى النصب والفتح، يقال: تغولت الإنسانَ الغول ذهبت به وأهلكته[4]، أي يجازين هوى الحب، هوى لا يمضي منهن جزاؤهن إلى المحب، ويمضي إهلاكهن إليه، والحاصل أن خيرهن قاصر، وشرهن متعدٍ.

قوله: (وقال ابن الرقيات[5]:

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ * يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلِبُ**[6]

وقال الآخر:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِي * كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ)**[7].

---

(1) اللسان " ع . و . س " 465/4 .

(2) اللسان " ح . س . س " 252/3 .

(3) البيت من الطويل، قائله جرير، وهو في ديوانه ص374.

والشاهد فيه "ماضي" بتحريك الياء في الجر، وهو شاذ.

والبيت من شواهد: الكتاب 314/3، المقتضب 144/1، الخصائص 159/3، الأمالي الشجرية 86/1، التخمير 423/4، ابن يعيش 101/10.

(4) اللسان " غ . و . ل " 73/5 .

(5) هو عبيد الله بن قيس بن شرح من بني عامر بن لؤي، شاعر قرشي مشهور، تشبب بثلاث نسوة سُمّين جميعا رقية، فسمي "الرقيات"، أكثر شعره في الغزل والنسيب ت 85 هـ. الشعر والشعراء 1 539. الخزانة 284/7، الأعلام 196/4.

(6) البيت من المنسرح. قائله ابن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ص3.

والشاهد فيه "الغواني" بتحريك الياء وهو شاذ، والواجب تسكينها، وقد جاء هذ للضرورة.

والبيت من شواهد الكتاب 314/3، المقتضب 142/1، المحتسب 111/1. الأزهية 209. التخمير 422/4. ابن يعيش 10/101. رصف المباني 341.

(7) البيت من الكامل، مجهول القائل، وهو في الخزانة 34/8.

=

المُطَّلِب بفتح الطاء المشددة بمعنى التطلب، على معنيين، أي لهن من يطلبهن. والثاني هن يطلبن من يواصلنه، والمعنى أنهُنَّ كثيرات التبرم، لا تدوم مودتهن لأحد.

وروي بكسر الطاء، وهو على المعنى الأول؛ لأنه اسم فاعل.

قوله: (وتسقطان **في الجزم سقوط الحركة**) .

لأن الجزم لما أقبل عليهما وهما ساكنتان تخلخلتا فزالتا، [إذ][1] في بقائهما على حالهما [وقوع][2] الالتباس بين المرفوع والمجزوم، وهكذا تقول في الألف، بل حذفها ألزم؛ لأن الحذف لدفع الالتباس من الناشئ [على][3] السكون، [والسكون][4] في الألف (ضربة لازب)[5]، بخلاف أخيتها، وجرت هذه الحروف مجرى الحركات في السقوط بالجازم؛ لأن الحركات أنقاضها، وعكس هذه المسألة مسألة قدم غير منصرف وحمزي في باب النسبة، فافهم .

قوله: (وقد ثبتتا في قوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً * مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو** ولَمْ تَدَعِي[6]

وقوله: أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ**)[7].

=

والشاهد فيه " كَجَوَارِيٍ " بتحريك ياء المنقوص في حال الجر، وهو شاذ.

والبيت من شواهد: التخمير 424/4، ابن يعيش 101/10، الإيضاح 457/2، شرح الشافية 183/3.

(1) سقط من " أ ".

(2) في " أ " [ووقوع] .

(3) في " أ " [من] .

(4) سقط من " أ ".

(5) هذه قولة مروية عن العرب يقولون: (هذا الأمر ضربة لازب)، أي لازم شديد الملازمة. اللسان " ل . ز . ب " 494/5.

(6) البيت من البسيط، قائله زبان "أبو عمرو بن العلاء"، وهو في شرح أبيات المفصل 1341/2 بتهامش.

والشاهد فيه "لم تهجو" بإثبات الواو؛ اضطرارا، والوجه حذفها؛ لكون الفعل المضارع المعتل مجزوما.

البيت في: معاني القرآن للفراء 162/1، سر الصناعة 175/2، الإنصاف 24/1، التخمير 425/4، ابن يعيش 104/10، **الإيضاح 458/2**، شرح شواهد الشافية 406/4، **الخزانة 359/8**.

(7) البيت من الوافر، قائله قيس بن زهير، وهو في النوادر 523.

والشاهد فيه "ألم يأتيك" بإثبات الياء؛ للضرورة الشعرية، والوجه حذفها؛ لكون الفعل مجزوما.

لم تهج؛ لأنك اعتذرت من هجوك إياه، ولم تترك الهجو؛ لأنك هجوته، وزَبَّان[1] اسم رجل.

والنبأ الخبر، وتنمي تنتشر، واللبون التي لها لبن، وبنو زياد الربيع بن زياد [العبسي][2] وأخوته[3]، وفاعل يأتيك إما ضمير البناء المدلول عليه بقوله: (والأنباء تنمي)، وهي جملة اعتراضية بين يأتيك، وبين بما لاقت، أي ألم يأتك الخبر بما لاقت، والبيت أول الأبيات فلا يقدر للضمير في يأتيك مرجع قبله.

أو اللبون على حذف المضاف أي ألم يأتك خبر لبون بني زياد بما لاقت، والباء وما بعدها في الوجهين في موضع نصب، ويجوز أن يكون "ما لاقت" فاعلاً والباء زائدة .

واللبون جماعة الإبل التي لها لبن.

وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد طلب من قيس بن زهير[4]، درعًا فَبَيْنَا هو يخاطبه، والدرع مع قيس إذْ أخذها الربيع وذهب بها، فلقي قيس أم الربيع فأسرها وأراد أن يرتهنها حتى يرد عليه الربيع درعه، فقالت له: يا قيس أين عزب حلمك؟ أترى بني زياد مصالحيك، وقد أخذت أمهم وذهبت بها، وقال الناس ما قالوا، ويكفيك من شر سماعه، فخلى عنها، وأخذ إبل الربيع فحملها إلى مكة واشترى بها سلاحاً، والبيت لقيس بن زهير.

=

البيت من شواهد: الكتاب 23/1، الخصائص 333/1، الأمالي الشجرية 84/1. التخمير 425/4، ابن يعيش 8/ 24، الإيضاح 458/2، الممتع537/2، شرح شواهد الشافية 408/4، الخزانة 359/8.

(1) هو أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني، وقد مر التعريف به، ص 159.

(2) سقط من " أ ".

(3) هم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وزيد الفوارس، أبوهم زياد بن عبد الله العبسي وأمهم فاطمة بنت الخرشب الإنمارية من غطفان.

جمهرة الأمثال 325/2، المستقصى 383/2، ابن يعيش 100/7، شرح أبيات المفصل 970/2، الأعلام 5/ 130، 131.

(4) هو أبو هند قيس بن زهير العبسي، خطيب شاعر داهية، لقب بقيس الرأي، وهو صاحب حرب داحس والغبراء بين عبس وذبيان، وداحس فرسه، توفي 10هـ.

مجمع الأمثال 274/1، الخزانة 365/8، الأعلام 5/206.

قوله: (وفي بعض الروايات عن ابن كثير[1] أنه قرأ[2] ﴿ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾[3].

وأما الألف فتثبت ساكنة أبداً إلا في حال الجزم، فإنها تسقط سقوطهما، نحو: لم يخش ولم يدع).

اتحد الرفع والنصب في الألف؛ لأن انفصالهما بالحركة، وهي لا تمسهما، والفصل بينهما وبين الجزم بالحذف، وهو فيها مستطاع سلس القياد.

قوله: (وقد أثبتها من قال:

وَتَضْحَكُ منِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانياً[4]**

ونحوه: مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي * ما لاَحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سرابِ)[5].**

أسر هذا الشاعر فشدّوا لسانه؛ لئلا يهجوهم، فقال: أطلقوني، فإني لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي، فأطلقوه فقال هذه القصيدة، وأوله:

وَتَضْحَكُ منِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * ....**

أثبت الألف في "ترى" مع الجازم، وكذا أثبت الألف في "لا أنساه" مع الجازم، وحقه أن يسقطها، كما أسقط من قال:

مَا أَنْسَ لاَ أَنْسَ مِنْهَا إِذْ تُوَدِّعُنِي * وَالدَّمْعُ يَجْرِي عَلَى الْخَدَّيْنِ مَسْجُومُ[6]**

---

(1) هو أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي، أحد القراء السبعة. وكان قاضيا بمكة، أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب، وعنه كثيرون، كانت حرفته العطارة، ويسمونه العطار، ولد بمكة وبها توفي 120 هـ.

– ابن الجزري، شمس الدين محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية. بيروت، 1982ف، ط/3، 433/11، الأعلام 115/4.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها 316/1، إملاء ما من به الرحمن 354/2، إتحاف الفضلاء 153/2 .

(3) يوسف، من الآية "90".

(4) البيت من الطويل، قائله عبد يغوث الحارثي، وهو في المفضليات 158.

والشاهد فيه "لم ترى" كما سيوضحه الشارح، مع لاحقه.

والبيت في: سر الصناعة 79/1، شرح شواهد الإيضاح 414، التخمير 427/4، ابن يعيش 104/10، الخزانة 196/2.

(5) البيت من الكامل، منسوب لحُصين بن قعقاع الدَّارمي، في شرح شواهد الشافية 413/4.

والشاهد فيه "لا أنساه" كما سيوضحه الشارح.

وهو من شواهد: الأمالي الشجرية 86/1، التخمير 427/4، ابن يعيش 104/10، الإيضاح 459/2، الخزانة 359/8.

(6) البيت من البسيط، قائله إسحاق بن خلف البهراني، وهو في: عيون الأخبار 97/3.

المعزاء الأرض ذات الحجارة[1]، وريع السراب اضطرابه[2].

قوله: (ومنه إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ * وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ)**[3].

لا ترضاها لا تطلب رضاها، والتملق طلب الرضا بأقوال هينة لينة[4].

أورده الإمام عبد القاهر في عداد ما تولد فيه حرف العلة بالإشباع، كالألف في "بمنتزاح"، والواو في "فأنظور"[5].

قوله: (ولرفضهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متحرك، قالوا في جمع دلو وحقو على أفعل، وفي جمع عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة على حد تمرة وتمر: أَدْل وأحق وعرق وقلنس).

إنما رفضوا ذلك؛ لأن قلب الواو ياء لزم في الإضافة إلى ياء المتكلم؛ لأن حرف اللين إذا تحرك ما قبله يتحرك في الرفع والجر، كالقاضي، فيلزم أن تقلب الواو في أدلوي ياء، كما في مسلمي في مسلموي، فلما لزمها هذا القلب وكان تجتمع فيه أشياء مستنكرة يأباها [الطبع][6] ويمجها السمع، من لحوق التثنية والجمع والنسبة، نحو: أدلوان /[313/أ] وأدلوون وأدلويّ، قلبت مبدلة ضمة ما قبلها بكسرة؛ لئلا يكون صنعهم كلا صنع، بانقلاب الياء واوا؛ لوقوع الضمة، فقيل: أدل وأدلي في الإضافة، أدليان وأدلون، أدلي وأدلوي في النسبة كقاضي وقاضويّ، وألحقوا ما دون الإبط، والعرقوة خشبة رأس الدلو[7].

=

– القرطبي، أبي عمرو بن عبد البر، بهجة المجالس وأنس المجالس، تح/محمد الخولي، دار الجيل للطباعة، مصر، 763/1.

والشاهد فيه إسقاط الألف من "لا أنس" على الأصل؛ لكون الفعل مجزوماً.

والبيت في: شرح أبيات المفصل 1350/2 بالهامش.

(1) اللسان " م . ع . ز " 73/6.

(2) اللسان " ر . ي . ع " 157/3.

(3) البيتان من الرجز. قائلهما رؤبة، وهما في ملحق ديوانه ص 179، وقد سبق الكلام عنهما ص 332 من هذه الرسالة .والشاهد فيهما هنا كالذي فيهما هناك وهو قوله "ولا ترضاها".

(4) اللسان " م . ل . ق " 91/6.

(5) الإنصاف 26/1، 27.

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) اللسان " ع . ر . ق " 315/4.

قوله: (قال:

لاَ صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ * أَهْلِ الرِّيَاطِ الْبِيضِ وَالْقَلَنْسِي)[1].**

يخاطب ناقته، عنس بالنون قبيلة من اليمن[2]، والرِّياط جمع رَيْطَة، وهي كل ملاءة[3] لم تكن لِفْقَيْنِ[4].

قوله: (فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة؛ لتنقلب ياءً مثلها في ميزان وميقات، وقالوا: قَلَنْسَوَة و**قَمَحْدَوَة وأفعوان وعنفوان وأقحوان، حيث لم تتطرف).**

إنما صححت الواو فيها؛ لزوال ما ذكرنا في "أدْلٍ" من القلب، واجتماع الأشياء المستنكرة؛ لأنك تقول: قلنسوتي في الإضافة، وقلنسوتان، وتقع الإضافة والتثنية في التاء.

أما في النسبة فإن ياءها تلاقي الواو، ولكن بعد سقوط التاء، فصارت هذه الواو كالواو الواقعة في حشو الكلمة، كما في "عنفوان"، فتصح كما صحت هي في الحشو؛ [لبعدها][5] عن اعتقاب الحركات الإعرابية، ولحوق الإضافة الموحية للقلب إلى الياء، ولحوق التثنية، و"القَمَحْدَوَة" ما خلف الرأس.

قوله: (ونظير ذلك **الإعلال في نحو: الكساء والرداء، وتركه في نحو: النهاية والعظاية والصلاية والشقاوة والأبوة والأخوة والثنايَيْن والمذْرَوَيْن) .**

يعني أن الواو والياء في "كساء ورداء" قلبتا همزتين؛ لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة، وكونهما متعقب الحركات الإعرابية، فلما سلمتا من اعتقاب حركات الإعراب عليهما في نحو: النهاية والشقاوة، صينتا عن الانقلاب، وكذا نحو: الثنايَيْن، [لما بني][6] على حرف

---

(1) البيتان من الرجز، مجهولا القائل، وهما في الكتاب 317/3.

والشاهد فيهما قوله "القلنس"، أصله قلنسو جمع "قلنسوة، أبدلت الضمة كسرة، لتنقلب الواو ياء، فصارت "قلنسي".

والبيت من شواهد: المقتضب 188/1، الخصائص 235/1، التخمير 429/4، ابن يعيش 107/10. اللسان " ر . ي . ط " 156/3.

(2) عنس قبيلة من قبائل اليمن. اللسان " ع . ن . س " 442/4 .

(3) الملاءة هي الملحفة والإزار. اللسان " ر . ي . ط " 156/3، " م . ل . أ " 84/6 .

(4) لَفْقُ الثوب ضمُّ أحد شقيه إلى الآخر؛ ليخاط. اللسان " ل . ف . ق " 511/5 .

(5) في " أ " [لبعدهما] .

(6) في " أ " [كما هي بني] .

التثنية وقع حرف اللين حشواً، فصين عن الانقلاب، والثنايان حبلان[1]، المذروان الردفان[2].

قوله: (وسأل سيبويه **الخليل عن قولهم: صَلاَءَة وَعَبَاءَة، فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم صلاء وعظاء وعباء)**[3]**، وأما من قال: صلاية وعباية، فإنه لم يجئ بالواحد على الصلاء والعباء، كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام).**

سئل الخليل عن همزة حرف اللين في تلك الكلمات مع عدم وقوعه طرفاً، قال: حملوا الواحد على صلاء [وعباء وعظاء][4]، أي لمّا لزم الهمز عند سقوط التاء، لما علمت في نحو: كساء، أجرَوْها عند دخول التاء على ذلك المجرى حملاً لإحدى الحالتين على الأخرى.

فإن قلت: الجمع بعد الواحد / ، فلو صح ما ذكرت يلزم حمل الأصل على / الفرع، وهذا مما يأباه القياس، أما ترى إلى رد أصحابنا قول الفراء[5] فتح الماضي للزومه في ضَرَبَا، بقولهم: الواحد قبل التثنية، وأصل لها، فكيف يحمل الأصل على الفرع ؟ [ج/201] [ب/224]

قلت: التقدم في "ضَرَبَ" لازم بخلاف ما نحن فيه، ففي صلاية زيادة ليست في صلاء، وما فيه زيادة لا يشك في كونه متأخراً، فساغ أن يحمل على "صلاء" من هذا الوجه، وقد سبق أن الجمع في هذا الباب أصل؛ لأن الاسم في نحو: تمر وتمرة، وضع أولاً للجنس، فقولك: التمر بمنزلة قولك: هذا الجنس، ثم إذا أريد إخراج الواحد قيل: تمرة بالتاء، فتمرة من تمر بمنزلة بعض من كل، وتبعيض الشيء بعد كونه كلاًّ، فكذا تمرة بعد [تمر][6]، فوضح

---

(1) اللسان " ث . ن . ي " 354/1 .

(2) اللسان " ذ . ر . ا " 461/2 .

(3) الكتاب 387/4 .

(4) في " أ " [عظاء وعباء] .

(5) أي أن الفـراء ذهـب إلـى أن بناء الفعل الماضي على الفتح إنما هو لحمله على ألف التثنية، فقالوا: ضرب"؛ لقولهم: "ضربا" بألف التثنية، وقد رد النحاة هذا؛ لكون الفرع يحمل على الأصل، لا العكس، سر الصناعة 94/1.

(6) في " ج " [تمرة] .

أن هذا حمل للفرع على الأصل، وهذا منهج واضح [وطريق][1] معتمد.

الصلاية حجرة يسحق بها العطر[2]، والعظاية حشرة تلدغ فتقتل[3].

قوله: (وقالوا: عتي وجثي وعصي، ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في فعول مع حجز المدة بينهما ما فعلوا بها في أدل وقلنس، كما فعلوا في الكساء **نحو فعلهم في العصا، وهذا الصنيع مستمر فيما كان جمعاً) .**

أي قلبوا الواو في "كساو" ألفاً؛ لأن [الألف][4] مدة مزيدة، فلم تعد حاجزة بين الواو وبين فتحة السين، فكأنه "كَسَوَ"، فكذا الواو الأولى في "عتوو" مدة زائدة، فلا تعد حاجزة بين ضمة التاء والواو الأخيرة، فكأنه صار "عُتُو"، فيلزم قلب الواو ياء؛ لما قلنا في أدل، فلما [انقلبت][5] الواو الأخيرة ياءً وجب قلب الزائدة [ألفا][6] أيضاً؛ لوقوعها ساكنة قبل الياء "كطي" في "طوْي" .

قوله: (إلا ما شذ من قول بعضهم: إنك لتنظر في نُحُوٍّ كثيرة)[7].

أراد بالنحوّ المقاصد والجوانب.

قوله: (ولم يستمر فيما ليس بجمع، **قالوا:** "**عتو ومغزو**"، **وقد قالوا: عتي ومغزي") .**

لأن الواحد قوي دون الجمع، فساغ أن يتحمل فيه ما لا يتحمل في الجمع، وهو توالي الضمات، فلذا جاء الأمران، وقيل: "عتي وعتو" .

قوله: (قال:

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي **مُلَيْكَةُ أَنَّنِي *** أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ** وَعَادِياً[8]

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) اللسان " ص . ل . ا " 68/4 .

(3) اللسان " ع . ظ . ي " 371/4 .

(4) في " أ " [ألف] .

(5) في " ب " [انقلب] .

(6) سقط من " ب و ج".

(7) هذا القول لبعض العرب يقولون: (إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة) أي في ضروب من النحو، وقيل: أراد بها المقاصد والمناحي، كما وضحه الشارح. الكتاب 384/4. اللسان " ن . ح . ا " 155/6.

(8) البيت من الطويل، قائله عبد يغوث الحارثي، وهو في الكتاب 385/4.

وقالوا: أرض مُسنية، ومَرْضِي، وقالوا: مَرْضُو على القياس، قال سيبويه[1]: (والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة، والوجه في الجمع الياء).

عِرْسِي زوجته[2]، والمَعْدِي من [عدا][3] يعدو .

وقوله: (مَعْدِياً عليه) البيت معناه أن من عدا عليه فهو بمنزلة من عدا على الأسد، فهو يهلك من قصده، وإذا قصد هو شيئاً أهلكه، وقبله:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * .... البيت**

ومُسْنِية أي التي سقته السواني[4].

قوله: (والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلها في كساء ورداء، فإن كانت أصلية لم تقلب، **كقولك: واو وزاي وثاية).**

إذ الأصلية بدل من آخر، فلو قلب حرف اللين بعدها يُجمع بين إعلالين، وثاية حظيرة الغنم[5].

قوله: (والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة، نحو: غازية ومحنية، **وإذا كانوا ممن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو: قنية، وهو ابن عمي دنيا فهم لها بغير حاجز أقلب).**

"غازية ومحنية" أصلهما غازوة ومحنوة، وإنما لم يصح الواو فيهما وإن قويت بالتحرك كواو عوض؛ لكونها بمنزلة الساكنة في حشو الكلمة كميقات، وقلب الكسرة إياها؛ لأن الفتحة في لامها لتاء التأنيث القلقة في الثبات، بدليل مجيء السكون بذهاب التاء مع أن اللام موضع يكثر فيه قلب الواو ياء، كأغزيت، وأن الطرف موضع تغيير، والشواهد

والشاهد فيه "معدياً" والقياس "معدوا"؛ لأن قلب الواو المتطرفة ياء في غير الجمع ليس بلازم.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 230/2، التخمير 431/4. ابن يعيش 22/10. الممتع 550/2، الخزانة 201/2 .

(1) الكتاب 384/4.

(2) في شرح أبيات المفصل (عِرْسُ الرجل زوجته). 1356/2.

(3) في " أ " [عدى] .

(4) اللسان " س . ن . ا " 355/3.

(5) اللسان " ث . و . ا " 360/1.

له لا تحصى، فلا يستبعد لمجموع ما ذكرنا كون الواو فيهما كأنها ساكنة.

ووجه آخر القلب في "غاز ومجن" لازم فلم يقال بدخول التاء، وأبقى الحكم الأول؛ لأن حالة التاء فرع؛ لأنها حال زيادة، ولأنها حال تأنيث، ولا كذلك حالة التعري من التاء، فتغليب حكم الأصل أولى، يؤيد ما ذكرنا قوله في الكتاب: (وإن كانوا إلى آخره) وذلك أنهم قلبوا اللام في "قنية ودنيا" وهما من "قنوت" أي جمعت[1]، و"دنوت" [للكسرة][2] مع الحاجز، فأولى أن يقلب [حكم][3] الأصل، ويلزم القلب فيما نحن فيه؛ لعدم الحاجز.

قوله: (وما كان "فَعْلي" **من الياء قلبت ياؤه واواً في الأسماء، كالتقوي والبقوي والرعوي والشروي والعوي؛ لأنها من عويت والطغوي؛ لأنها من الطغيان، ولم تقلب في الصفات نحو: خزيا وصديا وريا**).

هذه المسألة نظيرة مسألة طوبي، فأنعم النظر فيما ذكرت هنالك[4] تهتد إلى الجادة البينة، والحجة النيرة، وقيل: قلبت "فِعلى" واواً في الأسماء دون الصفات؛ للفرق، وإنما غيروا في الأسماء دون الصفات؛ لأن الأسماء أخف عليهم، وكانت أولى لاستحقاقها بما ذكرنا من التغيير.

والتقوي من وقيت، والأصل الوقوي، قلبت الواو ياء كما قلبت في التقي[5].

والبقوي من بقيت الشيء انتظرته، والبقوى والبقيا واحد، ومعنى الانتظار أن البقوى على الإنسان هو ترقب حال[6] من الأحوال التي يرجع في أمره إليها المنتظر.

فإن قلت: فمالك لم تجعلها من "بِقيت" بالكسر، وهي إليه أقرب منها إلى "بقَيْت" بالفتح، ألا تراهم يقولون: أبقيت عليه، كما يقولون: فعلت ذلك بَقْوى عليه، وبُقيا عليه.

(1) اللسان " ق . ن . ا " 332/5.

(2) في " ب " [الكسرة] .

(3) في " أ " [الحكم] .

(4) يراجع ص 418 من هذه الرسالة ..

(5) سر الصناعة 139/2، 140، اللسان " و . ق . ي " 479/6 .

(6) اللسان " ب . ق . ى " 237/1.

قلت: لأن "بِقيت" بالكسر لا دليل فيه على كون اللام ياء؛ لانقلاب الواو في مثل هذا الموضع ياء، كرضِيَ، فلما [كان][1] "بَقَيت" بالفتح سالماً من [هذا][2] الفساد استمسكنا بعروته الوثقى.

والرعوي من رعيت، والشروي من شريت، وشروي الشيء مثله؛ لأن الأشياء تقابل وتشرى بأمثالها، والعوي اسم النجم من عويت أي لويت[3]؛ لأن هذا الكوكب على صورة أكف ملوي كذا عن الشيخ أبي علي[4]، وكأن الأصل عويا، قلبت الياء واواً وإن كان القياس على مسألة "طي" أن تقلب الواو؛ لأن "فَعْلى" من الياء تقلب ياؤه/ واواً في الأسماء. [314/أ]

فإن قلت: فما المرجح ؟

قلت: لمّا ثبت للبناء أمر يوجب قلبها إلى الواو صار كأنه "عَوَّوا" بواوين، فكأن اجتماع الواو والياء لم يثبت أصلاً، فلا يعتد بهذا الجانب.

"وخزيا وصديا وريا" صفات من "خزيان وصديان وريان" كسكرى من سكران .

فإن قلت: فما تقول في قولهم: طاب رياه أي رائحته ؟

قلت: هي صفة أيضاً، الأصل "رائحة ريَّا"، كما يقال: رائحة ندية، والروائح توصف بالتعري من اليبوسة، وكونها لينة، والري هو الأصل في النعومة واللين[5]، والصفات الموجودة في الناضر الرطب، وأما "ريا" اسم امرأة، فمبقاة على حالها قبل النقل إلى العلمية، لا تبالي بما عراها من الاسمية بالنقل[6].

قوله: (ولا يفرق فيما كان من الواو نحو: دعوى وعدوى وشهوى ونشوى).

أي إذا كان "فعلى" من الواو فالواو يصح في الاسم والصفة، [ولا يفرق][7] بينهما؛

---

(1) في " ب و ج " [كانت] .

(2) في " أ " [هذه] .

(3) اللسان " ع . و . ي " 473/4 .

(4) الشيرازيات 202/1، اللسان " ر . ي . ا " 159/3.

(5) اللسان " ر . و . ي " 152/3، 153.

(6) الشيرازيات 202/1.

(7) في " أ " [ولا يفترق] .

لأن "فعلي" من الياء لمّا كان من حالها أن تصرف ياؤها إلى الواو، فهي بأن تقر واوها وهي لام أحق وأولى، [وقيل: لم يفرقوا بينهما إذا كانا من الواو؛ لأن ذوات الواو من ذلك قليلة، فأجريت على قياسها؛ لقلتهما][1]، والدعوى من دعوت؛ لأن المدعي يدعو حقا ويطلبه[2]، إلا أن الدعوى وادعيت غلبا على الطلب المتعلق بالخصومة، والعدوى من عدوت؛ لأن العلة تعدو من هذا إلى ذلك، والشهوى من الشهوة وهي مثل شهوان في المذكر، والنشوى من النِّشوة بكسر النون، وهي رائحة الخمر، كأنها رائحة من السكر، أي طرف منه، يقال: رجل نشوان وامرأة نشوى[3].

قوله: (و"فُعلى" تقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة، فالاسم نحو: الدنيا والعليا والقصيا، وقد شذ القصوى وحزوى، والصفة قولك إذا بنيت فُعْلَى من غزوت: غزوي).

عومل الواو هنا معاملة الياء في مسألة التقوى؛ ليحصل الافتنان [في التصرف بالتغليب للواو والياء مرة، وللياء على الواو أخرى، فإن الافتنان][4] في الكلام شنشنتهم، والقصد إلى الأساليب المختلفة متخيرتهم، ألا ترى إلى وضعهم الجموع على أنواع جمع السلامة وجمع التكسير واسم الجمع، ثم جمع القلة وجمع الكثرة، ثم تخصيصهم كل مثال بأبنية، إلى غير ذلك مما لا يكاد يضبطه العلم، إلا أن تغليب الياء على الواو أحرى، إذ فيه جري على سنن العادة المألوفة، والطباع إلى المألوف أميل، والمسامع لذلك آنس. فالدنيا من دنوت، والعليا من علوت، والقصيا من قصوت، وهذه صفات في الأصل؛ لكونها جرت مجرى الأسماء كأبرق وأجزع، بدليل جمعهم إياها على أبارق وأجازع كأحمد وأحامد.

قوله: (ولا يفرق في "فُعلى" من الياء، نحو: الفتيا والقضيا في بناء "فُعْلى" من قضيت).

"فُعلى" بالضم، من الياء كما لم يفرق في "فَعْلى" بالفتح من الواو؛ [لما ذكر هنالك

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) اللسان " د . ع . و " 392/2.

(3) اللسان " ن . ش . و " 192/6.

(4) سقط من " ب و ج " .

من الوجه الأول، وقيل: إما لأن الفرق كان يؤدي إلى ركوب مستثقل وهو قلب الياء واوا مع ضم الفاء، وأما لقلة الصفات في هذه البنية][1].

قوله: (وأما "فِعْلَى" فحَقّها أن تنساق **على الأصل صفة واسماً) .**

قال الإمام عبد القاهر في مسألة الطوبى "فِعْلَى" بالكسرة لا يأتي صفة، وفي بعض الحواشي "فِعلى" ليس من الأبنية، ولكنها تصوير لقياس التصريف، ولما لم تكن في الأبنية لزم أن تترك على ما نقدرها عليه، من كونها واوية أو يائية، بخلاف ماله أصل؛ لأن الأصل يعرف أنها واوية أم يائية[2].

قوله: (وإذا وقعت **بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزةٌ عارضة في الجمع وياءٌ قلبوا الياء ألفاً، والهمزة ياء وذلك قولهم: مطايا وركايا، والأصل مطائي وركائي على حذف صحائف ورسائل، وكذلك شوايا وحوايا في جمع شاوية وحاوية فاعلتين من شويت وحويت، والأصل شواوي وحواوي، ثم شوائي وحوائي).**

مطية فعيلة من المطو، فمطايا أصله مطايي، كمطاعي بزنة فعايل، ثم أبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، فصار مطاآا، ثم لمّا كانت الهمزة مبدلة من الياء الأولى في مطية شبهت بهمزة خطااا، فأبدلت ياء[3].

والمراد بالهمزة العارضة ما لا تكون موجودة في الواحد كهذه الهمزة.

أما ركايا فأصله ركايي كركاعي [همزته][4] منقلبة عن ياء فعيله، ثم ركاآا، ثم ركايا على طريقة مطايا.

أما شوايا فهي جمع شاوية، من شوى اللحم[5] فاعلة، فجمعها على فواعل شواوي، الواو الأولى مبدلة من ألف فاعلة، والثانية عين، أبدل الثانية همزة؛ لقربها من الطرف مع اجتماع واوين بينهما ألف، فقيل: روايي كرواعي، ثم أبدلت [من الكسرة فتحة، ومن الياء

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) لم أقف عليه بعبارته، ويراجع ابن يعيش 113/10، الإيضاح 467/2 .

(3) الإيضاح 467/2، 468، الممتع 603/2، شرح الشافية 181/3.

(4) في " أ " [بهمزة] .

(5) اللسان " ش . و . ي " 496/3.

أما شوايا فهي جمع شاوية، من شوى اللحم[1] فاعلة، فجمعها على فواعل شواوي، الواو الأولى مبدلة من ألف فاعلة، والثانية عين، أبدل الثانية همزة؛ لقربها من الطرف مع اجتماع واوين بينهما ألف، فقيل: روايي كرواعي، ثم أبدلت [من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، فقيل: روآا كرواعا ثم أبدلت][2] الهمزة ياءً؛ لكونها عارضة غير موجودة في الواحد، تشبيهاً بهمزة خطآاا .

قوله: (على حد أوائل، **ثم شوايا وحوايا، وقد قال بعضهم: هداوي في جمع هدية، وهو شاذ**)[3].

تقلب الواو الثانية همزة كما في مسألة أوائل.

قوله: (وأما نحو: إداوة **وعلاوة وهراوة، فقد ألزموا في جمعه الواو بدل الهمزة، فقالوا: أداوي وعلاوي وهراوي، كأنهم أرادوا مشاكلة الواحد الجمع في وقوع واو بعد ألف، وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة جواء وسواء جمع جائية وسائية فاعلتين من جاءٍ وساءٍ لم تقلب**) .

إداوة فِعالة كرسالة، فجمعها على فعائل، إدآا وكإداعوا، ثم الواو تنقلب ياء كإداعي، ثم إدآاا كإداعا، والهمزة منقلبة عن ألف فعالة، كما أن همزة خطااا عن ياء فعيلة، فالقياس أن يقال: إدايا بقلب الهمزة ياء كما قيل: خطايا، [لكنهم][4] أبدلوا من الهمزة واواً لتسلك بينهما / وبين الواحد طريقة التشاكل، ولا محيداً عن وضع جادة التماثل /، وكذا الكلام في علاوة وهراوة . [ب/225] [ج/202]

وأما جواء على فواعل جمع جائية، فالهمزة موجودة في الواحد مبدلة عن حرف أصل، وهو عين الفعل، ولا شك أن الهمزة اللازمة تربو وتفضل على العارضة في القوة، والتسوية بين القوي والضعيف في الرتبة ليس لها عرف في الحكمة، وانجرار إلى رعاية المناسبة، فلا تقلب الهمزة الأصلية؛ لأن اللزوم على الحالة بالقوي أليق.

---

(1) اللسان " ش . و . ي " 496/3.

(2) سقط من " ب " .

(3) ابن يعيش 114/10 بالهامش .

(4) سقط من "ب و ج " .

وهمزة جواءي عند الخليل أصلية[1]، والوزن فوالع، فهو على مذهبه أجدر بعدم الانقلاب؛ لازدياد قوتها بالأصالة .

وعند سيبويه مبدلة عن عين الفعل[2]، كما ذكرنا، والوزن فواعل.

قوله: (وكل واو وقعت رابعة **فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها قلبت ياءً، نحو: أغزيت وغازيت ورضي وشائي في قولك: يغزيان ويرضيان ويشأيان، وكذلك ملهيان ومصطفيان ومعليان ومستدعيان**).

اعلم أن أغزوت كغزوت في تعريهما عن الداعي إلى قلب واوهما ياء، [وكان][3] القياس منه أغزوي، لكن لما لزم الواو في "تغزي" القلب إلى الياء، والأصل "يَغْزِوُ" بضم الواو وكسر الزاي؛ لانقلاب الواو ياء بعد كسرة ألزموها القلب في الماضي أيضاً؛ ليشاكل الماضي المضارع، وأبقوا هذا الحكم في تغازينا وإن انتفت المشاكلة إذا لم ينقلب الواو ياءً في تغازي نظراً إلى الأصل؛ لأن التاء / في تغازينا زيدت على غازيت، وفيه القلب[315/أ] للانقلاب في تغازي، وقد عكسوا الأمر في مضارع "غُزُي" بضم العين، فقلبوا الواو ياء كما في تغزيان بضم التاء وإن عدم فيه الداعي إلى القلب؛ لأنه لما قلبت في غُزِي والأصل غزو؛ لكسرة الزاي قلبت في المضارع؛ ليشاكل المضارع الماضي .

ووجه آخر لما قلبوا الواو في "أغزيت" إلى الياء لما ذكرنا من الدليل، جعلوا ذلك أصلاً في قلب كل واو وقعت طرفاً رابعة فصاعداً وانفتح ما قبلها، وقدَّروا في الألف المبدلة من تلك الواو [الانقلاب عن الياء][4] ولم يعبأ بعد ذلك بأن تلك الألف عن واو. ليس لها أصل، كملهيان من اللهو، وحبليان من حبلت، فكذا في يغزيان مضارع غزي، بل القلب هنا أجدر؛ لما بين يغزي وبين نحو أغزيت من مجانسة، ليست بين نحو أغزيت ونحو ملهى، وهي الفعلية، فحمل الشيء على ما هو من جنسه [أولى من حمله على ما

---

(1) مذهب الخليل أن الهمزة أصلية، وهي لام الكلمة، فلما قدمت صار الوزن فوالع، وقد خالف الخليل بهذا مذهب جماعة النحاة. ابن يعيش 114،113/10، الإيضاح 470/2، شرح الشافية 180/3، مجموعة الشافية 310/1 .

(2) وهو مذهب عامة النحاة، الهمزة فيه مبدلة عن عين الكلمة بلا نقل. ابن يعيش 114/10، الإيضاح 470/2، شرح الشافية 180/3، مجموعة الشافية 310/1.

(3) في " ب " [فكان] .

(4) سقط من " ب " .

ليس من جنسه][1]، إذ الجنس إلى الجنس أميل، وهذا الوجه طريق للقلب في يشأيين أمثل؛ لأن الواو في يشأى وقعت طرفاً رابعة مفتوحاً ما قبلها .

أما على الوجه الأول فقد قالوا: إن هذا القلب شاذ[2]؛ لأن "شأى" ليس بمكسور العين، فينخرط "يشأيان" في سلك "يغزيان"، بل القياس "يشأُوان" بضم الهمزة كغزا ويغزوان، إذ الأصل أن تخالف عين المضارع عين الماضي؛ لاختلاف معنييهما، والألفاظ قوالب المعاني، إلا أنها فتحت بحرف الحلق، فتكون الألف في "شأى" منقلبة عن الواو في يشأيان ياء، والقلب شاذ.

وقيل: لما كان يشأى على يَفْعل بالفتح قدر ماضيه كأنه شئِي على زنة سُقِي، فقيل: يشأيان كيسقيان بقلب الواو ياء؛ لانقلابها في الماضي تقديرا[3]، وشبه هذا بقولهم: "تِئْبَا" في تأبى على طريقة تِعْلم بكسر التاء، وهذا الكسر مختص بالمضارع من باب عَلِم، وتأبى ليس منه، إلا أنهم قدروا ماضيه على فعِل بالكسر، فكسر التاء في "تِئْبا"، ولكن بين الموضعين فرق، وهو أن القياس يستدعي انكسار عين الماضي لتأبى؛ لأن انفتاح العينين لحرف [حلق][4] في العين أو اللام، فلو قدرنا ماضي يأبى بكسر العين لكان جرياً على مقتضى القياس، ورجوعاً إلى أصل فارقه المثال.

أما شأى ففي عينه حرف حلق، فالقياس لا يقتضي انكسار عين "شأى" عودا إلى أصل خرج عنه بخلاف التقدير في "أبى" .

والجواب أن انفتاح العينين في مثله مطرد، لكنه ليس بأصل في كل، وإنما الأصل في يَفْعَل بالفتح أن يكون مضارع فَعِل بالكسر، ومجيئه في فَعَل بالفتح لأمر عارض، وهو وقوع حرف الحلق عيناً أو لاماً، ولا اعتداد بالعوارض، فيكون في تقدير انكسار [عين][5] شأى عوداً إلى الأصل أيضاً، فاستقام التشبيه.

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) هو مذهب عموم النحاة غير الأخفش. ابن يعيش 115/10.

(3) **هذا مذهب أبي الحسن الأخفش، وعلته في ذلك القياس. ابن يعيش 115/10.**

(4) في " أ " [الحلق].

(5) سقط من " ب " .

قوله: (وقد أجروا نحو: حَيِى وعَيِى مُجرى بقي وفني فلم يعلوه، وأكثرهم يدغم، فيقول: حَيّى وعَيِّى بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: لَيّ ولِيّ في جمع ألوي، قال اللهُ تعالى ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[1] وقال عَبيد[2]:

عَيُّوا بأَمْرِهِمِ كمَا * عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَه[3]**

وكذلك أحيّ واستحي وحوي في أحيي واستحيي وحويي، وكل ما كانت حركته لازمة، ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته نحو: لن يحي، ولن يستحي ولن يحايي).

الياء الأولى في حيي كالياء في عيت، فكان القياس أن [يقال][4]: حاي بإعلال العين كباب، لكنه امتنع؛ لأن اللام أيضاً محل إعلال، وفي إعلالهما إجحاف بالكلمة، فجرى الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح كقاف شقي؛ لأنها في حد التحصين والثانية طرف، والتغيير إليه أسبق، فيكون الإعلال بها أليق، فخص الإعلال باللام، لكن في المضارع دون الماضي؛ لوجود المانع عن الإعلال فيه، وهو أن الإعلال فيه بالألف لا غير؛ للزوم الفتحة آخر الماضي، والألف لا يتأتى بعد الكسرة، وإذ قد نُبهت لما ذكرنا فاعرف أن نحو: حيي يجوز فيه الإدغام؛ لاجتماع المثلين، كما قال عبيد[5]، وهو بفتح العين[6]، "عيوا"، البيت وبعده:

---

(1) الأنفال، من الآية "43"، قرأ نافع والبزي عن ابن كثير ويعقوب وخلف "حيي" بالإظهار. وقرأ الباقون "حيّ" بالإدغام. حجة القراءات 311، البحر المحيط 501/4 .

(2) هو عَبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي فحل، أحد معمري العرب ودهاتهم، قتله النعمان بن المنذر في أحد أيام بؤسه. الشعر والشعراء 267/1، الخزانة 215/2، الأعلام 188/4.

(3) البيت من مجزوء الكامل. مختلف في قائله، وأصح الأقوال أنه لعبيد كما نسبه المصنف، وهو في: عيون الأخبار 473/2، ولم أقف عليه في ديوانه. تفصيل ذلك في شرح أبيات المفصل 1358/2 بالهامش.

والشاهد فيه قوله "عيُّوا وعيّت" حيث أدغمهما، وأجراهما مجرى المضاعف الصحيح. فسلما من الاعتلال والحذف.

والبيت من شواهد الكتاب 396/4. المقتضب 182/1. المنصف 191/2. شرح شواهد الإيضاح 633. التخمير 4/ 438، ابن يعيش 115/10، الممتع 578/2. شرح شواهد الشافية 356/4.

(4) سقط من "ب" .

(5) على ما مر ذكره وبيانه قريباً .

(6) جاء في كتاب شرح أبيات المفصل: (قال المصنف جار الله العلامة "عبيد" بالفتح، وليس في الشعراء بضم العين). شرح أبيات المفصل 1358/2.

وَضَعَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ *** ضَعَةٍ وَعُوداً مِنْ ثُمَامَهْ[1]

يريد أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه، بجعلهم كالحمامة؛ أن فيها خُرُقا وقلة حيلة، وفي المثل (أخرق من حمامة)[2] وذلك أنها تبيض في شر المواضع وأخوفها على البيض، فإن اشتدت الريح وتحرك الشجر سقط بيضها .

والضعة ضرب من الشجر[3]، وكذا الثُمام[4].

يريد أنها جمعت عيداناً وجعلتها عشاً وباضت فوقها، ويروى:

بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا *** بَرِمَتْ بِبَيْضَتِهَا الْيَمَامَهْ[5]

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وبنو أسد قومه، قال هذا الشعر يسأل بعض الملوك أن يصفح عنهم وينعم عليهم .

فإن قلت: الإدغام في المثلين لازم فما باله لم يلزم هنا ؟

قلت: لأن الياء الثانية مدغم فيها ومن شرط المدغم فيه أن يتحرك، وهي تسكن في مواضع كما في "يُحيي ويستحْيي ويُحايي" في مضارعات "أفعل واستفعل وفاعل"، فلا يحوم حولها الإدغام إذ [ذاك][6] أصلاً، فجاء إدغام نحو: حيّ؛ لتحقق المثلين.

[وذهب][7] تسنيها لبعض أحوالها ببعض، وهو ذهاب الإدغام للسكون في تلك المواضع وغيرها كالمحْيي، إذ الياء لم تختلف، وإنما الاختلاف في الأمثلة، بأن تنقل صيغة [إلى صيغة][8]، وللإدغام في هذا الفصل شريطتان: أن لا تفتح الياء الأولى، وأن

---

(1) شرح أبيات المفصل 1360/2.

(2) هذا المثل يضرب بخرق الحمامة؛ لأنها لا تحكم عشها، فربما بنته في مهب الريح فيضيع عشها وينكسر بيضها) وهو يدل على حمق الرأي وقلة الحيلة. المثل في: مجمع الأمثال 255/1، المستقصى 78/1.

(3) اللسان" ض . ع . ا " 127/4.

(4) اللسان " ث . م . د 349/1.

(5) ديوان عبيد 138، التخمير 440/4، وعلق عليه محقق شرح أبيات المفصل بقوله: (ولم أجده عند غيره) 1359/2 بالهامش .

(6) في " أ " [ذلك] .

(7) في " ب و ج " [ذهب] .

(8) سقط من " ب " .

تلزم الحركةُ الثانية .

أما الأولى فإنما اشترطت؛ لأن الياء الأولى إذا [انفتحت][1] انقلبت الثانية ألفاً، كأحيا في أَحيَيَ بالفتحتين، إذ الغرض بالإدغام إزالة اجتماع المثلين، وفي القلب إزالة من وجه، بخلاف الإدغام، فالاجتماع من وجه باق فيه؛ لأن الحرفين في "مدّ" ونحوه لم يصيرا حرفاً واحداً على الحقيقة، ولذا عُدّ كل مشدد في تقطيع الشعر حرفين، وما هو أجلب للخفة المقصودة بإزالة المثلين خليق بأن يجب المصير إليه والتعريج عليه؛ لكونه أجمع للغرض [المطلوب][2].

وأما اشتراط الثانية فلعدم المبالاة بالعارض المعدوم من وجه، فلذا لم يدغم نحو: لن يحيي؛ لأن حركته تزول بزوال عامله، وَالأَلْوَى الشديد الخصومة[3].

وقوله: (كما قيل) أي الإدغام تغيير، فلما قالوا: حَيَّ بالإدغام صارت الصيغة مظنة للتغيير غيروا فتحة الياء إلى الكسرة؛ لأن ما بعد الفاء أخت الكسرة، كما قالوا في لُوِي: / لِيٌّ، بالضم، ثم غيروا الضمة إلى الكسرة؛ للياء التي بعدها. [316/أ]

قوله: (وقالوا في جمع حياء وعيْي: أحيّة وأعيّاء **وأحيية وأعيياء، وقوي مثل حيي في ترك الإعلال، ولم يجئ فيه الإدغام، إذ لم يلتق فيه مثلان؛ لقلب كسرة الواو الثانية ياءً**).

"أحيِية وأعيياء" **أفعِلة** وأفعلاء جمع "حياء وعيي"، والياء الأولى [فيها غير مفتوحة][4] والثانية متحركة بحركة لازمة؛ لأنها حركة بناء، وقد وقعت الثانية في مواضع يمتنع فيها الإدغام بسكونها كيَحْيَى ويُعيى في باب أفعل، فيجوز الأمران، الإدغام وتركه، وقيل: تركه في أحيية حسن[5]؛ لأن الجمع فرع على الواحد، ولا إدغام فيه؛ لأن

(1) في " أ " [فتحت] .

(2) في " ب " [المقصود] .

(3) اللسان " ل . و . ي " 542/5 .

(4) في " أ " [فيها مفتوحة] .

(5) التخمير 440/4، ابن يعيش 118/10.

الياء الثانية في حياء انقلبت [همزة][1] فلم يجتمع مثلان، ولو كان يسوغ أن تفتح الثانية لكان ترك [الإدغام][2] لازماً؛ لحجز الألف بين الياءين، فمن حاول الإدغام مع تحقق الحاجز بين مثلين لم يرجع إلا بخفي حنين.

فإن قلت: الحركة في الياء الثانية في أحيية لتاء التأنيث [كحركة ميم][3] كريمة فلا تكون لازمة.

قلت: مثال أفعلة مصوغ على التاء إذ لا يقال أجرب ثم أجربة، كما يقال: أولا كريم، ثم إذا أريد المؤنث يقال: كريمة، ونظر إلى الفتحة على الميم بعد إن لم تكن قبل، فشابهت حركة الإعراب في كونها عارضة، ولما أصيغ [مثال][4] أفعلة على التاء ولم تفارق التاء تحقق أن حركة الياء الثانية في أحيية لازمة .

فإن قلت: ما ذكرت في أحيية من علة جواز الأمرين موجود في تحية، ولم يجئ فيها ترك الإدغام في السماع، وإن جوزه أبو عثمان[5]؟

قلت: هذا سؤال يورقك دواؤه غير أني أكشف لك عن / وجه التحقيق، وأُبيّن في [ب/226] الفرق ما هو بأن يكتب بالتبر لا بالحبر حقيق، وذلك أن التحية مصدر حيي، ومصدر فعّل بالتشديد في الأصل التفعيل بشهادة / استمراره في غير المعتل اللام والمهموزها، حذفوا [ج/203] الياء من التفعيل في المعتل؛ لئلا تتوالى الياآت، وعوضوا من الياء المحذوفة تاء في الآخر، فصار تاء تحية أشد اتصالا من ياء أحيية؛ لكونها عوضا عن جزء المثال، فتكون حركة ما قبلها ألزم من حركة ما قبل تاء أخيه، والإدغام يزداد لزومه بحسب ازدياد لزوم تلك الحركة، إذ هي موجبته.

والوجه الثاني: أن حذف ياء التفعيل في المعتل اللام لما كان لإزالة اجتماع الياآت ناسب ألا يلزم الإدغام في تحية، إذ فيه إزالة الاجتماع أيضا؛ لأنه يجعل الحرفين كحرف

---

(1) في " أ " [همزته] .

(2) في " أ " [الإعلال] .

(3) في " ب و ج " [كحركة الميم في] .

(4) سقط من " أ ".

(5) قال أبو عثمان: (وسمعنا من العرب من يقول: أعْيِياء وأعيِيَة فيبين). المنصف 83/3، سر الصناعة 65/1، ابن يعيش 118/10، الإيضاح 473/2 .

واحد، فمن رفض الإدغام فيها صار كأنه عاد إلى ما كان هرب منه.

والوجه الثالث: أن ترك الإدغام لزم في حياء، والجمع فرع على الواحد، فيجوز أن يحمل عليه، و"تحية" ليس بفرع شيء، فتجعل تابعة له، وتحمل عليه في ترك الإدغام.

قوله: (ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فَعلت؛ لأنهم لو بنوا من القوة نحو: غزوت وسروت للزمهم أن يقولوا: قَوَوْتُ وقَووتَ، وهُمْ لاجتماعَ الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وفي بناء نحو: شقيت تنقلب الواو ياء.

وأما القوة والصوة والبو والحو فمُحتمَلات للإدغام) .

"محتمَلات" بفتح الميم الثانية، كذا الرواية عن المصنف[1]، أي موضع احتمال الإدغام؛ لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحريك الثاني، وهذا الشرط في هذه الكلمات متحقق فالقوة فُعْلة كالحمرة، وكذا الصوة بالصاد المهملة، وهي العلم في الطريق[2]، والبوّ وهو [جلد][3] [ولد][4] البعير المملوء بالتبن[5]، فعْل، كالحمر، والحو وهو بالحاء المهملة في جمع أحوى فُعْل، كالحمر في أحمر[6]، فلما لزم الإدغام فيهن صارت الواوان بمنزلة واحدة، فلا يستنكر اجتماعهما، بخلاف نحو: قووت، الواوان فيه ظاهر اجتماعهما فيستنكر.

قوله: (وقالوا في أفعالّ من الحوة أحواوى فقلبوا الواو الثانية ألفاً، ولم يدغموا؛ لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم في نحو: يغزو ويسرو، لو قالوا: أحواو ويحواو).

كان الأصل أن يقال في أفعالّ منها "احواوّ"، بالإدغام كاحمارّ، إلا أنهم تركوا الإدغام وقلبوا الواو الأخيرة ألفا؛ لئلا يلزم ما قال من تحريك واو المضارع بالضم، نحو احواوَّ

---

(1) التخمير 441/4. ابن يعيش 120/10.

(2) اللسان "ص . و . ي" 90/4 .

(3) سقط من " أ " .

(4) في "ج" [لذا] .

(5) اللسان " ب . و . ا " 275/1 .

(6) الحُوّة سواد يضرب إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السو... اللسان "ح . و . ا " 193/2.

يحواوٌ، بضم الواو التي هي لام، وهم لم يسوغوا في اللامات المعتلة في الرفع إلا السكون، نحو: هو يغزو ويرمي، فلما كان الإدغام في احواو مستلزما لما هو خلاف ما أصّلوه في الكلام تركوه .

فإن قلت: إسكان المعتل في يغزو لاستثقالهم الحركة عليه مع تحرك ما قبله أن [المعتل][1] إذا سكن ما قبله يجري مجرى الصحيح، كعدوّ، وما قبل الواو الثانية في احواو ساكن بخلاف ما قبل اللام في يغزو، وكان ينبغي أن لا يرفض الضم في يحواو؛ لزوال العلة في رفض ضم نحو: يغزو .

قلت: لا أسلم بسكون ما قبل الواو الثانية في احواوّ، غاية ما في الباب أنك تتعلق بالمثال، وتقول اللام الأولى في افعالّ ساكنة، والأولى من الواوين بإزائها، فتكون ساكنة، لكن أتخلص عن مضيق هذا التعلق بكون اللام الأولى متحركة في التقدير، إذ الأصل افعالل [يفعالل][2]، بزنة استفعل يستفعل[3]، بدليل قولك احماررت على افعاللت، ولأنهم يحركون ما أصله السكون؛ لالتقاء الساكنين، [فلو كانت الأولى في تقدير السكون يلزم صوغهم البناء على التقاء الساكنين][4]، مع أنهم فارّون عنه أشد الفرار، وهذا مما [لا يليق][5] بالحكمة، فعلم أن الواو الأولى في يحواوٌ في تقدير الحركة، فصار من قبيل يغزو، فلو جاز الإدغام يلزم خلاف ما أصّلوه، فلذا قالوا: احواوى يحواوي، بقلب الواو الأخيرة ألفاً، [وياء جريا على النهج المعهود؛ لأن الواو المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً][6] كدعاء، والواو المكسور ما قبلها تنقلب ياء كدُعِي .

قوله: (وتقول في مصدره احويواء، واحوياء، ومن قال: اشهباب قال: احوواء، ومن أدغم اقتتال فقال: قتّال قال: حوّاء) .

---

(1) سقط من " أ " .

(2) سقط من " أ " .

(3) المراد بزنته من حيث الحركات والسكنات، لا من حيث الزيادة والتجرد .

(4) سقط من " ب و ج " .

(5) في " ب و ج " [ينبق] .

(6) سقط من " ب و ج .

مصدر احواوى احوواء، كاشهباب، أو احويّاء بالإدغام؛ لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون.

ومن قال اشهباب(1)، فحذف الياء من اشهيباب قال: احوواء، ولم يُبال بتوالي الواوين؛ لأنه على نية ثبات الياء بينهما.

ومن قال في اقتتال قِتّال قال حِوّاء(2)، بنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء فتسقط همزة الوصل؛ لحصول الغنية عنها.

وإدغام اقتتال يجيء في آخر الإدغام، وهذا حين تشرع في أوله فتقول: وبالله المنة [والحول، والإعانة] والطّول(3).

---

(1) هـذا مـا رواه أهل اللغة عن العرب. والوجه عند سيبويه "أحوياء"، ابن يعيش 120/10. الممتع 588/2. وذهب المبرد إلى أن المصدر "أحويّاء"، ورده ابن عصفور، الممتع 588/2 .

(2) هذا قول أبي الحسن، وبه أخذ ابن عصفور، الممتع 588/2.

(3) هـذه صـورة مـن الصور الجميلة التي ربط بها الشارح بين الأبواب وكذا الأقسام. عند نهاية باب أو قسم. وبداية آخر.

ومن أصناف المشترك الإدغام

قوله: (ثقل التقاء المتجانسين **على** ألسنتهم، **فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة، والتقاؤهما على ثلاثة أضرب: أحدها أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، فيجب الإدغام ضرورة، كقولك: لم يرح حاتم، ولم أقل لك).**

وجه الثقل تجانس الحرفين، ألا ترى أنك إذا قلت: سُرَرَ يلحق اللسان مشقة ظاهرة، وإذا قلت سُرُج لا يلحق، والمعنى في ذلك أن الطباع مبنية على الخروج [من][1] شيء، [فالعود][2] إلى شيء واحد جالب للكلفة لا محالة، فلو رفعت لسانك عن حرف ووضعته على حرف مثله كمن رفع قدمه عن مكان، وهي تريد النفوذ في سعيها، فدفعها آخر، وردها منعكسة إلى المكان الذي] كان [[3] رفعها منه، ومعلوم أن ذلك يورث الكلفة؛ لما فيه من مخالفة الطبع بالخروج من مكان والعود إليه، فكذا فيما نحن فيه، فأما إذا رفعت اللسان عن حرف ووضعته على حرف مخالف لذلك / فلا كلفة فيه؛ لانتفاء تلك المخالفة، [317/أ] فعمدوا إلى ضرب من الخفة بجعل المثلين كشيء واحد بالإدغام، فالراء الأولى في "سُرَّ" متصلة بالثانية داخلة فيها، يصيبهما اللسان مرة ويرتفع عنهما دفعة، بخلاف ما إذا فككت الإدغام.

قوله: (والثاني: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني، فيمتنع الإدغام، كقولك: ظَلَلْت ، **ورسولُ الحسن).**

امتنع الإدغام؛ لفصل الحركة بين المثلين، وهذا موضع يحتاج فيه إلى زيادة كشف وتلخيص، فاستمع إليّ وتفهم:

اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه؛ لأننا نشاهد تحقق الإدغام إذا سكن الأول، وامتناعه إذا تحرك، نحو: سُرَّ، وسُرَر، فلو لم تكن الحركة قبل الحرف لما امتنع الإدغام في سرر؛ لعدم الفاصل بين المثلين، كما إذا سكنت الراء الأولى، ولأنها لو كانت قبل [الحرف لكانت][4]حركة [الثانية من الرائين بينهما، ولامتنع الإدغام قبل][5] إسكانها؛

(1) سقط من " ب ".

(2) سقط من " ب وج ".

(3) في " أ " [كنت] .

(4) في" ج " [الحركة] .

(5) سقط من " ب " .

للفاصل بين المثلين، ونحن نرى الأمر على خلافه، إذ [بإسكان][1] الثاني من المثلين يمتنع الإدغام، وبإسكان الأول وتحريك الثاني يتحقق سلس القياد[2].

ومن الشواهد لصحة ما قلنا: أن الواو والياء انقلبتا في ميقات وموقن، لكسرة جاورت الواو في "موقات"، وضمة صافحت الياء في ميقن، فجذبت كل منهما [حرف اللين إلى نفسها، فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم فاصلة، ولم][3] [تحصل][4] المجاورة، فيلزم ألا يقلبا؛ لعدم الموجب، واللازم منتفٍ.

ومما [يستدل][5] به على ثبوت ما ادعينا أن الحرف أصل، والحركة تبع له؛ لأن الحرف يستغني عنها، فيتلفظ به متجرداً منها، ولا شك أن رتبة الأصل في الوجود قبل رتبة الفرع، فهذه دلائل واضحة على أن الحركة ليست قبل الحرف.

وأما أنها ليست مع الحرف فالدليل على ذلك أن الأمر لو كان ذلك لما كانت حركة الراء الأول في"سُرَر" فاصلة؛ لأن الفصل بين الشيئين إنما يتحقق بوقوع الفاصل بعد الأول، وقبل الثاني[6]، والحركة إذا كانت في الراء الأول نفسها لا قبلها ولا بعدها لم تكن واقعة بعدها، فلا يتحقق الفصل، فلما امتنع الإدغام في "سُرَر" علم أن حركة الراء الأولى بعدها لا معها.

قوله: (والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاث أوجه: ما الإدغام فيه واجب، وذلك أن يلتقيا في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: رَدَّ وَيَرُدُّ، وما هو فيه جائز، وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرك أو مدة، نحو: أنعتُ تلك، والمالُ لزيد، وثوبُ بكر).

جاز الإدغام هنا وإن التقى ساكنان؛ لأن الساكنين إذا التقيا والأول حرف لين والثاني مدغم فهو جائز، وقد سبق تقريره.

---

(1) في " ب " [بالإسكان] .

(2) أي سهل الانقياد. اللسان " س . ل . س" 317/3 .

(3) سقط من "ب و ج" .

(4) في "ب و ج" [تحصيل] .

(5) في " أ " [يستدرك] .

(6) الممتع 659/2 -661 .

[والوجه أن المد في الألف قائم مقام الحركة، فصار كأن لم يلتق ساكنان.

فـإن قلت: ما القول في جواز إدغام قولهم: ثوب بكر، مع أن الواو ليست بمدة؛ لأنه لا بـد لكـون حرف العلة مدة من أن يسكن، وتكون حركة ما قبله من جنسه، والفتح في الباء من جنس الألف لا الواو ؟

قلت: حرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله فهو جار مُجرى المدة، بدليل استوائهما في الإدغـام؛ لقـولهم: خطيّة، وأُفَيِّس، في خطِيئَة وأُفَيْئِس، بهمزة مفتوحة بعد ياء مكسور ما قـبلها فـي الأول، وبهمزة مكسورة بعد ياء مفتوح ما قبلها في الثاني. (......)[1] وأما "ثـوب بكـر" فالبيان هنا أحسن؛ لأن] الواو [[2] في "ثوب" لا تشبه الإلف؛ لأن حركة ما قبلها ليست منها[3]][4].

قـوله: (أو يكونا في حكم الانفصال، نحو: اقتتل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي شبيهة بتاء تلك.

وما هو ممتنع فيه، وهو على ثلاث أضرب، أحدها: أن يكون أحدهما للإلحاق، نحو قردد **وجلبب).**

امتنع فيه الإدغام؛ لئلا يبطل الإلحاق.

قـوله: (والثانـي أن يؤدي فيه الإدغام إلى لَبس مثال بمثال. نحو: سُرَر، وطُلَل، **وجُدَد).**

إذ لـو قلـت: في "طَلَل طَلّ"، وفي سُرَر سُرّ؛ لكان من حيث الظاهر أنها فَعْلَ وفُعْل سـاكنا العين، فيما يعلم أنهما طَلَل بالفتح، وسُرُر بالضم أدغما، وإنما يعلم أن لو كان هنا قانون قياسي يدل على أن طللا ينبغي أن يكون محرك العين.

قـوله: والـثالث أن ينفصلا، ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدة، نحو: قَرْمُ مَالك، **وعدو وليد).**

---

(1) ما بين القوسين مطموس في " أ "، ساقط من " ب و ج ".

(2) في " أ " [الياء]، والصحيح ما أثبت أعلاه. التخمير 444/4.

(3) التخمير 444/4.

(4) سقط من " ب و ج ".

امتنع الإدغام في"قرْم مالك"؛ لأدائه إلى التقاء الساكنين، لا على حده [إذ][1] الساكن الأول، وهو الراء ليس بحرف لين.

أما عدوّ وليد، فالكلام فيه يستدعي تقديم أصلين:

أحدهما: أن [حرف][2] المد إذا جاء الإدغام سلبه مدّه؛ لأن المد في الحقيقة زيادة تفصل بين الحرفين؛ لأنه نفس يمتد بعد نفس الحرف، والوقفة لا تجامع الإدغام، بل تمنعه، فما ظنك بالنفس الممتد، فلما جاء الإدغام سلب المدة لا محالة.

والأصل الثاني: أن المدة حرف متحرك، ألا ترى أن الطويل أجزاؤه "فعولن مفاعيلن" أربع مرات، ثم حذفوا الياء من "مفاعيلن" في الضرب، فنقل إلى مفاعلن، نحو"تُزَوِّدِي" مفاعلن من قوله:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً * وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ**[3]

ثم حذفوا النون وسكنوا اللام، فنقل إلى "فعولن" وألزموا القافية كونها مردّفة؛ ليكون حرف المد عوضاً من حذف لحق "مفاعيلن"، وذلك نحو قوله:

فَلاَ تَحْسَبِي أَنَّ الْغَرِيبَ الَّذِي نَأَى * وَلَكِنَّ مَنْ تَنْأَيْنَ عَنْهُ غَرِيبُ**[4].

غريب "فعولن"، الباء منه روي، والياء قبله حرف مد، فلا يجوز أن يأتي مكانه كلمة ليس قبل الروي معها حرف مد، والياء في "غريب" عوض عن نون "مفاعيلن" وحركة

---

(1) في " ج " [إذا].

(2) في " أ " [بحرف] .

(3) البيت من الطويل، قائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص 38.

والشاهد فيه "تُزَوِّد"، حيث إن وزنه العروضي "مفاعلن"، والأصل "مفاعيلن"، دخلها القبض، وهو حذف خامس الجزء الساكن، وهو هنا الياء، فصارت "مفاعلن". العروض الواضح 48،49، وفيه شاهدان نحويان على حذف العائد المجرور إلى اسم الموصول "ما" في قوله: "ما كنت جاهلا، من لم تزود"، والتقدير الذي كنت جاهله، والذي لم تزوده.

البيت في: ابن هشام جمال الدين بن يوسف، قطر الندى وبل الصدى، تح/محمد محي الدين، مطبعة السعادة، مصر، 1963ف، ط11، 108، اللسان "ز . ي . ث" 155/3.

(4) البيت من الطويل، قائله مجنون ليلى، وهو في ديوانه ص 36.

والشاهد فيه "غريب"، حيث إن وزنه العروضي "فعول" والأصل مفاعيلن دخلها القطف الذي هو اجتماع الحذف مع العصب في جزء واحد، فالحذف إسقاط السبب الخفيف "لن" والعصب إسكان الخامس المتحرك وهو اللام، فتصير "مفاعلْ"، ثم تقلب إلى "فعولن". العروض الواضح 48-51، البيت في الأمالي 187/1.

لامـــه، فغريب في ظاهر الوزن "فعولن"، و[لكنه][1] في القوة والكمال في ميزان الذوق بمنزلة "تُزَوِّدِي"، الذي / هو مفاعلن، وليس ذاك إلا من جهة المد. [ب/227]

وإذا تقـــرر هـــذان الأصـــلان فاعلم أنك لو أدغمت "عدوّ وليد" زال الإدغام الأول؛ لـــسكون الواو الثانية من / "عدوّ "، وتحركها شرط لإدغام الواو الأولى منه؛ لأن المدغم ساكن، والمدغم فيه متحرك، فلو حاولت إبقاء الإدغامين، فقد حاولت كون الواو الثانية من "عـــدوّ" ســـاكنة ومتحـــركة في حالة واحدة، وهو ظاهر الإحالة، فلما زال بالإدغام الثاني الإدغامُ الأول ظهر واو فعول، وعاد إليها مدها المسلوب بالإدغام الأول. [ج/204]

وقـــد نبهـــناك علـــى أن المدة بمنزلة حرف متحرك، فإذا كانوا [يمنعون][2] إدخال الحـــركة علـــى مـــا قبل المدغم في "قرْم مالك"؛ ليجوز الإدغام فهم لإعادة ما هو بمنزلة الحرف المتحرك أمنع.

قوله: (ويقع الإدغام في المتقاربين **كما يقع في المتماثلين، ولا بد من ذكر مخارج الحروف؛ لتعرف متقاربتها من متباعدتها**).

لأن المقاربـــة نوع من المماثلة، وإعادةُ اللسان إلى موضع قريب مما رفع عنه شبه إعادتـــه إلى موضع رفع عنه، فيكون طرف المماثلة في المتقاربين موجوداً، فيجوز فيهما الإدغام كما في المثلين.

قوله: (ومخارجها ستة عشر، فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق، **وللعين والحاء أوســـطه، وللغين والخاء أدناه، وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللكاف من اللـــسان والحنك مما يلي مخرج القاف، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك) .**

قـــسّم الـــنحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر، على التقريب[3]، وإلحاق ما اشتد تقاربـــه بمقاربه، وجعله معه من مخرج واحد، والتحقيق أن كل حرف له مخرج بخلاف

---

(1) في " أ " [لكن] .

(2) في "ب و ج" [منعوا].

(3) الكتاب 433/4، المقتضب 192/1، سر الصناعة 154/1، شرح الشافية 250/3-254، الهمع 227/2.

الآخر، وإلا كان إياه[1]، فجعلوا [للهمزة والألف والهاء][2] أقصى [الحلق][3]، ولا شكّ أن الهمـــزة أولـــه، والألف بعدها، والهاء بعدها، ولكن لمّا اشتد بينهن التقارب جعلوا لهن مخرجاً واحداً .

وإذ قد عرفت ما ذكرنا فاعرف أن أقصى الحلق للهمزة، ثم الألف والهاء بعدها على قـــول ســـيبويه[4]، وبينهما على قول أبي الحسن[5]، وحجته أن الألف تقلب هاء في "إنّه" وشـــبهه، وكذا الهمزة في "هنرت وهرقت" والأشبه أن تقلب الشيء إلى ما هو قريب منه، لا إلى ما هو بعيد عنه / ، فعلم أن الهاء بينهما، إذ لو كان بعدهما يلزم قلب الهمزة في نحو: [318/أ] "هـــزت" إلى البعيد لا إلى القريب، وهذا خروج عن حد المناسبة، والصحيح مذهب سيبويه، وحجته أن الألف إذا حركت صارت همزة، فلو كانت بعد الهاء لكان جذباً لها إلى البعيد.

والجـــواب عن الانقلاب في "إنَّه" وإخوته أن ذلك ليس بقلب لازم، وإنما هو بمنزلة قلب الحروف بعضها إلى بعض بالاختيار، باعتبار المشاكلة[6].

أما الألف فإنها إذا ريم تحريكها لزم قلبها ضرورة؛ لأن الحركة توجب تغيير ذاتها، فلما انقلبت لضرورة تغيير ذاتها لا لعلة سواها علم أنها تلي الهمزة.

ومـــا ذكـــرنا من المذهب السيء؛ ليشعر بأن الصحيح أن يقال في المتن، (فللهمزة والألف والهاء أقصى الحلق).

قوله: (وللضاد أول حافة اللسان **وما يليها من الأضراس).**

أي جانـــبه[7]، وسواء إخراج الضاد من الجانب الأيمن [أو][8] الأيسر، على حسب مـــا يـــسهل لـــبعض الأشخاص فيها دون بعض، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب

---

(1) هو بهذا موافق لابن الحاجب وآخرين، الإيضاح 480/2، شرح الشافية 250/3، الهمع 227/2.

(2) في " ب و ج " [للهمزة والهاء والألف].

(3) سقط من " أ " .

(4) حيث قال: ("فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف"). الكتاب 433/4.

(5) سر الصناعة 55/1، ابن يعيش 124/10، الممتع 668/2، شرح الشافية 251/3، الهمع 227/2.

(6) **الرد على الأخفش في: سر الصناعة 55/1، الممتع 668/2، مجموعة الشافية 236/2.**

(7) حاف اللسان طرفه. اللسان "ح . ف . ف" 117/2.

(8) في " أ " [أو] .

الأيسر، ولم يصرح المصنف بواحد منها، والأمر فيه قريب؛ لأنه قد يوجد كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص، مع سلامة الذوق، فعبّر كل واحد على حسب وجدانه[1].

قوله: (وللام ما دون حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك **والناب والرباعية والثنية، وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون) .**

الثنايا الأسنان المتقدمة[2]، أعني التي حذاء وسط الشفتين، ثنتان من الجانب الأعلى وثنتان في مقابلتهما من الأسفل، والواحد ثَنِيَّة، والرَّباعيات أربع، من كل جانب من الجوانب [الأربعة][3] من الثنايا واحدة، وواحدتها رَبَاعِيَة[4] بالتخفيف، والأنياب أربع خلف الرباعيات، من كل جانب واحدة[5]، والضواحك أربع خلف الأنياب، من كل جانب واحدة، لا يبرزن إلا في الضحك، فلذا سمين ضواحك[6]، والطواحن ثنتا عشرة، من كل جانب [ثلاث[7]، والنواجد أربع خلف الطواحن، من كل جانب][8] واحدة فوقاً وتحتاً[9].

قال بعض المحققين[10]: (وكان [ينبغي][11] أن يقال فوق الثنايا؛ لأن مخرج النون يلي مخرج اللام، ومخرج النون فوق الثنايا، غير أنه باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه

(1) الإيضاح 480/2 .

(2) اللسان " ث . ن . ي " 354/1.

(3) في " ب " [الأربع] ، و في " ج " [أربع] .

(4) اللسان "ر . ب . ع" 26/3 .

(5) اللسان " ن . ي . ب" 285/6.

(6) اللسان "ض . ح . ك" 108/4.

(7) اللسان "ط . ح . ن" 162/4.

(8) سقط من " ب و ج " .

(9) اللسان " ن . ج . د " 142/6.

(10) هو أبو عمرو بن الحاجب.

(11) في النسخ الثلاث [يغني]، وفي الإيضاح ما أثبت أعلاه.

فيما فوق الضاحك إلى الضاحك الآخر، وإن كان مخرجها في الحقيقة ليس إلا فوق الثنايا، وإنمـــا ذلـــك لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان، فلذا عدّد الضاحك، والناب، والرَّباعية، والثنايا)[1].

ومخـــرج الـــنون أخرج قليلا من مخرج اللام، فلذا صار مخرجها بعد مخرج اللام، وما ذكره من مخرج الراء يؤذن بأنه قبل مخرج النون؛ لأنه إذا كان أدخل كان قبل، لكنك إذا نطقـــت بالنون والراء الساكنين وجدت طرف اللسان بالراء فيما هو بعد مخرج النون، والـــشاهد له الطبع المستقيم، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، ومن مخرجها عند التكلف لا عند الإجراء على الطبع المستقيم، والكلام في المخارج مبنِي على الطبع المستقيم، لا على التكلف[2].

قوله: (وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، **وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان).**

هـــذا لـــيس بلازم، بل قد يخرج من أصولها، وقد يخرج مما بعد أصولها قليلاً، مع سلامة الطبع عن التكلف.

قوله: (وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا).

أرادوا بالثـــنايا في هذا الموضع الثنايا العليا، وليس ثم إلا ثنيتان، وإنما عبروا عنها بلفظ الجمع؛ لأن اللفظ به أخف، مع كونه معلوماً، وإلا فالقياس وأطراف الشفتين.

قوله: (وللفاء **باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا**).

هي مشتركة بين الشفة والثنايا، بخلاف ما بعدها، فإنها للشفتين خاصة.

قوله: (وللباء والميم والواو ما بين الشفتين).

مـــا ذكره في الكتاب من المخارج فهو خمسة عشر، وقد افتتح الفصل بأن مخارجها ستة عشر[3]، وقد ذكر المحققون فيها النون الخفيفة[4]، وهو قد ذكرها في الفصل اللاحق،

---

(1) الإيضاح 481,480/2. بتصرف بسيط.

(2) الإيضاح 481/2 مع تصرف كثير.

(3) (ومخارجها ستة عشر). المفصل 393.

(4) قال ابن جني: (ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال الخفيفة. أي الساكنة). سر الصناعة 56/1.

فلعله جعل السادس عشر من تلك المخارج مخرجها، واكتفى بذكرها هنالك.

وهذه النون لم تمازج حرفاً آخر، بخلاف ألف الإمالة [وألف التفخيم، والأولى مازجت الياء، والثانية مازجت الواو إلا أنها][1] في حال السكون خصت بغنة، وانتقلت بذلك من الفم [إلى الخيشوم، بدليل أنك لو أمسكت بأنفك لم تخرج نون منك صافية الغنة، وإذا تحركت خرجت من الفم][2]، ولم يبق معها من النون إلاّ شمة، وسميت خفيفة وخفية لتَقَابُلِ [أحوال لها][3]، فالخفيفة يراد بها الساكنة؛ لأن الساكن خفيف بإزاء المتحرك، والخفيفة بإزاء المبيّنة، وذلك أن التنوين يخفى مع حروف الفم، أي يشرب عنه، ويخفى فيها، ويتبين مع حروف الحلق أي يعرى من الغنة، نحو: من جابر، ومن عندك، ومخرج هذه النون من الخيشوم، بخلاف النون التي ذكرها المصنف قبل، فمخرجها من الفم.

وشرط هذه النون أن يكون بعدها حرف من حروف الفم؛ ليصح إخفاؤها. فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون هي النون التي تقدم ذكرها .

قوله: (ويرتقي عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين، فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون، وتتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن، وكل كلام فصيح، وهي الهمزة بين بين، والنون الساكنة التي هي غنة في الخيشوم، نحو: عندك، وتسمى النون الخفيفة، والخفية، وألفا الإمالة والتفخيم، نحو: عالم، والصلاة، والشين التي هي كالجيم، نحو: أشدق، والصاد التي كالزاي، نحو: مصدر، والباقي حروف مستهجنة، **وهي الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء).**

مستهجنة أي غير أصلية، ومنه فرس هجين لا أصل له[4]، أي هذه الحروف لا يؤخذ بها في القرآن، ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة مسترذلة غير متقبلة[5].

---

(1) سقط من " ب و ج " .

(2) سقط من " ب و ج " .

(3) في " ب" [أحوالها] .

(4) اللسان " هـ . ج . ن " 311/6 .

(5) أهمل الشارح ذكر هذه اللغة ، وكذا سبقه ابن جني، سر الصناعة 60/1. وقد أطال ابن يعيش الكلام فيها. وتبعه ابن الحاجب، ابن يعيش 127/10، 128، الإيضاح 483/2، 484.

قــوله: (وتنقــسم إلـــى: المجهــورة، والمهموسة، والشديدة، والرخوة، وما بين الــشديدة والـــرخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستعيلة، والمنخفضة، وحروف القلقلة، وحروف الصفير، وحروف الذلاقة، والمصمتة، واللينة، والمكرر، والهاوي، والمهتوت، فالمجهورة ما عدا المجموعة في قولك: "ستشحثك **خصفة**" **وهي المهموسة).**

الشحّات والشحّاذ السائل المكدّى[1]، وخصفه اسم رجل[2].

قــوله: (والجهــر إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه، والهمـــس بخلافـــه، والذي يتعرف به تبيانهما أنك إذا كررت القاف، **فقلت** "قق" **وجدت الـــنفس محـــصوراً لا تحـــس معهـــا بشيء منه، وتردد الكاف فتجد النفس مقاودا لها ومساوقاً لصوتها، والشديدة ما في قولك: أجدت طبقك، أو أجدك قطبت).**

إذا لفظت بألقاب مكررة اعتمدت على مخارجها اعتمادً تاماً، ومنع اعتمادك النفس أن يصاحبها، فتخرج ظاهرةً لا يخفيها النفس بامتناعه من المجرى معها، والجهر هو الإظهار[3]، وعلى عكس هذا إذا كررت الكاف، فإن النفس تجرى معها؛ لعدم الاعتماد التام فيخفيها النفس إذا جرى معها، والهمس الصوت الخفي[4]، يقال همست الحديث إذا تحدثت بصوت ضئيل خفي، قال:

فَإِنْ هَمَسُوا عَنْكَ الْحَديثَ فَلاَ تَشُكّْ[5] *** ....

قوله: (والرخوة ما عداها، وعدا ما في قولك "لم يروعنا **أو لم يرعونا**" **وهي التي بين الشديدة والرخوة، والشدة أن يحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري، والرخاوة بخلافها، ويتعرف تبيانهما بأن تقف على الجيم والشين، فتقول: الحج، والطش، فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً** لا تقدر على مدّه، **وصوت الشين جارياً تمده** إن شئت، **والكون بين الشدة والرخاوة أن لا يتم لصوته الانحصار ولا الجري، كوقفك على العين،**

---

(1) اللسان "ش . ح . ذ" 403/3.

(2) خصفة بن قيس عيلان أبو قبائل من العرب، اللسان " خ . ص . ف " 264/2 .

(3) اللسان "ج . هـ . ر" 478/1 .

(4) اللسان "هـ . م . س" 355/6.

(5) البيت من الطويل، مجهول القائل والتتمة، ولا يعرف له سابق ولا لاحق، ولم أقف–فيما بين يدي من الكتب– على من استشهد به أو ذكره.

وإحساسك في صوتها بشبه الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء).

"لم يروعنا" بالياء المثناة التحتانية، لا بالتاء المثناة الفوقانية، إذ هي من الشديدة والكلام ليس في الشديدة.

قوله: (والمطبقة: **الصاد، والظاء، والضاد، والطاء، والمنفتحة ما عداها، والإطباق أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه، والمستعلية الأربعة المطبقة، والخاء، والغين، والقاف، والمنخفضة ما عداها، والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه، وحروف القلقلة).**

إنما سموا الضاد، والظاء، والطاء، والصاد مطبقة، وذكر المصنف في علة تسميتها مطبقة ما ذكر، وهو في الحقيقة اسم متجوز فيه؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك. وأما الحرف فهو مطبق [عنده][1]، فاختصر فقيل مطبق، كما قيل للمشترك فيه مشترك[2]، / ومثله شائع في اللغة والاصطلاح. [319/أ]

والانفتاح بخلاف الإطباق، والكلام في التسمية [بالمنفتحة كالكلام في التسمية][3] بالمطبقة؛ لأن الحرف لا ينفتح، وإنما ينفتح عنده اللسان عن الحنك.

والمستعلية الأربعة المطبقة، والغين والخاء، والقاف، سميت مستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندها إلى **الحنك**، / وهي مستعل عندها اللسان، فجاز أن تسمى مستعلية، كما [ب/228] جاز قولهم: ليل نائم[4]، ويجوز أن تكون سميت مستعلية؛ لخروج صوتها من جهة العلو، وكل ما حل في عال فهو مستعل، والانخفاض على عكس ما ذكره في الاستعلاء.

وأما حروف **القلقلة** فإنما سميت بذلك؛ [لأن][5] صوتها أشد من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة[6].

(1) سقط من جميع النسخ والسياق يتطلبه، وهو في الإيضاح 488/2 .

(2) ص 214 من هذه الرسالة .

(3) سقط في " ب و ج " .

(4) الإيضاح 488/2.

(5) في " أ " [لأنها] .

(6) اللسان " ق . ل . ق . ل " 314/5، 315.

قوله: (ما في قولك: "قدطبج"، والقلقلة ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصاعد من الصدر مع الحفز والضغط، وحروف الصفير الصاد، والزاي، والسين؛ لأنها يصفر بها).

"قدطبج" الطبج الضرب على الشيء الأجوف كالطبل[1]، والحفز الدفع بالقوة[2]، والضغط مصدر ضغطه القبر[3].

قوله: (وحروف الذلاقة ما في قولك: "مُرْ بِنَفْل"، والمصمتة ما عداها، والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان، وهو طرفه، والإصمات أنه لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية وخماسية معراة من حروف الذلاقة، فكأنه قد صمت، واللينة حروف اللين، والمنحرف اللام، قال سيبويه: هو حرف شديد جرى فيه الصوت؛ لانحراف اللسان مع الصوت)[4].

"بنَفَل" أي / بعطية[5]، والذلاقة الاعتماد على ذلْق اللسان بسكون اللام، وهو [ج/205] طرفه[6]، وهذا التفصيل باعتبارها غير مستقيم من جهتها في نفسها، ومن جهة مضادها من المصمتة.

أما من جهتها فلأنه لا يَعْتَمِدُ على طرف اللسان إلاّ بعضُها، فالميم والفاء والباء منها، ولا مدخل لها في طرف اللسان.

وأما من جهة القسم المضاد لها [فلأنه][7]إنما سمي مصمتاً؛ لأنه كالمسكوت عنه، فلا ينبغي أن يكون ضده المنطوق بطرف اللسان، وإنما الأولى أن يقال: سميت حروف ذلاقة، أي سهولة من قولهم: لسان ذَلِق من الذلْق بسكون اللام، وهو مجرى المحور في

---

(1) اللسان " ط . ب . ج " 154/4.

(2) اللسان " ح . ف . ز " 114/2.

(3) اللسان " ض . غ . ط " 128/4.

(4) الكتاب 435/4.

(5) اللسان "ن . ف . ل" 236/6.

(6) اللسان "ذ . ل . ق" 467/2.

(7) في " أ " [فإنّا] .

وسط البكرة، وهو العود الذي تدور عليه البكرة[1]، ولا شك أن في ذلك سهولة جري، فلما كان كذلك التزموا أن لا يخلُوا رباعياً أو خماسياَ عنها، وكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها، إلا أنهم استغنوا بسببه، وهو الذلاقة فأضافوها إليه.

والمصمتة على هذا المعنى تكون ضدها، وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها[2]؛ لكونها ليست مثلها في الخفة، وكأنه قد صمت عنها.

ووصف سيبويه اللام بالشدة في قوله: (حرف شديد) [وهي][3] ليست من [الحروف][4] الشديدة، فلعله أراد بها كانت شديدة لولا جري الصوت فيها.

فإن قلت: لم لم يعد اللام من الرخوة لما فيه من جري الصوت ؟

قلت: لأن جري الصوت فيها من ناحيتي مستدق اللسان لا من موضعها، والصوت في الرخوة يخرج من موضع الحرف، ألا ترى أن الصوت الممتد المصاحب للسين في قولك: الطسّ، يرتفع من موضع السين، فلما كان في اللام شدة، واللام لم تخرج من موضعها لم تعد من الرخوة.

ونظير هذه النونُ الخفيفة، فإن الخفاء لما كان من جانب الغنة التي يعترضها من صرف بعض الاعتماد إلى الخيشوم، ولم يكن ذلك من مخرجها ومن ذاتها لم يخرجها من المجهورة .

قوله: (والمكرر الراء؛ لأنه إذا وقفت عليه تعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير).

عُني بالتعثر انحراف اللسان مع نوع اضطراب، بخلاف اللام، إذ ليس فيها اضطراب، وإن كان [للسان][5] معها انحراف.

قوله: (والهاوي الألف، لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت).

سميت الألف بذلك، لأنها تهوي في الحلق حتى تتصل بمخرج الهمزة، وقيل: لأنها

---

(1) اللسان "ذ . ل . ق" 467/2.

(2) اللسان "ص . م . ت" 69/4.

(3) في "ب" [وهو] .

(4) في "ب" [حروف] .

(5) في " أ و ج " [اللسان] .

في الهواء لا تتعلق بشيء[1]، وإلى هذا وقعت الإشارة في المتن.

قوله: (أشد **من اتساع مخرج الياء والواو).**

لأنك تضم شفتيك مع الواو، وترفع لسانك مع الياء، بخلاف الألف.

قوله: (والمهتوت **التاء؛ لضعفها وخفائها، وصاحب العين يسمي القاف والكاف لهويتين؛ لأن مبدأهما من اللهاة)**[2].

سمى التاء بذلك لضعفه وخفائه؛ لأنه حرف شديد، فيمتنع الصوت أن يجري معه، [وهو إن كان مهموساً يجري النفس معه، إلا أنه عند الوقف عليه لا نفس يجري معه][3]، فيتحقق [خفاؤه][4].

والكاف وإن شاركه في ذلك إلا أن مخرجه من أقصى الحنك فيقوى صوته، ولا يضعف لضعفه، ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور؛ لأنه بجهره يخرج عن الخفاء، بخلاف الشديد المهموس، فإن همسه يوجب خفاءه.

والهت شبه العصر[5]، وصاحب العين الخليل.

قوله: (والجيم والصاد شجرية؛ لأن مبدأهما من شجر الفم، **وهو منفرجه، والصاد والزاي والسين أسلية؛ لأن مبدأها** من أسلة **اللسان، والطاء والدال والتاء نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظاء والذال والثاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذولقية؛ لأن مبدأها** من ذولق اللسان، والواو والفاء والباء والميم شفوية **أو شفهية، وحروف المد واللين جوفاء).**

الشجْر بالسكون ما بين اللحيين، واللحيّ منبت اللحية[6]، وأسلة اللسان مستدقة[7]،

---

(1) تفصيل القولين في: التخمير 452/4، ابن يعيش 130/10، شرح الشافية 259/3.

(2) العين 58/1 .

(3) سقط من "ب" .

(4) في " أ " [خفاءه] .

(5) **اللسان "هـ . ت . ت" 302/6.**

(6) اللسان "ش . ج . ر" 399/3.

(7) اللسان "أ . س . ل" 75/1.

واللثة طرف اللحم الملتصق بداخل الأسنان[1]، وذولق اللسان طرفه[2]، والجُوف جمع أجوف، سميت هذه الحروف جوفاء؛ لأن الألف تخرج من جوف الحلق. وأختيها من جوف الفم وصفره[3]، لا اعتماد له في موضع، ولا مماسة فيه، ولا مصادمة فكأنها جوف.

قوله: (وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربه فلا بد من تقدمة قبله إلى لفظه؛ **ليصير مثلا له؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محال، فإذا** رمت **لإدغام الدال في السين من قوله تعالى** ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾[4] **فاقلب الدال أولاً سينا، ثم أدغمها في السين، فقل: يكاسّنا، وكذلك التاء في الطاء من قوله:** ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾[5] **).**

ولذلك لا يفرق في اللفظ بعد الإدغام بين أن يكون هو المدغم في السين، وبين أن يكون اللام مدغماً فيه، ولو حاولت الإدغام هنا من غير قلب أحلت: لأن الإدغام هو ان تصل حرفاً بحرف حتى يصيبهما اللسان دفعة، ويعمل فيهما عملاً واحداً، ولا يتصور مع ذلك اختلاف الحرفين؛ لأن الحرف لا يخرج ما لم نضع اللسان الموضع المخصوص به، فعمله في الدال غير عمله في السين.

قوله: (ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة أو كلمتين، فإن التقيا في كلمة نظر، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى اللبس لم يجز، نحو: [عَتِد][6]ووَتَد، **ووَتَدَيَتِدُ).**

لو قلت في "وتِد وعتِد" بكسر التاء فيهما "ودّ وعدّ" بالسكون يلزم الالتباس بالمضعف، ولأن في إدغامهما إسكانَ متحرك، وفيه تغيير صيغة؛ لأنك لو قلت: "ودّ وعدّ" تنتقل صيغة "فَعَلَ" بالفتح إلى "فَعْل" بالسكون، والإدغام في المتقاربين على ضرب من التشبيه: لأن العلة الموجبة له في الأصل قد تحققت، فلا يغير كذلك أوساط الكلم، كما أن تلاقي

---

(1) اللسان "ل . ث . هـ" 477/5.

(2) اللسان "ذ . ل . ق" 467/2.

(3) اللسان "ج . و . ف" 489/1.

(4) النور، من الآية "72" .

(5) آل عمران من الآية "71" .

(6) سقط من النسخ الثلاث .

المثلين الموجب للإدغام لمّا لم يَقْوَ في "قرم مالك" قوته في نحو: اسْتَتْبَبَ، لم يجز تحريك الراء للإدغام، كما حركت الباء الثانية في "اسْتَتْبَبَ" فقيل "استتبّ" بالإدغام.

فإن قلت: ما تقول في قوله: **يُقْطَعُ بالْوُدِّ وَبالصَّيْصَجِّ**[1].

قلت: ذاك على أنه أسكن العين من "وتد" على طريقة "فَخْد" بالسكون في "فخِذ" بالكسر؛ لا أنها أسكنت للإدغام، فأدغم، فلم يلزم تغيير صيغة إلى أخرى؛ [لأنه][2] كان قبل الإدغام على فعْل بالسكون، وبعد الإدغام أيضاً كذلك، والدليل على إسكان عينه قبل الإدغام أنهم لم يجوزوا الإدغام في "وَتَدَ في الأرض"، / بتحريك التاء؛ لتحرك العين، وهنا[320/أ] دقيقة وهي أن المتقاربين إذا التقيا في كلمة يمتنع إسكان الأول للإدغام، وإذا التقيا في كلمتين لا يمتنع، كما في قوله تعالى ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾؛ لأن الإسكان في المنفصل تغيير في آخر الكلمة، فلا يؤدي إلى تغيير صيغة، ألا ترى أن إسكان الدال في الآية لم يغير صيغة مضارع "كاد" بخلاف الإسكان في المتصل، وقد نبهت عليه قبل، وفرس عتيد أي قوي[3].

قوله: (وكنية وشاة زنماء، وغنم زنم، ولذلك قالوا في مصدر وطد ووتد: طدة وتدة).

لم يجز "كية" لالتباسه بفعله من مضاعف الياء نحو: "كييت" أو بما عينه واو، ولامه ياء، نحو: كويت، ولم يجز "زماء" لئلا يلتبس بفعلاء من تركيب زممت، الزنمة شيء يقطع من أذن البعير، فيترك معلقاً، وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل، يقال: بعير أزنم، وناقة زنماء[4]، كذا في حاشية شيخنا[5]، وذكر الفارابي أن الزلمة للمعز كالقرط في حلوقها، فإن كانت في الآذان فهي زنمة[6].

---

(1) مضى الكلام عليه في باب الإبدال ص 365 من هذا الكتاب. والشاهد فيه هنا "الود" أصله "الوتد" سكن التاء وأدغمها في الدال، على لغة أهل الحجاز.

(2) في "ب و ج" [لأن].

(3) اللسان "ع . ت . د" 250/4.

(4) أساس البلاغة 406/1 .

(5) لم أقف عليه، وهو للخليل في العين اللسان "ز . ل . م" 371,370/7 .

(6) اللسان "ز . ل . م" 197/3، "ز . ن . م" 206/3.

قوله: (وكرهوا وطداً ووتداً؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس).

أي لو قالوا: وطداً يحصل الثقل باجتماع المتقاربين، وأولهما ساكن، فهو متهيءٌ للإدغام، وكلما كان الحرف أشد تهيؤاً للإدغام كان إظهاره أبعد، ألا ترى أن "مُدَدَ" بتحريكهما أخف من "مُدْد" بسكون الأول، ولو قالوا: "ودًّا" لا يدرى أنه مصدر وتد أم مصدر وطد.

قوله: (وفي "وتد يتد" مانع آخر، وهو أداء الإدغام إلى إعلالين، **وهما حذف الفاء في المضارع والإدغام، ومن ثم لم يبنوا نحو: وددت بالفتح؛ لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان، وهو كقولك "يد").**

يريد الحذف والإدغام؛ لأن الإدغام نوع من أنواع الإعلال، شبيه بإعلال حروف اللين بالإسكان، إذ بالإدغام يسكن المتحرك، وتنقل الحركة إلى ما قبل، كما في "يقول ويبيع"، وأكد ما ذكره من مانعية أداء الإدغام إلى إعلالين بقوله: (ومن ثم لم يبنوا)، أي لم يبنوا من المضاعف المعتل الفاء، نحو: "وَدَدَتْ" بفتح الدال، إذ لو بني ذلك يلزم أن يكون مضارعه على "يَفْعِلْ" بالكسر، نحو: "يَوْدِد" فتحذف ياؤه لما مر في "يعد"[1]، ويدغم الدال في الدال؛ لاجتماع المثلين نحو "يدّ" فيجتمع إعلالان، فهربوا عنه إلى بناء "فَعِل" بكسر العين، فقالوا: "وَدِدْتُ يود" لئلا يلزم الإعلالان.

ذكر لامتناع إدغام "وتد يتد" علتين: الالتباس بالمضاعف، واجتماع الإعلالين، وفيه علة ثالثة، وهي ما ذكرنا من إسكان المتحرك في كلمة واحدة، / ونقل صيغة إلى أخرى، [228/ب] وإلى هذه العلة أشار في خاتمة هذا الفصل[2].

وليس يبدع أن يكون للحكم علل، توجبه كل واحدة لو انفردت[3].

قوله: (وإن لم يلبس جاز نحو: امَّحى، وهمَّرش، وأصلهما "انمحى وهَنْمُرِش"؛ لأن "أفَّعَلَ وفَعُّلِل" ليس في أبنيتهم فأمن الإلباس، **إن التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مدة فالإدغام جائز؛ لأنه لا لبس فيه، ولا تغييرَ صيغةٍ).**

---

(1) مر الكلام عنه في باب الإبدال.

(2) بقوله: (ولا تغيير صيغة)، المفصل ص397.

(3) استدراك منه لكلامه السابق.

أي لما لم يثبت في كلامهم "افَّعَلَ فُعَّلَ" لم يتوسم أن الميمين فيهما أصلان، فيتعين أن هذا التضعيف لإدغام النون في الميم، فيؤمن الإلباس، وهمَّرِش اسم كلبة(1).

قوله: (وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمتقارب **من الموانع ما يحرمه الإدغام) .**

كالألف، [لا تدعم لا في الهمزة](2) ولا في الهاء، وإن اتحد المخرج؛ لأن المد [قد](3) استطال بالألف حتى أبعدها عن مقاربها، فصار المقارب[كغير المقارب](4) في امتناع إدغامهما فيه.

وفي المثلين إذا عرض المانع يمنع الإدغام، كالألفين، فإنك إذا حاولت إدغام الألف في الألف فلا بد من تحريك الثانية، فلا يبقى الألف ألفاً، فيمتنع الإدغام، فلما عمل المانع فيما هو الموجب للإدغام في الأصل، وهو اجتماع المثلين كان أن يمنع في المتقاربين الذين في [موجبية](5) اجتماعهما [للإدغام](6) وهن أولى وأجدر.

قوله: (ويتفق للمباعد **من الخواص ما يسوغ إدغامه، ومن ثم لم يدغموا حروف "ضَوِيَ مُشْفِر" فيما يقاربها) .**

كالياء فإنها امتد صوتها، وخرجت من وسط اللسان حتى قربت من الواو فصارتا متقاربتين.

قوله: (وما كان من حروف الحلق **أدخل في الفم في الأدخل في الحلق، وأدغموا النون في الميم، وحروف طرف اللسان في الضاد والشين، وأنا أفصل لك شأن الحروف واحداً فواحداً، وما لبعضها مع بعض في الإدغام؛ لأقفك على حد ذلك عن تحقق واستبصار بتوفيق الله تعالى وعونه).**

---

(1) اللسان "هـ . م . ر . ش" 354/6 .

(2) في "ب" [لا تدغم إلا في الهمزة] .

(3) سقط من " أ " .

(4) سقط من " أ " .

(5) في "ب" [جنبة] .

(6) في " أ " [الإدغام] .

أي ولم يدغموا ما كان من حروف الحلق، هذا المجموع ينصرف / إلى قوله: (فقد يعرض)، وقوله: (وأدغموا النون إلي آخره) ينصرف إلى قوله: (ويتفق)، وسنكشف لك عن الأسرار في هذه الحروف فيما بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (فالهمزة لا تدغم في مثلها، إلا في نحو قولك: سأَّل ورأَّاس والدأَّاث، في وادٍ، وفيمن يرى تحقيق الهمزتين، قال سيبويه:(فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام، من نحو قولك: قرأ أبوك، وأقرئ أباك)[1]، قال: (وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء)[2].

اللغة الفصيحة في اجتماع الهمزتين أن تقلب الثانية، وإذا قلبت لم يجتمع مثلان، فيمتنع الإدغام، وذلك لما ذكرنا في صنف تخفيف الهمزة من أنهم رفضوا اجتماع الهمزتين[3]، بدليل امتناع مجيء كلمة عينها ولامها همزة، كما جاء كذلك في الحروف المعتلة والصحيحة الحلقية وغيرها نحو: "جئئ وسححت ورددت"، ثم الحلقية ما عدا الهمزة لم تواز غير الحلقية في الكثرة، فلما لم يستكثروا ذلك فيما عدا الهمزة من الحلقية وجب أن يرفض ذلك في الهمزة؛ لأنها أدخل في الحلق، وأكثر إتعاباً له؛ لما في تضعيفها من الثقل المفرط، فعلم أن لا أصل لها في الإدغام.

أما الإدغام في "سأَّل" على قول من يرى التحقيق فللمحافظة على بناء "فَعَّال" إذ لو قلبت الثانية لا يبقى "فَعَّالاً"، إذ في فعّال تكرير العين، فالإدغام للمبالغة، لا لطلب الخفة.

أما "الدأَّات" فعلم لوادٍ[4]، ويتحمل في الأعلام مالا يتحمل في [غيرها][5].

قال [سيبويه][6]: (إن ابن أبي إسحاق[7] وناساً من العرب يحققون الهمزتين

---

(1) الكتاب 443/4 .

(2) الكتاب 443/4 .

(3) يراجع باب تخفيف الهمزة من هذه الرسالة .

(4) اسم لموضع وادٍ قرب متالع، به حياة لبني أسد. وقيل: ماءة للضباب. وقيل: غير ذلك. مراصد الاطلاع 503/2، معجم ما استعجم 531/1.

(5) في " أ " [غير] .

(6) سقط من " ب ".

(7) هو أبو بحر، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، أحد الأئمة في القراءات والعربية، أستاذ عيسى بن =

فيجمعون بينهما، ويقولون: غفر الله خطائئُه، بوزن خطا عَنْه)[1] وسماه اللغة [الرديئة][2]، فالقياس أن يجوز الإدغام في قول هؤلاء المحققين لهما، وإن كان مذهباً [رديئاً][3].

وقول سيبويه: (فليس فيهما إدغام) ليس بإنكار لإدغام الهمزة؛ بل هو إنكار لمذهب من يرى تحقيق الهمزتين، ومن ثم قال: (وزعموا)[4].

قوله: (ولا تدغم في غيرها ، **ولا غيرها فيها**) .

عطف على قوله: (ولا تدغم في مثلها) .

قوله: (والألف لا تدغم البتة **لا في مثلها، ولا في مقاربها، ولا يستطاع أن تكون مدغماً فيها**) .

لو أدغمت الألف فإدغامها إما في مثلها، وهو ممتنع؛ لما قلت من عدم بقاء الألف [ألفاً][5]، وارتفاع الموجب للإدغام، وهو اجتماع المثلين، أو في مقاربها، وذلك أيضاً ممتنع؛ لأن الإدغام في المثل أصل، فلما امتنع في الأصل كان الامتناع في الفرع أحق، ولأن الإدغام في المقارب إنما يتأتى عند التساوي، [لا مزية لأحدهما على الآخر حتى لو زال التساوي][6] زال الإدغام، ألا ترى أن الباء من مخرج الجيم، ومع ذلك إدغام الباء في الجيم ممتنع؛ لأن في الباء مزيد مدّ، وبالإدغام تبدل الباء جيماً، فيبطل ما في الباء من المد، ومن حق البدل أن يكون موازياً للمبدل / منه، فيمتنع إدغام الألف في مقاربها؛ لما [321/أ] [بها][7] من مزيد المد.

=

عمر الثقفي، أستاذ الخليل، وأول من مد القياس وشرح العلل، توفي 127 هـ. التخمير 458/4. البغية42/2.

(1) الكتاب ص 443/4.

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " أ ".

(4) التخمير 458/4.

(5) سقط من " ب ".

(6) سقط من " ب و ج ".

(7) في " أ " [به].

قوله: (والهاء تدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك في: اِجْبَهْ حاتما واَذْبحْ هذه، اجبحّاتما واذبحّاذه، ولا يدغم فيها إلا مثلها، نحو: اجْبَه هلالا).

لأن كلا منهما يشبه الآخر في الهمس والرخاوة.

فإن قلت: فلِمَ لم يجز إدغام الحاء في الهاء لما ذكرت من الشبه بينهما ؟

قلت: لأن الهاء أدخل في الحلق، والحاء قد خرج إلى الفم لتوسط العين بينهما، فلما دخل في الحلق يدغم في الأدخل في الفم ولا ينعكس؛ إذ الأول تصعد من الحلق إلى الفم، والثاني بمنزلة الهوي بعد الصعود والرجوع عكسا.

وجبهه صك جبهته، وجبهه استقبله بالمكروه[1].

والمصنف في ترتيب هذا الفصل والذي قبله حافظ على ترتيب المخارج على المذهب السيء، فقدم الألف على الهاء، فلعل ما وقع في فصل المخارج سهو من الناسخ.

قوله: (والعين تدغم في مثلها، كقولك: ادفع عليا، وكقوله عز وجل ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ ﴾[2]، وفي الحاء وقعت بعدها أو قبلها، **كقولك في: ارفع حاتما واذبح عتوداً، ارفحّاتما، واذبحّتوداً) .**

أي العين تدغم في الحاء، ولا ينعكس؛ لأن الحاء بعد العين في المخرج، فيكون أدخل في الفم، ولا يدغم الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، ولأن في الحاء بحة، وهي مستحسنة عندهم في الأصوات، فكرهوا أن يستهلكها القلب عند محاولة الإدغام، فقلبوا العين إليها أبداً.

قوله: (وقد روى اليزيدي[3] **عن أبي عمرو** ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾[4] بإدغام **الحاء في العين، ولا يدغم فيها إلا مثلها).**

---

(1) اللسان "ج . ب . ه " 372/1.

(2) البقرة ، من الآية 253 .

(3) هـو أبـو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، النحوي المقرئ اللغوي، كان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب، والنحو، له مصنفات منها: مختصر في النحو، المقصور والممدود، النوادر، توفي سنة 202 هـ. البغية340/2، الأعلام 163/8.

(4) آل عمران، من الآية 185.

روي عن أبي عمرو [أن][1] من العرب من يدغم الحاء في العين[2]، كقوله تعالى ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾ ، قال اليزيدي: (وكان أبو عمرو لا يرى ذلك، وعليه سيبويه وأصحابه، وهو الوجه)[3]، إذ في الإدغام صرف الأخف إلى الأثقل. وذلك خارج عن الحكمة.

قوله: (وإذا اجتمع العين والهاء **جاز قبلهما حاءين وإدغامهما، في نحو قولك: في معهم، واجْبَهْ عتبة، محَّم، وأجبحّتبة.**

والحاء تدغم في مثلها، نحو: اذبح حّملاً، وقوله تعالى ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى ﴾[4]، وتدغم فيها الهاء والعين).

لا تدغم العين في الهاء، ولا الهاء في العين، ولكن تقلب كل واحدة منهما حاء، وتدغم؛ لأن الحاء تشبه الهاء لما قلنا[5]، وتشبه العين أيضاً من حيث إن العين مما بين الشدة والرخاوة، والهاء من الرخوة، وجاز للعين في المخرج ملاصقة.

قالوا: (لولا بحة في الحاء لكان عيناً، وهي أخف من الهاء والعين ففر إليها)[6].

والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوي[7].

قوله: (والغين والخاء **تدغم كل واحدة منهما في مثلها. وفي أختها، كقراءة أبي عمرو**[8] ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا ﴾[9]، **وقولك: لا تمسخ خلقك، وادمغ خلقاً، واسلخ غنمك).**

هما آخر حروف الحلق قد ظهرا إلى الفم، واشتركا في المخرج، فيجوز أن يدغم كل

---

(1) في " أ " [وأن] .

(2) إتحاف الفضلاء 117/1.

(3) الكتاب 451/4، التخمير 459/4 .

(4) الكهف. من الآية 59 .

(5) يقصد ما ذكره قبل قليل بقوله: (لأن كلا منهما يشبه الآخر في الهمس والرخاوة) .

(6) الكتاب 449/4، 450.

(7) اللسان "ع . ت . د" 250/4 .

(8) إملاء ما من به الرحمن 149/1، الكشاف 200/1.

(9) آل عمران، من الآية 84.

واحد منهما في الآخر، فأما أن يدغما في الهاء والعين والحاء فلا؛ لبعدهما عنها.

ودمغه أصاب رأسه، وجرحه إلى الدماغ، ومنه الدامغة[1].

قوله: (والقاف والكاف **كالغين والخاء، قال تعالى** ﴿ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ ﴾[2]، **وقال تعالى** ﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾[3]، **وقال تعالى** ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾[4]، **وقال:** ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا ﴾[5]).

ذكرهما مع حروف الحلق؛ لأنهما أول حروف الفم، فهما أقربهما إليها.

قوله: (**والجيم تدغم في مثلها نحو: أخرج جابرا**، وفي الشين، نحو: أخرج شيئا، **وقال تعالى** ﴿ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾[6]، **وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء**[7]، **في قوله تعالى**﴿ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ ﴾[8]، وتدغم فيها **الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء نحو: اربط جملا، واحمد جابرا، و**﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾[9]، **واحفظ جارك، و**﴿ إِذْ جَآءُوكُم ﴾[10]، **ولم يلبث جالسا**).

لأن هذه الحروف قاربت الجيم في الجهر، وأختها الطاء والدال والتاء في الشدة.

قوله: (والشين لا تدغم **إلا في مثلها، كقولك: أقمش شيحا، ويدغم فيها ما يدغم في الجيم واللام، كقولك: لا تخالط شرا، ولم يرد شيئا، وأصابت شربا، ولم يحفظ شعرا،**

---

(1) اللسان "د . م . غ" 412/2.

(2) الأعراف، من الآية 143.

(3) طه، الآيتان 32،33.

(4) النور، من الآية 43 .

(5) محمد، من الآية 17 .

(6) الفتح، من الآية 29 .

(7) ابن يعيش 138/10، إتحاف الفضلاء 115/1.

(8) المعارج، من الآيتين 3،4.

(9) الحج، من الآية 34 .

(10) الأحزاب، من الآية 10.

ولم يتخذ شريكا، ولم يرث شِسعًا، ولم يخرج شيئا، ودنا الشاسع).

إنما لم تدغم الشين في مقاربها؛ لأن فيها تفشيا ومدة ليس في الجيم، فبالإدغام في مثلها تبطل هذه الزيادة، فيمتنع هذا الإدغام؛ لئلا يلزم الإجحاف.

وتدغم فيها الطاء وأختاها، والظاء وأختاها، وإن بعُد المخرج، فأبى بُعده الإدغام، ولكن في الشين استطالة تقْرُب بها من مخارج هذه الحروف ومخرج اللام، فساغ إدغامهن فيها.

فإن قلت: لم ساغ إدغام اللام في الشين دون الجيم ؟

قلت: لأن اللام حرف شديد، جرى فيه الصوت، فلو أدغم في الجيم تبطل ماله من المزية. أما الشين ففيها ما في اللام مع زيادة، وهي أشد جريا، فافترقا.

قوله: (والياء تدغم في مثلها متصلة، كقولك: حيَّ، وعيَّ، وشبيهة بالمتصلة، كقولك: قاضي ورامي).

الياء لا تدغم في الجيم والشين، وإن اتحد المخرج؛ لأن فيها انبساطا وامتدادا [أبعدها][1] من مخرج أختيها، فتحول القرب [بعدًا، فامتنع الإدغام.

وقوله: (وشبيهة بالمتصلة) يريد بالإضافة؛ لأنها في حكم الجزء من المضاف؛ لأنها ليست][2] بكلمة تستقل بنفسها .

قوله: (ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها، **كقولك: اخشَيْ يَّاسرا، وإن كانت حركة ما قبلها من جنسها كقولك: اظلمي ياسرا، لم تدغم).**

لما قَبْل الياءَ ثلاث أحوال الفتح والضم والكسر، فالإدغام في الأول لا في الآخرين فبالضم تنقلب الياء واوا، فلا يتحقق اجتماع الياءين، [و][3] بالكسر يثبت للياء مد، وهو فاصل بين المدغم والمدغم فيه، ولأنها بالمد تشبه الألف، والألف لا تدغم، فكذا هذه الياء.

قوله: (ويدغم فيها مثلها، والواو، **نحو: طيا، والنون، نحو: من يعلم).**

إنما تدغم الواو في الياء مع بعد المخرجين؛ لأن الواو من الشفة، والياء من وسط اللسان، ولكن الياء بالاستطالة والامتداد دنت / من مخرج الواو، فصارتا كأنهما[ب/230]

---

(1) في " أ " [بعدها].

(2) سقط من " ب ".

(3) سقط من " ب و ج ".

متقاربتين، فأدغمت الواو فيها، نحو طيّ في طَوْي.

قوله: (والضاد لا تدغم إلا في مثلها، كقولك: اقبض ضعفها).

في الضاد استطالة ليس بغيرها من الحروف، فامتنع إدغامها في غيرها؛ لئلا يلزم الإجحاف ببطلان هذه المزية .

قوله: (وأما ما رواه أبو شعيب السوسي[1] عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين[2]، في قوله تعالى ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾[3]، فما برئت من عيب رواية أبي شعيب، ويدغم فيها ما يدغم في الشين، إلا الجيم، كقولك: حط ضمانك، وزد ضحكا، وشدت ضفائرها، واحفظ ضأنك، ولم يلبث ضاربا، وهو الضاحك، وإذ ضرب).

عن المصنف السوس موضع، قال أنشدني الأستاذ أبو مضر:

فِي حُلَّةٍ مِنْ طِرَازِ السُّوسِ مُعْلَمَةٍ * تَمْحُو بِأَذْيَالِهَا مَا أَثَّرَ الْقَدَمُ[4]**

وفيما رواه المصنف من قراءة السوسي بإدغام الضاد في الشين، في قوله: ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ ضعف آخر، من حيث إنه سكن ما قبلها، وإدغام مثل ذلك إن لم يكن ضادا يمتنع؛ لأدائه إلى اجتماع الساكنين على غير حدهما.

وأجيب بأنهما إخفاء أطلق عليه الإدغام بطريق التسامح[5]، والإخفاء مع الإسكان قبل الضاد جائز بالاتفاق، وهذا جواب يصلح أن يجاب به عن إدغام الضاد في الشين، فإن الإخفاء في الضاد قبل الشين وغيرها جائز بالاتفاق، [لو ساعد رواة][6] القراءة،

---

(1) أبـو شـعيب صالح بن زياد السوسي، مقرئ ضابط، محرر ثقة، أخذ القراءة عن أبي محمد اليزيدي وغيره، وعنه جماعة، توفي سنة 261 هـ. غاية النهاية 331/1،332، الأعلام 191/3.

(2) ابن يعيش 140/10، إتحاف الفضلاء 119/1.

(3) النور، من الآية 60.

(4) البيت من البسيط، قائله العرجي، وهو في : شقر، وليم نقولا، العرجي وشعر الغزل في العصر الأموي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1986ف، ط/1، 208.

والشاهد فيه " السوس" أراد به الموضع المعروف.

(5) الإيضاح 503/2، الممتع 725/2.

(6) في " أ " [لو ساعد برواة]، وفي " ب " [لو ساعدوا ورواة].

والمنقول عن المشهورين أنهم يدغمون ذلك إدغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها، ولا قلب مع الإخفاء ولا تشديد، فعلى هذا ضعف الجواب.

والنكتة في إدغام الطاء وأختيها، والظاء وأختيها ما ذكرنا في فصل السين؛ لأن في الضاد استطالة تقرب بها من مخارج هذه الحروف.

قوله: (واللام **إن كانت المعرّفة فهي لازم إدغامها في مثلها، وفي الطاء، والدال، والتاء، والثاء، والظاء، والذال، والصاد، والسين، والزاي، والشين، والضاد، والنون، والراء، وإن كانت غيرها نحو: لام "هل وبل"، فإدغامها فيها جائز، ويتفاوت جوازه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء، كقولك: هل رأيت**).

لام المعرفة إدغامها في تلك الحروف الثلاثة عشر للمقاربة، فللأحد عشر التي هي غير الشين والضاد مشاركة لها في طرف اللسان، بعضها في ذلك أنقص حظا من بعض، والشين والضاد باستطالتهما اتصلتا بمخارج هذه الحروف فخالطتاها، ولأن لام المعرفة كثيرة الدور على الألسنة، وكثرة الدور تستدعي الخفة، وفي الإدغام تخفيف، مع أنها متهيئة [للإدغام؛ لمجيئها على السكون، وقد عرفناك قبل / أن تهيئة الحرف][1] للإدغام [322/أ] أجلب له؛ لثقله، وأريناك نظيرا، وهو قريب العهدية، فلا نعيده، وشيء آخر، وهو أن وضعها على السكون، فيكون أشد امتزاجا بالاسم، ويتنزل منزلة الجزء منه؛ لامتزاج معناها بمعنى الاسم، وروم / المطابقة بين اللفظ والمعنى عين الحكمة، فلا يستبعد [ج/207] لمجموع ما ذكرنا لزوم إدغامها في هذه الحروف .

أما لام "هل وبل" فقد انتفت عنها كثرة الدور التي في اللام المعرّفة، فلا يلزم إدغامها في مثلها ولا في هذه الحروف، ثم إدغامها قد تفاوت إلى حسن، وهو ادغامها في الراء؛ لازدياد القرب، ووكادة الشبه بينهما، بالنسبة لسائر الحروف.

فإن قلت: لِمَ لم يجز إدغام الراء في اللام لو كان الأمر كما ذكرت ؟

قلت: للزوم الإجحاف بالراء؛ لأن فيها تكريرا ليس في اللام، فبالإدغام تبطل هذه المزية، فامتنع الإدغام لذلك، لا لعدم القرب بينهما.

قوله: (وإلى قبيح، **وهو إدغامها في النون، كقولك: هل نخرج ؟**).

---

(1) سقط من " ب ".

وهو إدغامها في الحروف الباقية؛ لتباعد المخارج، وإدغامها في النون من إدغامها في هذه الحروف؛ [لأن اللام أخت الياء والواو والراء والميم في أن النون تدغم فيها، وواحدة من هذه الحروف][1] لا تدغم في النون، فأحبوا أن تكون اللام مساعدة لأخواتها في امتناع إدغامها في النون، كما ساعدتها من إدغام النون فيها.

قوله:(وإلى وسط، وهو إدغامها في البواقي، وقرئ ﴿ هَثُوِّبَ الْكُفَّارُ ﴾[2]، وأنشد سيبويه:

فَذَرْ ذَا ولَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا ***عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرِ اللَيْلِ نَاصِبِ)[3].

الشاهد في البيت أنه أدغم اللام من "هل" في التاء من "تُعينُ"، والمتيم الذي استعبده الحب[4]، والبرق الناصب الذي يرى من بعد[5]، يقول: فذر ذا الحديث والأمر، ولكن هل تعينني، أراد بالمتيم نفسه، ومعونته له أن يسهر معه ويحادثه ويسليه؛ ليخفف ما يجده من الوجد ممن يهواه؛ لأن ذلك البرق لمع من جهة حبيبه، فتذكره وأرق وهاج حزنه فقلق[6].

قوله: (وأنشد:

تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتُ مَالاً لِلَذَّةٍ * فُكَيْهَةُ هَشَّيءٌ بِكَفَّيْكَ لائقُ)[7].**

الشاهد فيه أنه أدغم اللام في الشين، وفاعل "تقول" فكيهة، وهي اسم امرأة[8]، ولائق

---

(1) سقط من "ب وج"

(2) المطففين، من الآية 36 .

(3) البيت من الطويل، قائله مزاحم العقيلي، وهو في الكتاب 459/4.

والشاهد فيه"هَتُّعِينُ"، وقد أوضحه الشارح.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 305/1، التخمير 466/4، ابن يعيش 141/10.

(4) اللسان "ت . ي . م" 320/1.

(5) شرح أبيات المفصل 1362/2،1363.

(6) شرح أبيات المفصل 1363/2 .

(7) البيت من الطويل، قائله طريف بن تميم العنبري، وهو في الكتاب 458/4.

والشاهد فيه "هَشَّيْءٌ" كما أوضحه الشارح.

والبيت من شواهد: سر الصناعة 305/1، التخمير466/4، ابن يعيش 141/10، الممتع694/2.

(8) اللسان "ف . ك . هـ" 152/5.

أي ملتزم، من قولهم لا يليق بكفه درهما[1].

قوله: (ولا يدغم فيها إلا مثلها، والنون، كقولك: من لك، وإدغام الراء لحن).

لذهاب التكرير.

قوله: (والراء **لا تدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى** ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ ﴾[2]، **وتدغم فيها اللام والنون، كقوله:** ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَّبُّكَ ﴾[3]، ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَّبُّكَ ﴾[4]).

لأنهما قريبتان منها.

قوله: (والنون تدغم في حروف "يرملون" **كقوله: من يقول، ومن راشد، ومن محمد، ومن لك، ومن واقد، ومن نكرم).**

أدغمت النون في هذه الحروف الستة، أما في النون فظاهر، وأما في الخمسة الباقية فلأن الراء واللام من طرف اللسان كالنون، وأن للياء قربا وميلا إلى طرف اللسان، وكأنها تلي الراء بدليل أن اللُّثْغ يجعلون الراء ياء في الأغلب، [وأن الميم حرف يُغن كالنون، وفي صوتها تقارب][5]، وأن الواو حرف لين، والنون لِما لحقتها من الغنة شابهت حروف اللين، فلما حصلت هذه المقاربة بينهن وبين النون أدغمت فيهن.

قوله: (وإدغامها على "ضربين" **إدغام** بغنة وبغير غنة، **ولها أربع أحوال: أحدها الإدغام مع هذه الحروف).**

المراد بذلك أن تقول في: مِن لك مَلَّكَ ، فتخرجه مع غنة [في الصوت][6]، أو تقول: ملّك باللامين العاريتين عن الغنة، كأنك قلت: ملّك تملك، وعلى هذا باقي الحروف.

قوله: (والثانية **البيان مع الهمزة والهاء والعين والغين والخاء، كقولك:** من **أجلك، ومن هانئ، ومن عندك، ومن حملك، ومن غيرك، ومن خانك، إلا في لغة قوم أخفوها**

---

(1) اللسان "ل . ي . ق" 546/5 .

(2) آل عمران، من الآية "41".

(3) الفجر، من الآية "6".

(4) الأعراف، من الآية "167".

(5) سقط من "ب و ج".

(6) في "ب" [في التنوين].

مع الغين والحاء[1] فقالوا في مِنْخِلٍ ومِنْغِلٍ).

أي لا يجوز في تلك الستة من حروف الحلق إلا البيان، أما امتناع الإدغام فلأنها بعدت عنهن مخرجا أشد البعد، [لا اتصال][2] بينها وبينهن بوجه، وأما امتناع الإخفاء فلأنه [يشابه][3] الامتزاج فيمتنع؛ لما بينها وبينهن من التباعد المفرط، وما حكي عن بعضهم من الإخفاء مع الغين والخاء فهو تشبيههما بحروف [الفم][4]؛ لأنهما في آخر الحلق، حيث يبتدئ في الفم، فصارتا كالقاف والكاف، ومع حروف الفم الإخفاء؛ لما سنذكره [إن شاء الله][5].

[فأما][6] الألف فلا تقع بعد النون الساكنة، والإخفاء والبيان إنما يجيئان في النون الساكنة [لا][7] المتحركة، والمنغل، من انْغَل الأَديمَ أفسده[8].

قوله: (والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء، شنباء وعمبر).

لأن الباء حرف شديد، يثقل اللفظ بالنون الساكنة معها، كالتاء الساكنة مع الدال في "وتد"، وليست من مخرج النون، ولا تشابهها في الغنة كالميم، والميم من الشفة كالباء [وفيها][9] غنة كما في النون، فقلبت الباء إلى الميم، وأدغمت النون في الميم؛ ليقع القلب إلى الأخت، والإدغام في المشابهة.

قوله: (والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفا، كقولك: من جابر، ومن كفر، ومن قتل، وما أشبه ذلك، قال أبو عثمان: (وبيانها مع حروف الفم

---

(1) وهي كذلك قراءة أبي جعفر. إتحاف الفضلاء 144/1، وصفها ابن الحاجب بالضعيفة، ونسبها ابن يعيش إلى بعض العرب، وبين أن الإظهار أجود وأكثر؛ لكونهما من حروف الحلق. الإيضاح 507/2، ابن يعيش 145/10.

(2) في " أ " [لا تصاله] .

(3) في " أ " [مشاركة].

(4) سقط من " ب ".

(5) سقط من "ب وج".

(6) في "ب و ج " [أما] .

(7) في "ب و ج" [أما].

(8) اللسان "ن . غ . ل" 225/6 .

(9) في " أ " [وفيه] .

لحن))[1].

الحروف تسعة وعشرون، وقد خرج منها حروف الحلق وهي سبعة، والخمسة التي معها الإدغام، والواحد الذي معه القلب، وهي ثلاثة عشر، فتبقى خمسة عشر، وهي القاف، والكاف، والجيم، والشين، والسين، والصاد، والزاي، والضاد، والطاء، والتاء، والدال، والذال، والظاء، والثاء، والفاء، فالنون تخفى مع هذه الخمسة عشر، ولو بينتها مع واحد منها كان لحنا.

ومعنى الإخفاء أن تشبع غنة مشبعة، يخفى فمها بينها نحو: [من][2] جابر، تخرجها من الخيشوم، والبيان التجريد من الغنة، تقول: من عندك، فتخرجها من الفم، ولا تجد لها أثرا في الخيشوم.

وإنما لزم الإخفاء مع هذه الحروف؛ لأن هذه الحروف وقعت في الرتبة الوسطى، لا في القرب [المفرط][3]، ولا في البعد المفرط، [لا في الحلق غير الحروف السبعة، لكنه في غاية البعد عن اللسان، فلم يجئ فيه إلا البيان، والفم حيز لحروفه، وكذا اللسان والشفتان، غير أن اللسان بين هذين الحيزين، فتكون النون مقاربة لحروف الفم مقاربة الوسط بين الشيئين، فلا يلزم الإدغام؛ لعدم القرب المفرط، ولا البيان؛ لعدم البعد المفرط][4]، فيلزم الإخفاء الذي هو بين [الإدغام][5] والبيان.

[فإن][6] قلت: فالميم والواو كحروف الفم؛ لأن الشفتين [طرف][7] والفم طرف، فحروف أحدهما كحروف الآخر في القرب والبعد، فَلِمَ لزم الإدغام فيهما مع امتناعه فيهن ؟

قلت: المقاربة من وجه آخر بيناه قبل.

قوله: (والطاء، والدال، والثاء، والظاء، والذال، والتاء، ستتها **يدغم بعضها في**

---

(1) الإيضاح 507/2 .

(2) سقط من " أ ".

(3) سقط من " أ ".

(4) سقط من "ب و ج" .

(5) في " أ " [الإخفاء] .

(6) في " أ " [وإن].

(7) مكرر في " أ ".

بعض، وفي الصاد، والزاي، والسين، وهذه لا تدغم في تلك، إلا أن بعضها يدغم في بعض).

الطاء تدغم في الدال والتاء، وتدغمان فيها، والظاء تدغم في الذال والثاء، وتدغمان فيها، ثم كل واحدة من هذه الستة [في الصاد والزاي والسين، وهذه الثلاث لا تدغم في تلك الستة][1]؛ لما في إدغام هذه الثلاث فيهن من إبطال ما لها من الفضل، وهو صوت الصفير، فأما إدغام [بعض][2] هذه الثلاث في بعض فغير ممتنع؛ لتساويهن في هذا الفصل، واتحاد المخرج.

قوله: (والأقيس في المطبقة إذا أدغمت تَبْقِيَةُ الإطباق، كقراءة أبي عمرو[3]: ﴿ فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾)[4].

في [إدغام][5] المطبقة من هذه التسعة، وهي الصاد والطاء والضاد والظاء وجهان، أحدهما: إذهاب الإطباق؛ للتسهيل وصحة الإدغام.

والثاني: إبقاؤه؛ ليصان ما لهذه الأحرف من فضيلة الإطباق.

وهذه المسألة نظيرة إدغام النون فيما [سبق][6] / بغنة وبغيرها. [231/ب]

أما بغنة فليصان لها فضيلة الغنة، وأما بغير غنة، فلأن ترك الغنة أخف، والنون بالإدغام قد صارت من جنس تلك الحروف، والوجه الثاني أقيس؛ لأن بطلان فضيلة الحرف لمّا كان مانعا للإدغام ومبقيا للحرف على حاله، كالشين لم تدغم في الجيم مع قرب المخرج كان بقاء الإطباق الذي هو زيادة لهذه الأحرف وفضيلة لهن أولى.

قوله: (والفاء لا تدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ﴾[7]**، وقرئ**

---

(1) سقط من "ب و ج" .

(2) سقط من "ب و ج" .

(3) هذا الإدغام من المواضع المتفق عليها بين القراء. الإيضاح 509/2 .

(4) الزمر، من الآية "53".

(5) في " أ " [الإدغام] .

(6) في " أ " [بين] .

(7) البقرة، من الآية "211" .

أيضا ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ﴾[1] بإدغامها في الباء، وهو ضعيف[2]، تفرد به الكسائي[3]، وتدغم فيها الباء، والباء لا تدغم إلا في مثلها، قرأ أبو عمرو[4] ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[5]، والفاء والميم، نحو: ﴿ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ ﴾[6]، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾[7]، ولا يدغم فيها إلا مثلها).

لا تدغم الفاء في الباء؛ لئلا يزول ما بها من مزية التأفيف، وهو التصويت الذي يخرج من الفم.

قوله: (والميم لا تدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ ﴾[8]، وتدغم فيها النون والباء).

هي لا تدغم في الباء؛ لما فيها من فضيلة الغنة.

قوله: ("وافتعلَ إذا كان بعد تائها مثلها جاز فيه البيان والإدغام، والإدغام سبيله أن تسكن التاء الأولى، وتدغم في الثانية، وتنقل حركتها إلى الفاء، فيستغنى في الحركة عن همزة الوصل، فيقال: قَتَّلُوا، بالفتح، ومنهم من يحذف الحركة ولا ينقلها، فيلتقي ساكنان، فيحرك الفاء بالكسر، فيقول: قِتّلوا، فمن فتح قال: يَقَتَّلون، ومُقَتَّلون، ومن كسر قال يَقِتّلون، ومُقِتّلون" بالكسر).

إذا وقع بعد تاء "افتعل" [تاء][9]، فهذان المثلان قد اجتمعا في كلمة، من حيث إن نحو: "اقتتل" كلمة واحدة، وشبهة اجتماعهما في كلمتين نحو: أنعمت تلك، من حيث إن

---

(1) سبأ، من الآية "9".

(2) جــوزه العكبري، ووصفه ابن يعيش بالشاذ، وابن الحاجب بالضعيف عند النحويين. إملاء ما من به الرحمن 357/2، ابن يعيش 146/10، الإيضاح 509/2،510، إتحاف الفضلاء 382/2.

(3) البحر المحيط 261/7، إملاء ما من به الرحمن 357/2.

(4) إتحاف الفضلاء 113/1.

(5) البقرة، من الآية "19".

(6) الإسراء، من الآية "24".

(7) البقرة، من الآية "283".

(8) البقرة، من الآية "36".

(9) في "ب و ج" [مثلها] .

عين "افتعل" لا يلزمها التاء، نحو: اجتهد، كما أن الكلمة التي بعد"أنعمت" لا يلزم أن يكون صدرها تاء، فيجوز فيه البيان والإدغام عملاً بالوجهين، غير أن الإدغام / فيه قوة، إذ[أ/323] الإدغام في المنفصلين جائز جوازا مستمرا، وقد زاد هنا جهة الاتصال من وجه، فالقياس أن يزداد الإدغام قوة، وهذا واضح، وسبيل الإدغام فيه أن يسكن الأول من المثلين مع نقل حركته إلى الفاء، وتسقط همزة الوصل؛ لوقوع الغنة عنها؛ لأنها اجتلبت بسكون الفاء، [ولم يبق، وأن تحذف][1] حركته حذفا، كما حذفت حركة الدال [الأول][2] من "مُدَّ" بضم الميم محافظة على المبني للمفعول، وإذا حذفت وأدغم الأول من المثلين في الثاني التقى ساكنان الفاء والتاء الأولى، ولزم التحريك بالكسر، فتسقط همزة الوصل؛ لما قلنا: فعلى الوجه الأول "قتلوا" بفتح القاف، وعلى الثاني بكسرها، وهذا أوضح من الأول؛ لأن فيه احتمال الالتباس بـــ"قتّل"، وإنما قلنا احتمال الالتباس؛ لأنك تقول في مضارعه على هذا الوجه: "يَقَتَّلونَ" بفتح الياء والقاف، وفي باب "فُعِّلَ يُفَعِّل" بضم الياء، فيزول الالتباس.

وفي إجازتهم الإدغام مع احتمال الالتباس دليل واضح على ما قلنا من قوة الإدغام في هذا النحو، فمن فتح القاف في "قَتَّلوا" قال في المضارع واسم الفاعل يَقَتِّلون ومُقَتِّلون بفتح القاف وكسر التاء؛ لأنه ينقل فتحة التاء الأولى من "يقتتلون ومقتتلون" إلى القاف ثم يدغم، ومن كسر كسر القاف فيهما أيضا؛ لأنه يدغم التاء الأولى منهما في الثانية ويكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وعلى هذا / نحو: ارتدف [واختطف؛ لأن الدال والحاء قريبتان[ج/108] من التاء، فنقلت التاء إليهما، تقول: رَدْف، ويردف،][3]، فهو "مردوف"، بفتح الراءان، أو أرِدْف، يُرْدِفُ فهو مُرْدِف بكسرتين، وكذا تقول خطف [إلى الآخر][4].

قوله: (ويجوز "مُقُتِّلون" بالضم، اتباعا للميم؛ **لما حكي عن بعضهم "مُرُدِفين")**[5].

من قال"يُقُتِّلون" بضم القاف، فقد حذف حركة تاء الافتعال من "يقتتلون"، وأدغم

---

(1) في " أ " [ولم يبن، ويجوز].

(2) سقط من "ب و ج".

(3) سقط من " ب ".

(4) سقط من " أ ".

(5) الأنفال، من الآية "9"، وهي قراءة رجل من أهل مكة، المحتسب 273/1، إملاء ما من به الرحمن 300/1، شرح الشافية 285/3.

واضطر إلى تحريك القاف للساكنين، فضمهما اتباعا لضمة الميم، كما قالوا: "سُرُّ" بضم الراء اتباعا لضمة السين.

قوله: (وتقلب مع تسعة أحرف إذا كن قبلها مع الطاء **والظاء والصاد والضاد طاءً، ومع الدال والذال والزاي دالاً، ومع الثاء والسين ثاءً، وسيناً).**

إذا كان فاء افتعل حرفا مطبقا [يلزمها][1] القلب إلى الطاء، كاصطفى في [اصتفى][2]؛ لما سنعود إلي [بيانه إن شاء][3] الله [عز وجل][4]، فمع [الطاء][5] نفسها أولى أن يلزم انقلابها إلى الطاء، فلما انقلبت إلى الطاء اجتمع مثلان، نحو: اططلت في اطتلت، فلا يجوز الإدغام.

فإن قلت: [فغير ما ذكرت في اجتماع][6] المثلين [ثابت][7] في اقتتلوا، ومع ذلك جاز فيه البيان على مذهب بعض العرب.

قلت: لا تنس ثقل التهيؤ للإدغام بسكون الأول في المثلين، فقد سيق إليك الحديث [فيه][8] غير مرة.

فإن قلت: لم لم تقلب الطاء تاء ؟

قلت: الداعي إلى القلب هو المخالفة بين الحرفين، وإنما يتحقق إذا لفظ بهما، وحين تمام اللفظ بهما وقع التكلم على التاء، فمست الضرورة إلى قلب التاء طاء.

قوله: (فأما مع الطاء فتدغم ليس إلا، كقولك: اطَّلب، واطعنوا، ومع الظاء **تبين، وتدغم بقلب الظاء طاءً، أو الطاء ظاءً، كقولهم: اظْطَلم، واطَّلم، واظَّلم).**

الظاء مخالفة للتاء؛ لأن الظاء فيها إطباق ليس في التاء، فتبدل التاء إلى حرف آخر

---

(1) في " أ " [يلزمه].

(2) في " أ " [اصطفى] .

(3) سقط من " ب ".

(4) سقط من " أ "، وبدله في " ج " [جل وعزَ] .

(5) سقط من " أ ".

(6) في " أ " [فيه اذكرت] .

(7) سقط من " أ ".

(8) سقط من "ب و ج " .

مشاكل للظاء، نحو: اظطلم في اظتلم، فيتحقق اللفظ بمشابهة الحرفين، والظاء والطاء حرفان متقاربان، فيجوز الإدغام، وفيه وجهان: قلب الأول إلى لفظ الثاني وعلى العكس.

فالأول: على وتيرة القلب في كل متقاربين عند روم الإدغام.

والثاني: أن فاء "افتعل" أصل دون التاء، فَجَعْلُ ما حل في عتبة الأصالة متبوعاً لما لم يحل في هاتيك أولى من قلب الأمر وعكسه.

قوله: (ورويت الثلاثة في بيت زهير:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ * عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ)**[1].

فَيُظْلَمُ أي [يسال][2] فوق طاقته فيتحمل ذلك[3]، وأول البيت قد سبق في مسألة المجازاة[4]، وثلاثة الأوجه فيه "يَظْطَلِمُ"، و"يَظَّلِمُ" بالظاء المعجمة، و"يَطَّلِمُ" بالطاء غير المعجمة.

قوله: (ومع الضاد تبين، **وتدغم بقلب الطاء ضادًا، كقولك: اضطرب، واضّرب، ولا يجوز اطّرب**).

تقلب تاء الافتعال مع الضاد طاء؛ لأن الضاد من المطبقة، والتقريب ظاهر، وإنما لم يجز "اطّرب"، إذ في الضاد استطالة ليس لغيرها من الحروف، [ففي][5] قلبها إلى الطاء بلا إدغام [إبطال][6] تلك الفضيلة.

قوله: (وقد حكي اطّجع في اضطجع، وهو في الغرابة **كالطجع)**[7].

وجه الغرابة ما ذكرنا إذ في قلب الصاد إلى غيرها تَنَكُّبٌ وعدول، إلى جانب الإجحاف [بإبطال ما بها من مزية الفشو والاستطالة، ووجه آخر إذ قلب تاء "افتعل" طاء

---

(1) سبق الكلام عنه في باب حرفي الشرط، ص 162 من هذه الرسالة. والشاهد فيه "فيظّلم" كما أوضحه الشارح.

(2) في " أ " [يساوي] .

(3) اللسان "ظ . ل . م" 228/4.

(4) يراجع ص 161من هذه الرسالة ..

(5) في " أ " [مع].

(6) في " ج " [إدغام].

(7) الكتاب 470/4 - 483.

للضاد، فلما أزيلت الضاد توجب القلب، فيلزم أن تعود التاء، فبقاء الطاء بعد زوال حالتها غرابة أيضا.

قوله: (ومع الصاد تبين، وتدغم بقلب الطاء صادا، كقولك: مصطبر، ومصبر، واصطفى، واصطلى، واصغى، واصّلى، وقرئ[1] ﴿ إِلَّا أَن يُصَّلِحَا ﴾[2]، ولا يجوز مطبر).

الصاد أيضا مطبقة، فقلبت التاء طاء؛ لئلا يسافر الصوت. ولأنك لا تدغم الصاد في الطاء تنكبا عن الإجحاف][3] بإهدار الصفير، ولذا قال: (ولا يجوز مطبر).

وقوله: ﴿ إِلَّا أَن يَصَّلِحَا ﴾ [هو][4] تفعيلا من الصلح.

قوله: (وتقلب مع الدال والذال دالا، **فمع الدال والذال تدغم، كقولك: إدّان، وادّكر، واذّكر، وحكى أبو عمرو عنهم: إذ دكر، وهو مذدكر)**[5].

إذا كانت إحداها فاء لافتعل، نحو: إدّان، بالدال غير المعجمة، واذكر بالذال المعجمة، والأصل إذ دان، واذتكر، والتاء مهموسة، وهما مجهورتان تقلب التاء إلى حرف يشاكلها في المخرج، ويشاكل الدال والذال في الجهر ثم يجيء الإدغام.

أما في اذتان فظاهر، وأما في اذتكر فللمتقاربين، [و][6] في إدغام هذا مذهبن. بعضهم يقلب الأول إلى الثاني، وبعضهم يعكسون، هذا ووجها المذهبين ما مر في مسألة "اظّلم"، وادّان من الدين قال:

أَنَدَّانُ أَمْ نَعْتَانُ أَمْ يَنْبَرِي لَنَا * أَغَرُّ كَنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الغِمْدُ**[7]

---

(1) هي قراءة عاصم الجحدري. الكتاب 467/4، المحتسب 201/1، إتحاف الفضلاء 117/1.

(2) النساء، من الآية "127".

(3) سقط من "ب و ج".

(4) سقط من " ب ".

(5) سر الصناعة 173/1، الممتع 357/1.

(6) سقط من "ب و ج".

(7) البيت من الطويل، قائله تميم ابن مقبل، وهو في ديوانه ص 254.

والشاهد فيه "أندّان" أصله"انتَدَان". قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت في الدال بعدها. ويجوز البيان.

البيت في اللسان "د . ي . ن" 439/2.

قوله: (وقال الشاعر:

تُنْحي عَلَى الشَّوْكِ جُزَارًا مَقْضبًا

والْهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَــــا)[1].

يصف وحشية، "تنحي" من قولهم: أنحيت على حلقة السكين أي عرضت[2] [فقبل][3]، والجُزَار السيف[4]، يريد أسنانها، والمقْضَب القطاع[5]، أي تجعل السن ناحية الشوك [أي][6] قاصدة إياه، والهَرْمُ النبت اليابس[7]، ويذري من أذرى البُرَّ أعطاه للريح[8]، واذدراء من باب ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[9]؛ لأنه مصدر [افتعل، لا مصدر][10] أفعل.

قوله: (ومع الزاي تبين، وتدغم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: ازْدَانَ وازَّانَ).

الزاي مجهورة والتاء مهموسة، فتقلب التاء إلى الدال؛ لأنها تشاكل الزاي في الجهر، وتوافق التاء في المخرج، فيجيء البيان نحو: ازدان في ازتان، من الزين، والإدغام لكن بقلب الدال زايا، لا على العكس؛ لئلا يبطل الصفير.

قوله: (ومع الثاء تدغم ليس إلا بالقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، فتقول: مثّرد، ومتّرد، ومنه إثّار، وإتّار).

---

(1) البيتان من الرجز، قائلهما أبو ضحاك، وهما له في سر الصناعة 173/1.

والشاهد فيه "اذْدِراء"، اجتمعت تاء الافتعال مع الذال، فقلبت دالا ولم تدغم، وهو جائز إدغامها وذلك بقلب الدال ذالا.

والبيتان من شواهد التخمير 476/4، ابن يعيش 150،49/10، الممتع 358/1، اللسان "ذ . ك . ر" 464/2.

(2) اللسان "ن . ح . ا" 155/6.

(3) سقط من "ب و ج" .

(4) اللسان "ج . ز . ر" 418/1.

(5) اللسان "ق . ض . ب" 274/5.

(6) سقط من "ب و ج" .

(7) اللسان "هـ . ر . م" 330/6.

(8) اللسان "ذ . ر . ي" 460/2.

(9) نوح، الآية "17".

(10) سقط من " أ ".

جاء الإدغام مع الثاء؛ لأنهما متقاربان، ولزم [سكون][1] الأولى وتهيؤهما بذلك الإدغام، ووجها القبيلين فيه قد ذكر قبل.

قوله: (ومع السين تبين، وتدغم بقلب التاء إليها نحو: مُسْتَمِع، ومَسمَّع).

ليس بجيد؛ لأن الكلام بعد إبدال تاء الافتعال، ولا يصح حينئذ إلا الإدغام؛ لاجتماع المثلين.

أما البيان في قولك "مستمع" فإنما هو على لغة من يبقي تاء الافتعال، ولا يبدلها[2]؛ لأن الشين أخت الضاد والزاي، فلا يجوز إدغامها في التاء؛ لئلا يسلب صفيرها.

فإن [قلت][3]: ما بالها قد خالفت هاتين، إذ لم يقع قلب التاء عند تلاق، أي عند تلاقيهما في البيان ؟ [وهاتين إشارة إلى الصاد والزاي فلا يجوز][4].

[والجواب][5]:

الْقَلْبُ عِنْدَهُمُ لُزُومُ تَشَابُهٍ * وَهُمَا مَعًا بِتَشَابُهٍ وَوِفَاقِ**

فَالسِّينُ مَا بَرِحَتْ نَعَمْ مَهْمُوسَةً * كَالتَّاءِ وَالأُخْتَانِ بِالإِطْبَاقِ**[6]

قوله: (وقد شبهوا **تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: خَبَطُّ، وقال:**

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ *** ....)[7].

وجه التشابه أن التاء ضمير الفاعل، وهو كالجزء من الكلمة، فهي كتاء "افتعل" في

---

(1) في "ب و ج" [السكون] .

(2) قال ابن يعيش: (هو عربي جيد؛ لاختلاف المخرجين) 151/10.

(3) سقط من " ج ".

(4) سقط من " أ ".

(5) سقط من "ب و ج".

(6) البيتان من الكامل، مجهولا القائل، ولا يعرف لهما سابق ولا لاحق- فيما وقفت عليه - وقد أتى بهما الشارح بيانا لصفات السين والتاء ومدى التشابه بينهما المانع من الإدغام.

(7) البيت من الطويل، قائله علقمة الفحل، وهو في ديوانه ص 48.

والشاهد فيه "خَبَطَّ" والأصل "خَبَطْتَ"، شبه تاء الضمير بتاء **الافتعال**، فقلب التاء طاء وأدغم.

والبيت من شواهد: الكتاب 471/4، سر الصناعة 196/1، المنصف 332/2. التخمير 477/4، ابن يعيش 10/ 48، الإيضاح 516/2، الممتع 361/1، شرح الشافية494/4.

أنها جزء من الكلمة، فلما أشبهت بتاء افتعل قلبوها [لتشابه][1] ما قبلها، [فقالوا][2] في "خَبَطْتُ، خَبَطُّ، كاطَّلْتَ في اطتلب، وعلى هذا جاء قوله: (وفي كل حي)، تمامه:

.... * وَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ ذَرَاكَ ذَنُوبُ**

خَبَطٌّ من خبط الشجرة[3] كأنه قال: خبطت نعمته عليهم، أي حصلت، وشأس [أبو][4] هذا القائل، وهو [علقمة][5].

وذَنُوبٌ نصيب، وهو في الأصل الدلو العظيم[6]، أصله أن السقاة كانوا يقتسمون الماء، فيكون لهذا ذنوب، ولهذا ذنوب، / قال: [232/ب]

لَنَا ذَنُوبٌ وَلَكُمْ ذَنُوبٌ * فَإِنْ [أَنْبَتُّمْ][7] فَلَنَا [الْقَلِيبُ] [8][9]**

كان ممدوحه أسر "شأسا"، فقال هذه القصيدة، يمدحه بها، فلما قال [عمرو][10] هذا البيت قال الملك: نعم وأَذْنِبَةٌ[11].

قوله: (وفزد، وحصط عينه، وعده، ونقده، يريدون خبطت، وفزت، وحصت،

---

(1) في " أ " [فتشاكله].

(2) سقط من " أ ".

(3) اللسان "خ . ب . ط" 217/2.

(4) في الشروح الأخرى [أخو]. التخمير 477/4، شرح أبيات المفصل للخوارزمي 1369/2.

(5) في "ب و ج" [عمرو]،. هو الشاعر علقمة بن عَبَدَة بن قيس التميمي المشهور بعلقمة الفحل، شاعر جاهلي معروف عاصر امرأ القيس، وله معه مساجلات، مات 20 ق هـ. الشعر والشعراء 218/1، الخزانة 283/3، الأعلام 247/4.

(6) اللسان "ذ . ن . ب" 472/2 .

(7) في " أ " [لبئتم] .

(8) سقط من " أ ".

(9) البيت من الرجز، قائله ابن دحية الكلبي، وهو في معاني القرآن للفراء 90/3.

والشاهد فيه: " ذَنُوب"، حيث جاءت بمعنى "نصيب".

البيت في: الكشاف 33/4، البحر المحيط 132/8، اللسان "ذ . ن . ب" 472/2.

(10) في النسخ الثلاث [عمرو] .

(11) شرح شواهد الشافية 495/4.

وعدت، قال سيبويه: وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلب)[1].

إنما كان ترك القلب أعرب وأجود؛ لأن هذا الضمير ليس كتاء افتعل في اللزوم، بدليل مفارقته الفعل عند إشارته إلى ضمير مستكن أو صريح، نحو: زيد خبطّ، أو خبط زيد، فلم يكن في الاتصال كتاء افتعل، وشيء آخر وهو أن في الإدغام إبطال صورة ضمير الفاعل، ألا ترى إلى قولهم خَبَطٌّ.

قوله: (قال: وإذا كانت التاء متحركة، **وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام)**[2].

يريد نحو: استطعم، واستضعف، واستدرك؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن، فلا سبيل إلى الإدغام، واستدان واستضاء بتلك المنزلة؛ لأن فاءها في نية السكون.

أي قال سيبويه: امتنع إدغام تاء استفعل فيما بعدها في تلك الكلمات؛ لما ذكر من فوات سكون أول المتقاربين.

فإن قلت: الطاء في استطعم حرف إطباق، وكذا [الضاد][3] في استضعف، والتاء مع حرف الإطباق تقلب طاء، كما في اصطبر ونحوه، [فما][4] المانع عن انقلابها طاء هنا ؟

قلت: المانع عنه هو الجمع بين حرفين مهموس ومطبق، فالسين مهموسة، والتاء مطبقة، والجمع بينهما مهروب عنه مرفوض، كما في اطتلت، واصتبر، غير أن التاء في باب "استفعل" مقدم، وفي باب "افتعل" مؤخر، وهذا القدر من الفرق غير فارق، إذ الهروب عن نحو: اطتلت [لتنافر الحرفين][5]، وذلك غير متفاوت في الفصلين.

قوله: (وأدغموا تاء "**تفعل، وتفاعل**" **فيما بعدها، فقالوا: اطّيروا، وازينوا، واثاقلوا، واذّارأوا، مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بعد الإدغام**).

اطّير وازّين أصلهما تطير وتزين، فأدغم تاء تفعل في الطاء والزاي بعد قلبهما طاء

---

(1) الكتاب 472/4.

(2) الكتاب 472/4 .

(3) في " أ " [أيضا].

(4) في " أ " [وما].

(5) في "ب و ج" [للتنافر بين الحرفين].

وزايا، فاجتلبت همزة الوصل؛ ليمكن اللفظ بالطاء والزاي الساكنين، وعلى هذا اثّاقلوا، وادّارأوا من الدرء وهو الدفع[1]، والمضارع "تطّيّر" بفتح الطاء والياء المشددتين، وتثاقل بالثاء المشددة، والقاف المفتوحة، والمصدر "اطّيُّر" بطاء مشددة مفتوحة، وياء مشددة مضمومة، واثاقل بالثاء المشددة والقاف المضمومة.

فإن قلت: فما للمضارع لم تجلب له همزة الوصل ؟

قلت: لأن الابتداء وقع على حرف المضارعة، وهو متحرك.

قوله: (ولم يدغموا نحو: "تذكرون"؛ **لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية).**

أصل"تذكر" "تتذكرون" حذفت التاء الأصلية؛ للتخفيف، فلو [جاز][2] الإدغام وقلب التاء الباقية دالا بعد إسكانها فذلك إجحاف [بالكلمة][3]، وجمع بين إعلالين، وهو مما [رفضه][4] / القياس، وصك جبين طالبيه بالياس. [324/أ]

بقي سؤال وهو أنهم آثروا الحذف على الإدغام في تتذكرون، فأجازوا تَذَكَّرُونَ [ولم يجيزوا][5] تَذَّكَّرُونَ، فما السر في ذلك ؟

قلت: إن السر هو أداء الإدغام إلى التناقض، فإنك إذا أدغمت الأولى من التائين في الثانية تزيل حركتها، وتجعلها كالمحذوف المعدوم بإدراجها في الثانية، ثم نضطر إلى جلب الهمزة للابتداء بها، وذلك عين التناقض؛ لأنك حذفت شيئا مستقرا في مركزه، وتكلفت بجلب شيء آخر.

قوله: (ومن الإدغام الشاذ قولهم ست، **أصله سدس، فأبدلوا السين تاء، وأدغموا فيها الدال، ومنه "ود" في لغة بني تميم[6]، وأصلها "وَتِد"، وهي الحجازية الجيدة).**

---

(1) اللسان "د . ر . أ" 368/2 .

(2) في " أ و ج" [جاء].

(3) في " أ " [بعد الكلمة] .

(4) في " أ " [رفضوه].

(5) في " أ " [ولم يجيزون].

(6) الكتاب 482/4.

ليس بمستقيم؛ لأن الإدغام بعد إبدال السين تاء ليس بشاذ؛ لثقل النطق بالدال والتاء، ألا تراهم اتفقوا على إدغام مثل ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾ [1] ورددت؛ لأنهما كأنهما مثلان، وإنما الشذوذ في إبدال السين تاء، ويحتمل أن يريد بالشذوذ أنه لم يقع مثله مدغما، فعلى هذا نسبة الشذوذ إليه مستقيمة.

قوله: (ومثله عِدّان في عتدان، وقال بعضهم"عتد"[2]؛ فرارا من هذا).

عدّان جمع عتود.

قوله: (وقد عدلوا في بعض ملاقي المثلين أو المتقاربين؛ لإعواز الإدغام إلى الحذف، فقالوا في: ظللت ومسست وأحسست، ظلت ومست وأحست، قال:

.... * أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ)[3].**

تعذر / الإدغام [هنا][4]؛ لفوات شرطه: وهو [تحرك][5] المدغم فيه، [فحذف أحد][6] [ج/209] المثلين؛ للتخفيف، وقيل: شبهوا المضعف بالمعتل، فكما قالوا: "لست"، كذلك قالوا: طلت.

فإن قلت: [أيهما المحذوف منهما][7] ؟

قلت: هو العين؛ لوجهين:

أحدهما: نقل حركة العين إلى الفاء، كما في نحو: طِلْتُ [بزنة][8] خِفْتُ.

والثاني: أن ما قبل الضمير فيه ساكن، فلو حذفت اللام حصل ما قبل المضمر متحركا،

---

(1) البقرة، من الآية "254".

(2) سر الصناعة 173/1، الممتع 716/2، شرح الشافية 268/2.

(3) البيت من الوافر، قائله أبو زبيد الطائي، وهو في الأمالي 176/1.

والشاهد فيه "أحسْنَ"، وهو كما أوضحه الشارح امتناع الإدغام؛ لفقد شرطه. والعدول عنه إلى الحذف، والأصل أحْسسْنَ.

والبيت من شواهد: المقتضب 245/1، التخمير 478/4، ابن يعيش 153/10، اللسان "ح . س . س" 82/2.

(4) في " أ " [هذا] .

(5) طمس في " ب " وسقط من " ج ".

(6) في "ب و ج" [فأحد] .

(7) في " أ " [المحذوف منهما أيهما].

(8) سقط من " أ ".

وهذا خلاف ما ألفوه من [أصلهم][1] المعهود، ونحو تصامم إنما لم يجز الحذف فيه؛ لأن المثلين شبهها بحرف اللين، وهو ثابت القدم بعد الألف، نحو عاود، وساير، فكذا شبيهه.

وأول البيت: **خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا** *** ....

أحسست بالشيء أيقنت[2]، الضمير في به للحادي، وشوس جمع أشوس، وهو الذي ينظر بمؤخر عينه نظر المتكبر[3].

قوله: (وقول بعض العرب (**استخذ فلان أرضا**)، **لسيبويه فيه مذهبان:**

أحدهما: أن يكون أصله "استتخذ"، فتحذف التاء الثانية.

والثاني: أن يكون"اتخذ"، فتبدل السين مكان الفاء الأولى)[4].

قال سيبويه: في استخذ مذهبان:

أحدهما "استتخذ" بالتائين، حذفت الثانية تخفيفا.

والثاني "اتّخذ" أبدلت من السين التاء مكان التاء الأولى، كما أبدلت من السين التاء، [كما][5] في قوله: **عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ**[6]

قوله: (ومنه قولهم "يسطيع" **بحذف التاء**).

هذا نظير الحذف في المتقاربين، حذفوا [التاء][7] [لاستثقالهم][8] لها [مع الطاء][9] ، وكراهيتهم إدغامها فيها؛ لاستلزام الإدغام بحركة السين، وهي لا تحرك أبدا.

قوله: (**وقولهم يستيع**، إن شئت حذفت الطاء، **وتركت تاء الاستفعال، وإن شئت حذفت التاء المزيدة، وأبدلت التاء مكان الطاء**).

---

(1) في " ب " [أصله] .

(2) اللسان "ح. س . س" 82/2.

(3) اللسان "ش . و . س" 491/3.

(4) الكتاب 483/4 .

(5) سقط من " أ ".

(6) تقدم الاستشهاد به في باب الإبدال، ص 358 من هذا الكتاب، والشاهد فيه "النات" أراد الناس. فأبدل السين تاء.

(7) سقط من " أ ".

(8) سقط من " ج ".

(9) سقط من " أ " وبدله [إما مع التاء].

أي تخفيفا.

قوله: (وقالوا "بَلْعَنْبَر وبَلْعَجْلَان" **في بني العنبر، وبني العجلان، وعَلْمَاءِ بنو فلان، أي على الماء، قال:**

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ * وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ**)[1].

الأصل [بني][2] العنبر، التقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء، واجتمع متقاربان النون واللام، ومنع الإدغام تحرك النون وسكون اللام، فاحتيج للإدغام إلى ثلاثة أشياء: تسكين المتحرك، وتحريك الساكن، والإدغام، وهو إدراج الأول في الثاني.

والحذف غير متوقف على هذه الأشياء المستنكرة المستكرهة، فحذفوا إيثارا لأهون الأمرين، كما هو شأن المبتلى ببليتين.

و"عَلْمَاء" أصله على الماء، حذفت اللام الأولى؛ لالتقاء الساكنين، وامتنع الإدغام؛ لما قلنا آنفا، فحذفت اللام الأولى؛ لكون الحذف أسهل.

و[طفا][3] العود على الماء جرى[4]، وبكر بن وائل قبيلة[5]، وعاجت مالت وقصدت شطره[6] أي نحوه، يعني قُتل هؤلاء، وقصد إلى هؤلاء.

قوله: (وإن كانوا **ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في يتسع، ويتقي، فهم مع عدم إمكانه أحذف**).

يعني كرهوا اجتماع المثلين مع إمكان تخفيفه بالإدغام، حتى حذفوا هربا [من][7]

---

(1) البيت من الطويل، مختلف في قائله، منسوب لقطري بن الفجاءة. في الكامل 202/2.

والشاهد فيه "عَلْمَاء" وقد أوضحه الشارح.

البيت في: الأمالي الشجرية 4/2، التخمير 481/4، ابن يعيش 154/10.

(2) في " أ " [هذا].

(3) في "أ" [طفى].

(4) اللسان "ط . ف . ا" 184/4.

(5) قبيلة عدنانية عظيمة، تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط بن ربيعة. جمهرة الأنساب307، اللسان "ب . ل . ر" 240/1.

(6) اللسان "ع . و . ج" 457/4.

(7) في " أ " [عن].

اجتماعهما مع إمكان ضرب من التخفيف [فيها، وإذا فعلوا ذلك فيه، فلأن يفعلوا ذلك في الذي لا يتأتّى فيه ضرب من ضروب التخفيف][1] أولى.

وقوله: (في يتّسع ويتّقي) ذكر ابن جني يتْسع ويتْقي [بإسكان][2] التاء[3]، ووجهه أن الأصل يوتسع، فلما أدغموه صار يتّسع، ثم من أراد الحذف بعد الإدغام حذف المدغم فيه؛ لكونه زائدا، وبقي المدغم؛ لأنه الأصل المبدل من الواو، وكذا الكلام في "يَتّقي"؛ لأنه الأصلي من التائين لا الزائد، فبقي.

والله أعلم

انتهى كتاب الإقليد في شرح المفصّل

(1) سقط من " أ ".

(2) في " أ " [بإسكانها].

(3) سر الصناعة 181/1.

خاتمة الجندي لكتابه الإقليد

[(فصل: قال مؤلف هذا الكتاب أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي- غفر الله له - ولوالديه، وأحسن إليهما وإليه: (هذا ما سبق به وعدي من أن أفتح المغلق، إلى ما هو حَجِيٌّ[1]، بأن يُزْبَرَ[2] بالتبر[3]على صحائف الحُذَّق[4]، من غوامض أسرار تلجئ أبناء الفكرة والخبرة، إلى أن تلج لاستخراجها في أضيق من خُرْبِ[5] الإبرة، وعملته وأنا ببخارى[6] صانها الله عن طوارق الحدثان، ما كرّ الأجدّان[7]، عمل من طب لمن أحب، باستنفار وسعي في التهذيب، واستفراغ هدي في التنقيح والتشذيب، وقد توزع لي الخاطر بكل فهم خاطر، فكيف وبي من شدائد الغربة، ما كنت ألقى لأدناه عرق القربة[8]، ولم أعْدُ خير الأمور، وخيرها الأوساط، فإن من أوجز أو أسهب وصموه بتقصير وإفراط، مع علمي بأن رضا الناس غاية لا تدرك، وأن لكل منهم فيما يهواه طريقة تسلك.

.... *** وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ[9].

فلنختم بعد حمد الله سبحانه على جزيل آلائه، والصلاة على خير خلقه محمد خاتم أنبيائه، قائلين: اللهم وفقنا لما يزلف من رضاك الكريم، بطوْلك العميم، ومنّك الجسيم][10]، والله أعلم

---

(1) هو حَجِيٌّ أن يفعل كذا أي خليق وحريّ به، اللسان "ح . ج . ا" 36/2.

(2) زَبَرَ الكتاب يَزْبِرُهُ ويَزْبُرُهُ زَبْرًا كتبه وأتْقَنَ كِتَابَتَهُ، اللسان "ز . ب . ر" 167/3.

(3) التِّبْرُ الذهب، وقيل الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض ، اللسان "ت . ب . ر" 292/1.

(4) الحُذَّق على فُعَّل، جمع حاذق، والحَذَاقَةُ المهارة في كل عمل، اللسان "ح . ذ . ق" 46/2.

(5) الْخُرْبَة كل ثَقْبٍ مُسْتَدِير، وخُرْبَةُ الإبرة ثقبها، اللسان "خ . ر . ب" 233/2.

(6) بخارى" وردت بالمد "بخاراء" وهي بخرسان، ومن أعظم مدن ما وراء النهر، وهي مدينة قديمة نزهة البساتين، وإليها ينسب المحدث الإمام البخاري، معجم ما استعجم 229/1، مراصد الاطلاع 169/1.

(7) الأجدان الليل والنهار، وكَرُّهما تعاقبهما، اللسان "ج . د . د" 386/1.

(8) عَرَق القِرْبَة مَاؤُهَا، يقال: لقيتُ منه عَرَقَ القِرْبَة أي شدة ومشقة، وقيل معناه جَشِمْتُ النصب والتعب والمؤونة. حتى جَشِمْتُ عَرَقَ القربة أي عراقها وهو الخرز الذي يُخْرَزُ حولها، اللسان "ع . ر .ق" 313/4، 315.

(9) شطر بيت من الطويل، قائله أبو فراس الحمداني، وهو في : الحمداني، أبي فراس، دايوان أبي فراس، تح/بدر الدين حاضري، محمد حمامي، دار الشرق العربي، لبنان، ط/1، 35.

وصدره: وَمِنْ مَذْهَبِي حُبُّ الدِّيَارِ لأهْلِهَا *** ....

(10) ما بين القوسين سقط من " ب ".

بالصواب وإليه المرجع والمآب).

[فرغ من كتابة كتاب شرح المفصل الموسوم بالإقليد بعون الملك الرشيد، على يد العبد الضعيف الصغير الراجي رحمة الله تعالى محمد بن حسام حافظ الحولاني[1] غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات].

تاريخ الكتابة[2]

738 / هجرية

(1) لم أقف له على ترجمة.

(2) سقط من "ب و ج".